



# المرأة في القرآن

عباس محمود العقاد



www.nahdetmist.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

تدور مسألة المرأة في جميع الممرور على جوانب ثلاثة ، تتطوى فيها جميع المسائل الفرعية التي تعرض لها في حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية . وهذه الجوانب الثلاثة الكبرى هي :

( أولا ) صفاتها الطبيعية ، وتشمل الكلام على قدرتها وكفايتها لخدمة نوعها وقومها ..

و ( ثانيا ) حقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع .

و ( ثالثا ) المعاملات التي تفرضها لها الآداب والأخلاق ومعضها في شؤون العرف والسلوك .

\*\*\*

وتد بحثنا هذه المسائل جميعا في رسائل مختلفة ولكننا نتناولها في هذه الرسالة لبيان موضعها من أحكام القرآن الكريم ، وخلاصة ذلك البيان في هذه المقدمة الوجيزة أن آيات الكتاب قد فملت القول في هذه الجوانب جميعا ، وكانت في كل جانب منها فصل الخطاب الذي لا معقب عليه إلا من قبيل الشرح والاستدلال بالشواهد المتكررة التي تتجدد في كل زمن على حسب أحواله ومدارك أبنائه

فالمسفة التي وصفت بها المرأة في القرآن الكريم هي المسفة التي خلقت عليها ، أو هي صفاتها على طبيعتها التي تحيا بها مع نفسها . ومع ذويها ..

\* \* \*

والحقوق والواجبات التي قررهما كتاب الإسلام للمرأة قد أصححت أخطاء الممرور الغابرة في كل أمه من أمم الحضارات القديمة . وأكجبت المرأة منزلة لم تكنها قط من حصارة سابقة ، ولم تأت بعد ظهور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### بيانات الكتاب:

اسم الكتاب

اسم المؤلف

إشراف على

تاريخ النشر

رقم الإيداع

التسجيل الدولي

### بيانات الناشر:

الإدارة العامة للنشر

البريد الإلكتروني للنشر

### بيانات المطابع:

المطابع

البريد الإلكتروني للمطابع

بيانات مراكز التوزيع:

مركز التوزيع الرئيسي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

مركز التوزيع الفرعي

المرأة في القرآن .

عباس محمود العقاد .

داليا محمد إبراهيم .

أغسطس 2003 م .

2003/ 13065

ISBN 977-14-2341-X

21 من أحمد عيسى ، المهديين ، الجيزة .

ت: 3466434 (02) - 3472864 (02) فاكس: 3462576 (02) ص ب: 21 إيليا .

Publishing@nahdetmisr.com

80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر .

ت: 8330257 (02) - 8330289 (02) - فاكس: 8330296 (02) .

Press@nahdetmisr.com

18 ش كامل صدقي - القجالة - القاهرة

ت: 5908877 (02) - 5908895 (02) فاكس: 5903195 (02)

ص ب: 96 القجالة - القاهرة .

الرقم التجاني: 0800226222

Sales@nahdetmisr.com

Tel : (03) 5230569

408 - طريق الحرية (رشي)

Tel : (050) 2259675

47 ش - عبد السلام عارف

كافة محركات شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

تجدونها على موقع الشركة بالهاتف 07775666

www.nahdetmisr.com الرقم التجاني

07775666

الإسلام حضارة تغنى عنها ، بل جاءت آداب الحضارات المستتدة على نقص ملموس في أحكامها ووسايلها . لأنها أخرجت من حايها حالات لا تهمل ولا يذكر لمشكلاتها حل أفضل من حلها في القرآن الكريم ، إذا انتقل بها البحث من الإهمال إلى الدراسة والتقدير

\*\*\*

أما المعاملة التي حمدها القرآن وتدب لها المؤمنين والمؤمنات ، فهي المعاملة « الإنسانية » التي تقوم على العدل والإحسان . لأنها تقوم على تقدير غير تقدير القوة والضعف ، أو تقدير الاستطاعة والاكراه وفي الصفحات التالية تفصيل لهذا الإيجاز ، مداره على جلاء وجوه المطابقة التامة بين أحكام الكتاب الكريم وأحكام نواقع والنطق والمصالح الإنسانية ..

عباس محمود العقاد

## الفصل الأول

### للرجال عليهن درجة

الإنسان جنس : هما جنس الرجال وجنس النساء .  
والجنسان سواء : ولكن للرجال على النساء درجة :  
قال تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم »

سورة البقرة ٢٢٨

وقال عز من نائل : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ،  
للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما »

سورة النساء ٢٢

وبلى ذلك من السورة نفسها :

« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم »

سورة النساء ٢٤

والقوام هنا مستحقة بتفصيل الفطرة ، ثم بما فرض على الرجال من واجب الإنفاق على المرأة ، وهو واجب مرجعه إلى واجب الأفضل لمن هو دونه فضلا . وليس مرجعه إلى مجرد إنفاق المال ، وإلا لامتنع الفضل إذا ملك المرأة مالا يمينها عن نفقة الرجل أو يمكنها من الإنفاق عليه .  
وحكم القرآن الكريم بتفضيل الرجل على المرأة هو الحكم البين من تاريخ بني آدم ، منذ كانوا قبل نشوء الحضارات والشرائع العامة وبعد نشوئها ..

ففى كل أمة ، وفى كل عصر ، تختلف المرأة والرجل فى الكفاية والقدرة على جملة الأعمال الإنسانية ، ومنها أعمال قامت بها المرأة طويلا ، أو انفردت بالقيام بها دون الرجال

ومن قصور الفكر عند الداعين إلى قيام المرأة بجميع أعمال الرجل في الحياة العامة والخاصة ، أن يقال : إن المرأة إنما تظلفت في الكفاية والقدرة بفعل الرجل ونتيجة لأمرته واستبداده وتسخير المرأة في خدمة مطالبه وأهوائه ..

فإن هذا القول يثبت رجحان الرجل ولا ينفيه . فما كان للرجال ، جملة . أن يسخروا النساء جملة في جميع العصور وجميع الأمم لو لا رجحانهم عليهن ، وزيدتهم بالمزية التي يستطيع بها التسخير ، ولو كانت مزية القوة البنية دون غيرها .

\*\*\*

ومما يلاحظ أن أكثر الفائلين بدعوة المرأة إلى انقيادها لعمل الرجل ، جمعة الماديين الذين يردون كل قوة في الإنسان إلى قوة البنية المادية ، فإذا قيل إن قوة الجسد هي مزية الرجل على المرأة ، فليست هناك قوة أخرى تحسب في باب الفاصلة بين الجنسين .

على أن الواقع أن الكفاية التي تمكن الإنسان من التلبية على سائر الناس لم تكن قط من قبيل القوة الجسدية دون سائر القوى الإنسانية ، وكثيراً ما كان المتغلبون المتسلطون على من دونهم ، أضعف جسداً من الخاضعين لهم ، العاملين في خدمتهم . وكثيراً ما كانت قوة الحكم بمعزل عن قوة الأعضاء ، وصلابة التركيب . وأياً كان القول في هذا فإن الجنس لا يمتاز في جملته بقوة الجسد ، دون أن يرجع ذلك إلى فضل في التكوين يوجب الاعتبار والرجحان .

وإذا نظرنا إلى سوابق التسخير في تاريخ الإنسان ، تبين لنا أنه كان نصيباً عاماً لجميع الضعفاء الخاضعين للأتقياء السلطيين عليهم ، وكان نصيباً عاماً على الأقل لطوائف العميد الذين خضروا للأتقياء والضعفاء ، ممن كانوا يسعون بالأحرار تمييزاً لهم عن الأرقاء المستعبدين ، وقد نبغ من هؤلاء الأرقاء المستعبدين زمرة من الأدباء وأصحاب الفنون . كما نبغ منهم « سادة » يراحمون الأحرار على أعمال الرئاسة والقيادة وينتزعون الحكم وهم غرباء عن البلاد التي يحكمونها . وهم في عددهم ثلة ضئيلة ، بالقياس

إلى عدد النساء من الحرائر والإماء ، ومن نصف الجنس الإنساني أو يزدن قليلاً على حسب الإحصاء .

\*\*\*

ونفعل الرجال على النساء ظاهر في الأعمال التي انفردت بها المرأة ، وكان نصيبها منها أوفى وأقدم من نصيب الرجال . وليس هو بالفضل المقصور على الأعمال التي يمكن أن يقال إنها قد حجبت عنها ، وحيل بينها وبين المراتبة عالياً . ومنها الطهي والتطريز والزينة وبكاء الموتى وملكة اللهو والفكاهة التي اقترنت فيها السخرية بالتسخير ، عند كثير من الحضاريين أفراداً وجماعات .

فالمرأة تستغل بأعداد الطعام منذ طبخ القلي طعماً قبل نجر التاريخ ، وتتلمذ منذ طفولتها في مساكن الأسرة والقبيلة ، وتصب الطعام وتشتبه ، وتتطلب مشهاته وتوابله في أشهر الحمل خاصة . كما تتطلب المزيد منه في أيام الرضاع ، ولكنها - بعد توارث هذه الصناعة آلاف السنين - لا تبلغ فيها مبلغ الرجل الذي يتفرغ لها بضع سنوات ، ولا تجاربه في إيجاد الأصناف المعروفة ، ولا في ابتداع الأصناف والافتتان في تنويعها وتحسينها ، ولا تقدر على إدارة مطبخ يتعدد العاملون فيه من بنات جنسها أو من الرجال .

وصناعة التطريز وعمل الملابس - كصناعة الطهي - من صناعات النساء القديمة في البيوت ، ولكنها تعمول على الرجال في أزيتها ، ولا تعمول فيها على نفسها ، وتتفرد بمهام « التفصيل » التي يتولاها الرجال على المعاهد التي يتولاها بنات جنسها ، وكذلك تفعل معادهم على معاهد النساء في أعمال التجميل والزينة عامة .. ومنها تصفيف الشعر وتزيينه واختيار الأنسكال المستحبة لتصفيره وتجميعه . وقد غابت المرأة بالوان الطلاء منذ عرفت الزينة والتعليق الصناعية ، ولكنها لم تحصن من هذه الصناعة ما أحسنه الرجل في سنوات نضار ، حين اشتغل بتغيير الملامح لتمثيل الأدوار على المسرح ، أو حين اشتغل بتغيير الملامح للتفكر والاستطلاع ، وقد كان



هذا التفوق في صناعة « التنكر » أولى بالمرأة لطول عهدها بفتون الحداثة والحجاب

\*\*\*

وتتوح المرأة على موتاهما ، وتتخذ النواح على الوتى صناعة لها في غير مآتمها ، ولم تؤثر عن النساء قط في لغة من اللغات مراثاة تضارع المراثى التي نخلها الرجال ، ولا تظهر في « مراثين » مسحة شخصية تترجم عن النفس وراء الكلمات والمردودات المتواترة التي تقال في كل مأتم ، وفي كل وفاة وتنقل محفوظة كمن تنقل مرتجلة من نظم قائلتها في فجيتها التي تعنيها ولا تسمى غيرها ، كأنها الأصوات التي تترجم عن غرات الأحياء على نحو واحد في الحزن والألم أو في الشوق والحزن .

والملامى - ولا سيما ملامى الرقص والغناء - من شروب التسلية التي يتسح لها وقت المرأة في الخدر ، وفي البيوت التي لا تصب من الحضور ، وقد شجعها الرجال عليها وجعلوها من فنون الترفيه النسوية التي تروثهم منها ولكن الأستذية في رقص الفرد وفي رقص الجنين ، لم تكن من حظ المرأة في العصر الحديث ولا في العصور القديمة . ولم يزل عمل المرأة في الرقص أقرب إلى التنفيذ منه إلى الابتكار والابتداء ومن الهو الذي كان خليقا بالمرأة أن تحذقه وتتفوق فيه على الرجل ، لغير الفكاهة والنكتة المضحكة . لأنها تحب أن تفرح وتلعب ، ولأنها تشعر بالضبط وبال الحاجة إلى التنفيس عن الشعور المكبوح . وقد عرف من عيائع النفس البشرية أن ضحايا الضغط والاستبداد يلجأون إلى اسر لرد غوائل الظالم التي لا يقدررون على ردها بالقوة ، وإن المتعرضين لضغوط الخضوع والإذعان يفضون حق « التمرد » بالمزاح حيث لا يتاح لهم أن يفضوه بالجد والمقاومة ، ولكن المبرود في المرأة أنها قليلة النطنة للنكتة ، إلا في النادرة التي تصب من الفلتات العارضة ، وأنها لا تحسن أن تقابل نكات الرجال بمثلها مع كثرة النكات التي تصيبها في أنوثتها ، فضلا عن سبقها لهم وامتيازها في هذا الباب عليهم ، لأنها خليقة أن تحس من ضغط الاستبداد ما لا يحسه جمهرة الرجال .

\*\*\*

وليس بالمجهول أن النساء قد نبغن من قبل ، وبينهن الآن في طائفة من الأعمال التي يضطلع بها الرجال ، وقد اشتهر منهن الملكات وقائدات المعسكر ، وشتهر منهن الباحثات والخطيبات كما اشتهر منهن الصالحات والمنازات في شؤون الدين والدنيا ، وشملت الفضائل والأخلاق ، وقد تكون منهن من تفوق جمهرة الرجال في بعض هذه الأعمال . ولكن فضائل الأجناس لا تقاس بالنصيب المشترك ، بل تقاس بالنية التي لا تدرك ، ولا تؤخذ بالاستثناء الذي يأتي من حين إلى حين ، بل بالقاعدة التي تعم وتشيع بين جملة الآحاد . وقد يوجد بين الصبيان من هو أقدر على أعمال الرجال ، بل قد توجد في أثناء الليل ساعة أضواء من بعض ساعات النهار ، وإنما تجرى الموازنة على الغايات القصوى ، وعلى الأغلب الأعم في جميع الأحوال . وما عدا ذلك فهو الاستثناء الذي لا يد منه في كل تعميم

وعلى هذا يمكن أن يقال إن « الاستثناء » يحمل في أطواره دلالة القاعدة التي يخالفها ، ولا يخلو من ناحية تعزز القاعدة الغالبة ولا تنفيها إن اسم السيدة « ماري كوري » أو الأسماء التي يذكرها النائلون بالمساواة التامة بين الجنسين ، ولو صح أن هذه السيدة تضارع علماء الطبقة الأولى من الرجال لما كان في هذا الاستثناء النادر ما ينفي أنه استثناء نادر ، وإن القاعدة العامة بأقية لم تنقض ولا ينقضها تكرار مثله من حين إلى حين

إلا أن الواقع أن حالة هذه السيدة خاصة بعيدة من أن تحسب بين حالات الاستثناء في مباحث العلم أو في المباحث العقلية على الإجمال . لأنها لم تعمل مستقلة عن زوجها ، ولم يكن عملها من قبيل الاختراع والابتداء ، وإنما كان كله من قبيل الكف والتنقيب . قالت بنتها « ايف » في ترجمتها : « إن نصيحة يسير كن لها في هذه المرحلة الدقيقة شأن لا يغنى عنه ، فلما كانت الفتاة تنظر إلى زوجها نظرة انقياد إلى معلمه . إذ كان أقدم منها دراسة للعلوم الطبيعية ، وأطول منها خبرة ودراية ، وقد كان عدا ذلك رئيسها بل مستخدمها . غير أنها بمزاجها

وطبيعتها قد كان لها ولا شك فضلها في هذا الاختيار ، فإن البنت البولونية قد انطوت منذ طفولتها على مكة التطلع والجرأة التي ينطبع عليها المستكشف ، وكانت هذه مكة هي التي حفزتها إلى الشخصوس من وأرسو إلى باريس والسوربون .

\*\*\*

والواضح أن مكة المستكشف على أرقها وأنما لا ترتقى في القدرة العقلية إلى منزلة الاختراع والافتتاح ، فإنما هي امتداد لعمل الحس والبحث بالعنيتين ، ينتهي بطول المراقبة إلى رؤية الشيء الذي لا يرى بالعين لأول وعلة ، وتصلوا أنه صبر على النظر ، ثم إدمان النظر ، إلى أن ينكشف الشيء الذي لا بد أن ينظر بعد طول المراقبة في وقت من الأوقات . وقد كان العالم بيكرل Becquerel يبحث في إشعاع عنصر « الأورانوم » فبطل أن يبحث فيه السيدة كوري مع زوجها وأستاذها ، وبني كلامها بحثه على تقرير بيكريل ، فوصلا إلى الوجهة التي اتجه إليها من قبل فاحسنا الاتجاه . وإن لم يكن لهذا فضل التوجيه .

والحق أنه لما يؤسف له من آفات العصر الحديث زيغ التفكير الاجتماعي في مسائل الإنسان الجلى كهذه المسألة الخالدة : مسألة التفرقة بين الجنسين في الكفاية والوظيفة . وعلاماتها البينة أثبت البيان في الحاضر وفي سوابق التاريخ . فإن هذه المسألة الخالدة لتجتمع بين الشمول المستفيض وبين الحق المتأمل ، بحيث لا تقبل اللبس ، ولا تدع للناظر أن يطيل التردد حول مقطع الرأي فيها ، لولا بسطة العصر بمخالفة القديم على مدى وعلى غير مدى في كثير من جلائل الأمور .

\*\*\*

فليست شواهد التاريخ وشواهد الحاضر المتينة ، بالنظامرة الوحيدة التي تقيم الفارق الحاسم بين الجنسين : إذ لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامه الطبيعية التي اختص بها الذكر من نوع الإنسان ، إن لم تقل من جميع الأنواع التي تحتاج إلى هذه القوامه . فكل ما في طبيعة الجنس

« الفزيولوجية » في أصل التركيب يدل على أنه علاقة بين جنس يريد ، وجنس يتقبل ، وبين رغبة داعية ورغبة منجبية ، تتغلان على هذا النحو في جميع أنواع الحيوان التي تملك الإرادة وترتبط بالعلامة الجنسية وقت من الأوقات .

وعى وجود الرغبة الجنسية عند الذكور والإناث لا تبدأ الأنثى بالإرادة والدعوة ، ولا بالعراك للغلبة على الجنس الآخر ، ونيس هذا مما يرجع في أصوله إلى الحياء الذي تفرضه المجتمعات الدينية ، ويزكيه واجب الدين وأخلاق ، بل يشاهد ذلك بين ذكور حيوان وإناثها ، حيث لا يعرف حياء الأدب والدين . فلا تقحم الإناث على طلب الذكور بل تتعرض لها لتراها وتتبعها وتسيطر عليها باختيارها ، ولا تزال الأنثى بموقف المنتظر نتيجة لعراك عليها بين الذكور ، ليظهر بها أثرهم على اقتراحها

وإدراك من ذلك على طبيعة السيطرة الجنسية أن لاغتصاب إذا حصل . بما يحصل من الذكر للأنثى ولا يثنى أن يكون هناك اغتصاب جسدي من أنثى ذكر ، وإن غلبة الشهوة الجنسية تنفث بالرجل إلى الضراوة والبطوة . وتنتهي بالمرأة إلى الاستسلام والغشبية . وأعسق من ذلك في الأدانة على طبيعة الجنس ، أن عوارض الأنوثة تكاد تكون سلبية مقلية في العلامات التي يسمونها بالعلامات الثانوية . فإذا ضعفت مرمومات الذكورة ونلت إغرازاتها بقيت بعده صفات الأنوثة غالبية على الكائن الحي كائنا ما كان جنسه ، ولكن صفات الذكورة لا تأتي وحدها إذا ضعفت مرمونات الأنوثة . وإنما يظهر ما كان يعوقه عائق عن الظهور .

\*\*\*

وس الاختلافات الجسدية التي لها صلة باختلاف الاستعداد بين الجنسين أن بنية المرأة يعترها الفسد كل شهر ، ويشتغلها الحمل تسعة أشهر ، وإدراك لبن الرضاع حولين قد تتصل بما بعدهما في حمل آخر . ومن الطبيعي أن تشغل هذه الوظائف جانباً من قوى البنية ، فلا تساوى لرجل في أعماله التي يوجه إليها بنية غير مشغولة بهذه الوظائف الثانوية . وينبغي أن تظهر هذه الحقيقة بغير مشقة عند الموازنة بين استعداد

البهيتين ، وأخرى أن تكون ظاهرة مفهومة عند الذين يدينون بالآراء المادية ، ويربطون بين قوى الجسد وكل قوة باطنة أو ظاهرة في الإنسان وسائر الأحياء ، وليس من اللازم أن يتعلق الاختلاف بالحالة التي تشتغل فيها بنية المرأة بتلك الوظائف والأعمال فعلا ، لأن الاستعداد لها مركب في الطباع ، معقود بتكوين الخلايا الدقيقة ، فضلا عن الجوارح والأعضاء ، بل من الطبيعي أن يكون للمرأة تكوين عظمي خاص لا يشبه تكوين الرجل لأن ملازمة الطفل الوليد ، لا تنتهي بمناولته الثدي وإرضاعه ، ولا بد معها من تعهد دائم ومجوبة شمولية تستدعي شيئا كثيرا من التناسب بين مزاجها ومزاجه ، وبين فهمها وفهمه . وبين مدارج حبسها وعطفها ومدارج حسه وعطفه ، وهذه حالة من حالات الأنثى شغلت كثيرا في ألبوار حياتها منذ صباها نياكر إلى شيخوختها العجبة . فلا تغفل من مشابهة للطفل في الرضى والغضب ، وفي التدليل والمصافة ، وفي حب الولاية والحب ممن يعامله ولو كان في مثل سن أو من أنثاء . وليس هذا الخلق مما تستطعن المرأة وتتركه باختيارها ، إذ كانت حصنة الأطفال تنتم للرضاع ، تقترن فيها أدوائه النفسية بأدوائه الجسدية ، ولا تنفصل إحداها عن الأخرى . ولا شك أن الخلائق الضرورية للحضارة وتعهد الأطفال الصغر أصل من أصول دين الانشوى ، الذي جعل المرأة سريعة الانقياد للنس ، والاستجابة للسلطة . يصعب عليها ما يهمل على الرجل من تحكيم العقل ، وتغيب الرق ، وصلاة العزيمة . قهما ولا شك مختلفان في هذا المزاج اختلافا لا سبيل إلى المارة فيه

\*\*\*

وبعض هذه الفروق في استعداد الجنسين كاف شرح معنى « الدرجة » التي تميز الرجل على المرأة في حكم القرآن الكريم . فهو معنى أقرب إلى الوصف المساعد منه إلى الرأي الذي تستند فيه المذاهب ، فلا يعدو تقرير الواقع من يرى أن الحسنيين سواء فيما لهم وما عليهم . إلا درجة يستاز بها الجنس الذي يملك زمام الحياة الجنسية بحكم الطبيعة والتكوين .

## الفصل الثاني

### من الأخلاق

جاء وصف النساء بالكيد في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، مرتين على لسان يوسف عليه السلام ، ومرة على لسان العزيز في سورة يوسف

« قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ، وإلا تصرفه عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين » « آية ٣٣ »

« وقال الملك اتقوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم » « آية ٥٠ »

« فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم » « آية ٢٨ »

والكيد صفة مذكورة في مواضع كثيرة من القرآن ، بعضها منسوب إلى الإنسان وبعضها منسوب إلى الشيطان ، ومن الرجال الذين نسبت إليهم صالحون مؤمنون ، ومنهم كثرة مفسدون ، بل وردت وصفا لله سبحانه وتعالى مع المقابلة بين الكيد الإلهي وكيد المخلوقات ، وبغير مقابلة في آيات .

ويدخل في الكيد صفات كثيرة تمدح وتذم ، وتطلب وتمنع ، تشترك كلها في معاني التدبير والمعالجة والحيلة ، وقد يجمع الحميد والذميم منها قولهم : « الحرب مكيدة » لأنها تدبير ومعالجة وحيلة تتطلبها مواقف القتال ، وقد تذم أحيانا في هذه المواقف ، كما تذم في سواها وقد جاء وصف الكيد في سورة يوسف نفسها منسوبا إلى إخوة يوسف إذ جاء فيها على لسان يعقوب عليه السلام :

« قال يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ، إن الشيطان للإنسان عدو مبين » « آية ٥ »

وجاء فنسوبا إلى الله تعالى بمعنى التدبير :

« نَبَذَ إِيَّاهُمْ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ إِذْ كَانُوا فِي سَعْيٍ مِمَّنْ يَنْقُلِ الْأَرْضَ عَنْ حِجَابِهَا وَفِي الْيَوْمِ النَّهْجِ »  
كذلك كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ »  
آية ٧٦.

أما الكيد الذي وصلت به امرأة العزيز وصاحباتها ، فقد كيد يعهد في المرأة ولا ينسب إلى غيرها ، أو هو كيد من الذي يتكلم به ويصدر عن خلائقهم وطبائعهم ، كما يفهم من الإضافة المتكررة في الآيات الثلاث ، ويدل عليه عمل امرأة العزيز فيما غشّت به زوجها ، واحتالت له من مراودة غلامها عن نفسه ، ثم من اتهامه بمراودتها وتصلها بين نعلها . وكما أعمال تتلخص في « الرياء » أو في إظهار غير ما تبطنه واحتيالها للدس والإخفاء .

\*\*\*

والرياء صفة عامة تشاهد في كثير من المستضعفين من الرجال والنساء . وأسبابه الاجتماعية تحدث لكل ضعيف يقهره غيره ، فلا يخض المرأة دون الرجل ، ولا ينحصر بين فئة من الناس دون فئة . وقد يحدث للحيوان الضعيف ويلجئه إلى المزاوغة والملق ، وهو لا يتكلف لذلك كما يتكلف الإنسان الذي يفكر فيما يعطى وفيما يقدم إليه .

وينسب رياء المرأة إلى الضرورات التي فرضها عليها الضعف في حياتها الاجتماعية أو حياتها البيئية ، وقد يظهر فيها على نحو يناسبها حتى يتلبس بالبواعث الأنثوية المقصورة عليها . فلا تختص به في أصوله إذ كانت أصوله من الضعف الذي يشاركها فيه جميع الضعفاء . وإنما تختص به لأن بواعث الأنثوية مقصورة على جنسها .

إلا أن « الرياء » الأنثوي الذي يصح أن يقال فيه إنه رياء المرأة خاصة ، إنما يرجع إلى طبيعة في الأنثى تلزمها في كل مجتمع . ولا تفرض عليها آداب والشرائع ، ولا يفرقها باختيارها أو بغیر اختيارها ، بل لعلها هي تأمر أن يفارقها أو وكل إليها الاختيار فيه .

فمن أصول هذا الرياء ، في تكوين الأنثى أنها مجبولة على التناقض

بين شعورها بغريزة حب البقاء ، وشعورها بغريزتها النوعية . فهي تتعرض للخطر على الحياة وتفرح بوفاة أنوثتها في وقت واحد ، وهي إذ تمنع حملها تتألم أشد الألم وتعاني جزع الخشية على حياتها حين تخامرها وتسرى في كيانها غبطة الأم التي أتت وجودها وتوجت حياتها الجنسية بأمر ما تصبو إليه وتمناه ، ويستوى كيانها كله على أن تفرح وهي تتألم وتتألم وهي تفرح ، فلا يستقيم شعورها خالصا من النفيسين في أعماق وظائفها التي خلقت لها ، ومثل هذا التناقض يلزم عواطفها جميعا فيما هو دون ذلك من نزعتها وأموالها .

\*\*\*

ومن أصول هذا الرياء في تكوينها ، أنها مجبولة كذلك على التناقض بين شعورها بالخصية الفردية ، وشعورها بالحب والعلاقة الزوجية ، فهي كجميع المخلوقات الحية ذات « وجود شخصي » مستقل تحرص عليه ، وتأبى أن تنغيه أو تتخلى عن ملامحه ومعالم كيانها ، وهي في حوزتها « الشخصية » مدفوعة إلى صد كل افتيات ينفذها بالغناء في شخصية أخرى ، ولكنها في أشد حالات الوحدة لا تنسحب إلى شيء كما تنسحب إلى الظفر بالرجل الذي يلبسها بتقويعه ويستحق منها أن تأوى إليه ، وتلحق وجودها بوجوده ، وأسعد ما تكون في حبها أو في علاقتها الزوجية إذ يملكها الرجل الذي يفرقها بالتقدرة المضاعة والعزيمة النافذة ، ونتيجة المقاومة عندها أن تجمع بين الانتصار والخذلان في لحظة واحدة . فهي منتصرة حين تظهر بالرجل الذي يلبسها ويستولى عليها .

وشبيه بهذا التناقض مع اختلاف أسبابه ، أن الرغبة الجنسية عندها تنفصل عن الغريزة النوعية في معظم أيامها . فليست الرغبة الجنسية - بحكم الطبيعة - غنبا في وقت من الأوقات عند الرجل ، ولكنها غنبا عند المرأة في أوقات حملها وفي غير أوقات الحمل من أيام دوراتها الشهرية . وقد عوقبت أنثى الحيوان من هذا الغنبا لأنها إذا حملت صعدت عن الذكر وصعد الذكر عنها ، ولكن المرأة التي تحصن أنها غنابة في أحق الوظائف النوعية بالجد والمبالاة ، يخطط عندها الغنبا بالجد

والشروع العظيم بالتوظيف الطبيعية . وقد تنقضى بعد سن اليأس زمانا يحكمها فيه هذا العيب الذي لا نظير له في حياة الرجولة

\*\*\*

وحسب الزينة أصل من أصول الرياء يشاركها فيه الرجل في ظاهر الأمر ، ولكنه يحميها في جانب غير مشترك بينها وبين زينة الرجولة . . فإن الرجل يتزين ليعزز إرادته ، وإنما تتزين المرأة لتعزز إرادة غيرها في طلبها . وزينة المرأة كناية إذا راققت بمنظرها الظاهر في عين الرجل ، ولكن زينة الرجل تجاوز ظاهره إلى الدلالة على قوته ومكانته وكفايته لمؤنة أهله ، وليست الزينة التي تواد للأغراء بالقبول كالزينة التي تواد للأغراء بالطلب . فإن الفرق بينهما هو الفرق بين الإرادة والانقياد . وبين من يريد ومن ينتظر أن يواد . .

\*\*\*

وجبة القول أن الرياء على عومه هو إظهار غير ما في الباطن ، وهو حالة تعرض للرجال والنساء في الحياة الجنسية وغير الحياة الجنسية ، ولكن أدخلة تفنص بلون منه ، لأنها إذا لجأت إليه فإنما تلجأ إليه اضطرارا لأن من ظلمها ألا تظهر كل ما في نفسها ، وإن كان من الأمور الطبيعية التي لا إثم فيها ولا مخالفة بها لتوظيفتها

## الفصل الثالث

### هذه الشجرة

قصة الشجرة الممنوعة التي أكل منها آدم وحواء ، هي الصورة الإنسانية لوسائل الذكر والأنثى في الملة الجنسية بين عامة الأحياء . الرجل يريد ويطلب ، والمرأة تتحدى وتغري . . وتتمثل في القصة بداهة النوع في موضعها . أي حيث ينبغي أن تتمثل أول علاقة بين اثنين من نوع الإنسان . .

وقد ذكر في القرآن الكريم قصة الأكل من الشجرة في ثلاثة مواضع من سورة البقرة ، وسورة الأعراف ، وسورة طه  
في سورة البقرة :

« وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » فَرَاغَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » آية ٣٥ ، ٣٦ ،  
وفي سورة الأعراف :

« . . . يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مِنْ وُورِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِحِهِمَا ، وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ » آية ١٩ ، ٢٠ ،  
وفي سورة طه :

« فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمِمَّا لَا يَبُلَى : فَكُلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوَاتِحُهُمَا وَطُغِيَا يَخِصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى . . » آية ١٢٠ ، ١٢١ ،

وليس في هذه الآيات من السرور الثلاث إشارة إلى ابتداء حواء بالإغراء ، أو بالسكيد على ما جاء في سورة يوسف ، ولكن بعض المفسرين



ذكر ذلك في شرح الآيات معتمدا على أقوال حفاظ التوراة من بنى إسرائيل الذين دخلوا في الإسلام ، فقال الطبري من المفسرين الأقدمين نقلا بالإسناد عن وهب بن منبه :

« ... لما أسكن الله آدم وزوجته الجنة ، ونهاهما عن الشجرة .. أراد إبليس أن يستزلهما فدخل في جوف الحية .. فلما دخلت الحية الجنة خرج من جوفها إبليس فأخذ من الشجرة التي نهى الله عنها آدم وزوجته فجاء به إلى حواء فقال : انظري إلى هذه الشجرة ! ما أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأخذت حواء فأكلت منها . ثم ذهبت بها إلى آدم فقال : انظري إلى هذه الشجرة : ما أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأكل منها آدم . فبذت لهما سواكتهما ، فدخل آدم في جوف الشجرة ، فناداه ربه : يا آدم ! أين أنت ؟ قال : أنا هنا يارب ! قال : ألا تخرج ؟ قال : أستحي منك يارب .. ثم قال ربه : يا حواء . أنت التي غرت عبيدي . فإنك لا تحملي حلا إلا حملته كرها ، فإذا أردت أن تضعي ما في بطنك أشرفت على الموت مرارا ، وقال للحية : أنت التي دخل الملعون في جوفك حتى غر عبيدي . ملعونة أنت لعنته .. ولا يكون لك رزق إلا التراب .. أنت عدوة بنى آدم وهم أعداؤك ، حيث لقيت أحدا منهم أخذت بعقبه ، وحيث لقيك سدخ رأسك ... »

\*\*\*

وقال الألويسي صاحب « روح المعاني » من المفسرين الحديثين : « وتبيل بينما هما يتفرجان في الجنة إذ راعهما طاووس تجلى لهما على سور الجنة ، فذنت حواء منه ، وتبعها آدم فوسوس لهما من وراء الجدار . وتبيل توسل بنية تسورت الجنة ، والشهور حكاية الحية . وهذان الأخيران يثير أولهما عند ساداتنا الصوفية إلى توسله من قبل الشهوة خارج الجنة وتانيهما إلى توسله بالغضب ... »

ومرجع هذا الشرح كما هو ظاهر ، قصة التوراة التي حفظها وهب ابن منبه : ورواها لصحبه من المسلمين بعد دخوله في الإسلام ، ونمها كما جاءت في الإصحاح الثالث من سفر التكوين :

« وكانت الحية أحنل جميع حيوانات البرية ... فقالت للمرأة : أحقا قال الله لا تأكل من كل شجر الجنة ؟ فقالت المرأة للحية : من ثمر شجر الجنة تأكل وأما ثمر الشجرة التي في وسط الجنة فقال الله لا تأكل منها ولا تصاه لئلا تموتا . فقالت الحية للمرأة : لن تموتا . بل الله عالم أنه يوم تأكلان منه تفتتح أعينكما وتكونان كالله عارفين الخير والشر . فمراة المرأة أن الشجرة جيدة للأكل . وأنها بهجة للعيون . وأن الشجرة شهية للنظر . وأخذت من ثمرها وأكلت . وأعطت رجلها أيضا معها فاكل ، وانفتحت أعينهما وعلمتا أنهما عريانان . فغطا أوراق نخل ، وصنعا لأنفسهما مآزر ، وسمعا صوت الرب الإله ما شيا في الجنة عند هبوب ريح النهار . فخبتا آدم وامرأته من وجه الرب الإله وسط شجر الجنة ، فعادى الرب الإله آدم ، وقال له : أين أنت ؟ فقال : سمعت صوتك في الجنة ، فخفيت لأني عريان واختبأت . فقال : من أعطاك أنك عريان ؟ هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك ألا تأكل منها ؟ فقال آدم :

المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة : فقال الرب الإله للمرأة : ما هذا الذي فعلت ؟ فقالت المرأة : الحية غرتني فأكلت . فقال الرب الإله للحية : لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية . على بطنك تسعين وترابا تأكلين كل أيام حياتك ، وأضع عداوة بينك وبين المرأة وبين نسلك ونسلها ، هو يسحق رأسك وأنت تسحقن عقبه ، وقال للمرأة : تكثيرا أكثر أتعاب حبك . بالوجع تلدين أولادا ، وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك ، وقال لآدم : لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلا لا تأكل منها - ملعونة الأرض بينك . بالنعب تأكل منها كل أيام حياتك . وشوكا وحسكا تثبت لك ، وتأكل عشب الحقل بعرق وجهك .. تأكل خبزا حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها ، لأن تراب ، وإلى تراب تعود ... »

وعلى هذا المرجع من التوراة اعتمدت كتب العهد الجديد حيث جاء في الإصحاح الحادي عشر من كتاب كورنثوس الثاني :

« ولكنني أخاف أنه كما خدعت الحية حواء، بمكرها هكذا تفسد أذهانكم عن البساطة التي في المسيح » ..  
وجاء في تيموثاوس من الإصحاح الثاني : « إن آدم لم ينجس ، ولكن المرأة أغويت فصلت في التعدي » .

\* \* \*

تلك قصة الشجرة في كتب الأديان ، وهي تعبر برموزها السهلة عن بداعة النوع المتأمله في إدراكه للمقابلة بين الجنسين . وعن دور كل منهما في موقفه من الجنس الآخر ، على الوجه الوحيد الذي تتم به إرادة النزع ، والمحافظة على بقائه . وإنما تتم هذه إرادة بن جنس يملك الزمام ، وجنس تقوم إرادته على أن يحرك إرادة غيره . وقد ترجمت قصة الشجرة سر الجنس الكامن في طبائع الأحياء جمعا ، بين الإرادة والإغراء ، وبين المطاردة والانقياد ، فانطوت في هذا السر كل خليفة يتميز بها الذكور والاناث ، وتنتقل إلى العالَم الإنساني فيتميز بها الرجال والنساء تميزا يبقى في كيان الخلق ، وفي دقائق الخزياء الجسدية التي يتركب منها ذلك الكيان ، بعد كل دعاية مذهبية ، وكل ضرر من أطوار المجتمع السياسي . وبعد كل ترويج أو تهويج يُلغى به أولئك الذين ينظرون حولهم ولا يحسون ، أو يحسون ما حولهم وما في أنفسهم ولا يفقهون ..

ومن نقائص الطبع الأنثوي التي أشرنا إليها فيما تقدم ، أن تخالف المرأة أشد المخالفة وتدفع غاية الإذعان ، حين يضطرب الحس فيها بين إرادتها الفردية وإرادتها النوعية .

وحب الإغراء على هذا النحو مفهوم بنصريه أو بنقيضه ، مفهوم على الواقفة وعلى المخالفة ، لأن المرأة محكومة لا تحكم غيرها إلا من طريق إغرائه ، أو من طريق تنبيهه إلى ما هو « نهى للنظر بهجة للعيون » كما جاء في العهد القديم .

وكل خلق من أخلق المرأة مرموز إليه في قصة الشجرة ، ومنها الولع بالمنوعات كما يولع بها كل محكوم مضطر إلى الاتباع .

قال الشاعر الجاهلي طيفيل الغنوي :  
إن النساء كأشجار خلقت لنا  
منها المرار ، وبعض المر ماكول  
إن النساء متى ينهين عن خلق  
فانه واجب لا بد مفعول

« ولا يولع المرأة بالمنوع لأنها محكومة وكفى ، أو لأنها محكومة لضعفها واعتمادها على من يمتد بها . بل هي تولع بالمنوع لأنها تتدلل ، ولأنها تجهل وتستطيع . ولأنها موهوبة الإرادة لا تطيق الصبر على حنة الغواية والامتناع ، وكل أولئك عنوان خصلة أخرى من ورائها : هي خصلة الضعف الأنثوي (١) » .

« ... والولع بالإغراء ، والإغواء أخو الولع بالمخالفة والعصيان : كلاهما دليل على رجوع الأمر إلى الآخرين ، فالمخالفة دليل على أن المخالف محكوم لغيره ، والإغواء دليل على أنه يرجع إلى غيره في العمل وينتد عليه . فهما شترتان من هذه الشجرة ، أو هما خملتان من خصال الأنوثة الضالدة في الصميم .

« تتعرض المرأة وتنتظر ، والرجل يطلب ويسعى ، والتعرض هو الخطوة الأولى في طريق الإغراء ، فإن لم يحفز فوراء الإغواء بالتنبيه والحيلة والتوسل بالزينة والايما ، وكل أولئك مناه تحريك إرادة الآخرين ولانتظار .. » .

« نارادة المرأة تتحقق بأمرين : النجاح في أن تتراد ، والقدرة على الانتظار . ولهذا كانت إرادة المرأة سلبية في الشؤون الجنسية على الأقل ، إن لم نقل في جميع الشؤون ، ولعل كلمة ( لا ) سابقة لك ، نية تمتحن بها المرأة إرادتها وصبرها .. فأحوج ما تكون إلى الإرادة والصبر حين تنوى ألا تتقدم ولا تسلم ولا تجيب ولا تطيع . وهذا تتمثل هذه الخليفة لها بخيبة العناد .. وقوام العناد كله أن يقاوم المعاند رغبة الآخرين

(١) كتاب « هذه الشجرة » للمؤلف .



وعمل الآخرين • فالإرادة التي تتمثل في العناد مؤنثة ، والإرادة التي تتمثل في العزيمة مذكرة ، وهذا هو شأن الارادتين في غالب الأحوال •

« وليس للمرأة أن تريد غير هذا النوع من الارادة ، لأسباب عميقة في أصول التركيب والتكوين • وموقف الجنسين من الاستجابة لمطالب النوع يهدينا إلى حكمة هذا الفارق من طريق قريب • فالذكور من جميع الحيوانات قد أعطيت القدرة - بتركيبها الجسدى - على إكراه الاناث لاستجابة مطالب النوع ، طائعات أو مقسورات ، ولا يتأتى ذلك للاناث على حال من الحالات الجسدية ، فغاية ما عندهن من وسيلة أن يهجن الرغبة في الذكور ، وأن يجعلنهم يريدون ، ولا يستطيعون الامتناع عن الإرادة » •

« فهذا الفارق ملحوظ في أعرق أعماق التركيب الجسدى من كلا الجنسين ، منذ نشأ الفارق بين ذكر وأنثى في عالم الحيوان ، وحكمته ظاهرة كل الظهور لأنها هي الحكمة التي توافق بقاء النوع ، وارتقاء الأفراد جيلا بعد جيل • فالإغواء كاف للأنثى ولا حاجة بها إلى الإرادة القاسرة • بل من العبث تزويدها بالإرادة التي تلجأ بها الذكر عنوة ، لأنها متى حملت كانت هذه الإرادة مضيعة طول مدة الحمل بغير جدوى • على حين أن الذكور قادرون إذا أدوا مطلب النوع مرة ، أن يؤدوه مرات بلا عائق من التركيب والتكوين ، وليس هذا في حالة الأنثى بميسور على وجه من الوجوه » •

« وإكراه الأنثى على تلبية إرادة الذكر يفيد النوع ، ولا يؤذى النسل الذي ينشأ من ذكر قادر على الإكراه وأنثى مزودة بفتنة الإغواء • فهنا تتم للزوجين أحسن الصفات الصالحة لانجاب النسل : من قوة الأبوة وجمال الأمومة ، ويتم للنوع مقصد الطبيعة ، من غلبة الأنثوية الأسحاء الناعدين على ضمان نسلهم في ميدان التنافس والبناء • وعلى نقيض ذلك لو أعطيت الأنثى القدرة على الإرادة والإكراه ، لكان من جراء ذلك أن يضمحل النوع ويضار النسل ، لأنه قد ينشأ في هذه الحالة من أضعف الذكور الذين ينهزمون للحث ، وكيفما نظرنا إلى مصلحة النوع ، وجدنا من الخير له أبدا أن يتكفل الذكور بالإرادة والقوة ، وأن تكفل الاناث بالإغواء والتلبية ،

بل وجدنا أن غوارق البنية قد جعلت السرور في كل من الجنسين قائما على هذا الأساس العميق في انطباع • فلا سرور للرجل في إكراهه على مطلب النوع ، بل هو منفص له مضعف من لذة جسمه • أما المرأة فقد يكون استسلامها لتلبية الرجل عليها باعثا من أكبر بواعث سرورها ، ولعلها أن يكون مطلوبا لذاته كأنه غرض مقصود ، بل هو في الواقع غرض مقصود لما فيه من الدلالة على توفيق الأنثى إلى إغواء أقوى الذكور • ومن البدايات النظرية أن تنظاير المرأة بالآلم والانكسار في استجابتها للنوع ، لأنها تفضل ببدايتها الأنثوية إلى هذا الفارق الأصيل في خصائص الجنسين •

\*\*\*

« وليس بنا هنا أن ننظر في العدل الطبيعي بين خصائص الذكور وخصائص الاناث ، وإنما نجل هذه الحقائق باللاحظة الصادقة ، والدلالة الواضحة : ولا يعنيها أن نصب لها ميزان العدل في توزيع الطوائع والمكاث • ولكننا مع هذا القول نعود فنقول : إن العدل هنا بين الجنسين غير منقود ، وإن القسمة هنا ليست بالقسمة الضيقة (١) فإذا قيل إن الحمل قد جنى على المرأة ، لأنه خصها بالآلم ، وجعل الإرادة من نصيب الرجل ، فلا ينبغي أن ننسى أن الحمل قد أتاح للمرأة مزية فطرية لا تتاح لزوجها على وجه اليقين ، وهي ضمان نسلها بنير دخل ولا ارتياح • فكل من ولدت المرأة فهو وليدها الذي يستحق عطفها وحنانها ، وليس ذلك شأن الآباء غيما ينسب اليهم من الأبناء • وما من أم تسأل عن ألم الحمل إلا تبين من شعورها أنها تستعذبه ولا تتبرم به ، وانها قد تشرب بنعطة من الآلم لا يعرفها الرجال الذين يثرون على الآلام ، ومن امتزاج الآلم بطبيعة المرأة أصبحت التفرقة بين الأم وإذنتها في رعاية الأبناء من أصعب الأمور ، وعلى هذا يعتز الرجل بأنه يريد المرأة ، ولا تعتز امرأة بأن تريده • لأن الإغواء هو محور المحاسن في النساء ، والإرادة الغالبة هي محور المحاسن في الرجال ، ولهذا زودت الطبيعة المرأة بعدة الإغواء وعوضتها بها عن عدة الغلبة

(١) الضيقة : الجائرة • وفي القرآن : • تلك أمثلة الضيقة • سورة النجم ٢٦ •

والعزيمة . بل جعلتها حين تغلب هي الغالبة في تحقيق مشيئة الجنسين على السواء .

\*\*\*

« ولكن التفرقة في عدة الغواية ، واجبة بين ما هو من صفات الجنس كله ، وما هو من صفات هذه المرأة أو تلك من أفراد النساء . فقد تكون امرأة من النساء أذكى وأبرع من هذا الرجل أو ذاك ، فتأخذه بالصيلة والدهاء ، كما يغلب الأذكىاء الجهلاء في كل مجال يتصاولون فيه . إلا أنها صفة فردية لا يقاس عليها عند بيان الصفات الجنسية التي خمت بها المرأة على التعميم . وهذه الصفات الجنسية هي التي تعيننا في هذا المقام ، لأنها التراث المشترك بين جميع بنات حواء ، في مواجهة الجنس الآخر : وهو جنس الرجال . »

« فالذي يساعد امرأة من قبل الطبيعة على إغراء الرجل هو الهوى الجنسي في تركيب الرجل نفسه ، فلو لا هذا الهوى لكانت حيلتها معه من أضعف الحيل ، وسلطانها عليه كأهون سلطان . وما يرينا أن الطبيعة هي المعاملة هنا ، وليست المرأة هي التي تعمل بقدرتها واحتياها ، إن هواها في نفس الرجل شبيه بكل هوى ينمو فيه بحكم العادة والفتنة ، فهو يعانئ من مقاومة التدخين ، أو معاقرة الخمر ، عناء يجهد ويغلبه على مشيئته في كثير من الأحيان ، ولو كان للتبغ أو للخمر لسان يتكلم لجاز أن يتحدث الناس عن لسانهما المعسول الذي يخلب العقول ، وعن حيلتهما النافذة التي تسلب الرشاد . »

« والأداة البالغة من أدوات الانواء والاعواء ، هي قدرة المرأة على الرياء والتظاهر بغير ما تخفيه بهذه الخيلة قد تنمو فيها حتى تبلغ رتبة انصب الجميل ، والقدرة على ضبط الشعور ، ومغالبة الأهواء ، وقد تسفل حتى تعافها النفوس كما تعاف أقبح الختل والنفاق . أعانتها عليها رواغد شتى من مميم طلائع الأنوثة التي يوشك أن يشارك فيها جميع الأحياء . فمن أسباب هذه القدرة على الرياء - أو هذه القدرة على ضبط الشعور - أن المرأة قد ريمت زمناً على إخفاء حبها وبغضها ،

لأنها تخفي الحب آنفة عن المفاتحة به والسبق إليه ، وهي التي خلقت لتتعمق وهي رغبة ، وتخفي البغض لأنها محتاجة إلى المداراة كاحتياج كل خفيف إلى مداراة الأقوياء . »

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشعور ، أن الأثرية سلبية في موقف الانتظار ، فليس من شأن رغباتها أن تسرع إلى الظهور والتعبير ، أو ليس من شأنها أن تفلح بالظهور والتعبير كما تفلح رغبات الذكور . »

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشعور ، أن متالبة الآلام قد عودتها مغالبة الشواالج النفسية ما دامت في غنى عن مطاوعتها والكشف عنها ، ومنها أن اصطناع الزينة الذي استقر في خيلتها إنما هو في لبابه اصطناع لكل ظاهر تحسه الأبصار والأسماع ، أو تحسه الضمائر والأفهام . »

« وفي اللغة العربية توفيقات كثيرة في الجمع بين الحقيقة المادية والحقيقة المجازية بكلمة واحدة ، ومنها كلمة « التجهل » التي تليد معنى التزين لرأى العيون كما تليد معنى التزين لرأى النفوس . »  
« ولرسوخ هذه الطبيعة الأنثوية في تكوين المرأة - سغفت بالرياء لغرض تعينه ، ولغير لغرض تعينه في كثير من الأحوال ، كأنها وظيفة حيوية تستمتع بها بالمعالجة والرياسة كما تستمتع الأعضاء بالحركة والنشاط . »

« وقد يعين المرأة على الرجل - غير الهوى وغير الخداع - خلق آخر هو في الحقيقة خلق يعين الرجل على نفسه ، وليس عمل المرأة فيه إلا من قبيل الأذكاء والتتبيب . فالمرأة سكن للرجل كما جاء في القرآن الكريم . ولا يطيب للإنسان أن يحذر من سكنه ، أو يتجافى عن الهدوء والطمانينة فيه ، ولا تتم سعادته به إلا أن ينفي عنه الحذر ، ويثق عليه بجمع فؤاده وطوية ضميره . فهو الذي ينمض عينيه بيديه ويستنيم إلى الرقاد هرباً من السهاد . ونصف ما يقبله من الخداع إنما هو الخداع الذي تسجه بيمينه وزخرفه بقلبيته ، وكذلك المرأة إذا تعلق بالرجل كنت أبين منه إلى التصديق ، وكان خداعه إياها أسهل من خداعها إياه . »

« ومن غوايات المرأة الكبرى أنها قصبة السبق في حلبة التنافس بين الرجال . فالظفر بها يرضى كل شحور يحيك بقلب الرجل ، سواء منه ما يتناوله بإدراكه ووعيه وما ليس يدركه ولا يعيه » .

« وقد اختلف أصحاب المذاهب الفلسفية في تعليل نوازع الحياة التي تفسر بها أعمال الناس وتورد إليها . فقال بعضهم أنها طلب القوة ، وقال غيرهم أنها طلب البقاء ، وزعم هؤلاء وهؤلاء أنها طلب اللذة ، وجاء آخرون في العصر الحاضر فتغلغلوا بالنوازع الجنسية وراء كل غريزة . . . ونفذوا بها إلى كل سرداب من سراديب النفس الخفية ، وأيا كان موضع الصدق من هذه النوازع ، فالمرأة معها جميعا تطلق شعور القوة وشعور البقاء وشعور اللذة ، وتتقصى وشائج الجنس إلى جذورها الكامنة في أعرق بواطن الحياة . . » .

« وما الظن بقصبة السبق التي تستطيع أن تستندى إليها من نشاء وتتأى عن نشاء ؟ إن المتسابقين ليتناحرون على القمبة الخرساء ، وهي لا تحكم لهم بشئ ، ولا تفاضل بين يمين ويمين . والمرأة هي تلك القصبة التي تحابي وتجافي حرية ألا تبقى في عزيمة العادين بتيبة من نوازع السباق » .  
« تلك هي بعض عناصر الغواية الأنثوية التي تملكها المرأة من حيث تحرى ولا تدري . . وكذلك تثبت الثمرة الثانية على هذه الشجرة . . » .

## الفصل الرابع

### الأخلاق الاجتماعية

تتحلى حكمة القرآن الكريم في النص على قوامة الرجال من أحوال المجتمع ، كما تتجلى من أحوال الأسرة أو أحوال الصلة الزوجية بين الذكر والأنثى . أى بين الرجل والمرأة في نوع الإنسان .

فالأخلاق في المجتمعات الانسانية عامة مصلحة دائمة ، وضرورة لا قوام لمجتمع بغيرها على صورة من صورها . . وهذه الضرورة لم يكن في مجتمعات الناس ما يكفيها إن لم تكنها قوامة الرجال ، فإن الرجال هم مرجع كل عرف مصطلح عليه في الأخلاق . سواء منها أخلاق الذكور وأخلاق الاناث ، ولم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعا أصيلا لخلق من الأخلاق لم تتلقه من الرجال ، ولم تتجه به اليهم ، ولا استثناء في ذلك للمفاتيح التي نعددها من أخص الصفات الأنثوية ، ومن أقربها إلى طبيعة المرأة ، وأبرزها في هذه الخاصة صفات الحياء والحنان والنظافة .

وكان من السائغ عقلا أن تنشئ المرأة خلائق العرف كله ، لأنها تتسلم النوع منذ نشأته في الأرحام ، إلى أيام نموه بين الحبور والمهود ، وتتولى حضانتها البيتية إلى أيام المراهقة ، ثم تتسلمه قرينا بعد أن تسلمت ابنا متدرجا في تكوينه إلى تمام هذا التكوين ، كما يتم في دور المراهقة بدور الشباب .

كان هذا هو السائغ عقلا ، لو كان في المرأة اعتماد مستقل لتكوين القيم الأخلاقية ، وإنشاء العرف والاصطلاح ، ولو في بواكيره الأولى . . إذ هي قادرة في دور الحضانة على بث البذور الخلقية في العادات والمبادئ ، مهما يكن من ضغط الرجل عليها .

غير أن الواقع المتكرر في المجتمعات الانسانية كافة ، أن المرأة تتلقى عرفها من الرجال ، حتى فيما يخصها من خلائق الحياء والحنان والنظافة كما تقدم . .

في إنما تستحق لأنها تتلقى خليفة الحياء من الطبيعة أو من أملاء الرجال عليها ..

وحياء المرأة الذي تتلقاه من الطبيعة أنها تخجل من مفاتحة الرجل بحوافها الجنسية ، وتنتظر المفاتحة من جانبه ، وإن سبقته إلى الحب والرغبة . وشأنها في ذلك كشأن جميع الإنث في جميع أنواع الحيوان ، فإنها تنتظر ولا تتقدم ، أو تتمرض ولا تهجم ، ويمنعها أن تفعل ذلك مانع من تركيب الوظيفة لا يصدر عن وازع أخلاقي ، ولا عن أدب من آداب السلوك . إذ كان مانعاً يتساوى فيه الحيوان العاقل وغير العاقل ، كما يتساوى فيه النوع الذي ينقاد للنريزة وحدها ، والنوع الذي يروض على سنة من سنن الحياة الاجتماعية .. فإنما خلق تركيب الأنثى للاستجابة ولم يخلق للإبتداء والارغام ، وسر هذا الخلق أن تزويد الأنثى بوظيفة الإبتداء والارغام عبث مضيع لغية النوع ، متى شغلت بالحمل والرضاع ، كما تشغل بهما صب استعدادها في معظم الأوقات .

وهذا الحياء الطبيعي لا يحسب من القيم الخلقية التي تريدها المرأة . وتمليها على نفسها وعلى غيرها ، ولكنه عمل من أعمال التكوين يسطبع بالمهنة الخلقية ، كلما وافقت آداب الاجتماع . وإنما يحسب من القيم الخلقية ذلك الحياء الذي تمليه الآداب ، ويتصل بالارادة والاختيار ، لا فرق في ذلك بين الارادة الجامعة وإرادة الأفراد المتفرقين ..

وهذا الحياء الذي تمليه الآداب تدين به المرأة على قدر اتصاله بشعور الرجل نحوها وفطوته إليها ، فإذا اجتمع النساء معا بعيدا عن أعين الرجال ، نسينه ولم يكثرن له ، ولم يبالين شيئا مما يباليه وهن بأعين الرجل في المحضر والمغيب

فالمرأة لا تتوارى عن المرأة في الحمام ، ولا يعنيها أن تستر عضوا من أعضائها ، إلا أن تستره مداراة لحيب وخوفا من منافسة النظائر والانتداب ، ولم يمهّد في الحرائر الخفريات أنهن في الأهم التي استحدثت الخصيان كن يحجن عن مس الرجل لهن وإطلاعه على أعضائهن وهن عاريات ، ويسوغ

للنساء أن يذهبن معا إلى ضرورتهن ، ولا يمسوغ ذلك في عرف الرجال ، إلا من تكرههم عليه الطوارئ في غير المعيشة المعتادة

والمق من الحياء بالمرأة حناها المشهور ، ولا سيما الحنان للأطفال من أبنائها وغير أبنائها . وهذه صفة من صفات الغرائز ، توجد في إنث الأحياء ، ولا تمتاز فيها أنثى الإنسان إلا على قدر امتياز العاقل على غير العاقل في كل ما يشتركان فيه ، فليس الحنان الطبيعي بمصالح لتقدير خلق الرحمة في المرأة حين يتصل بإملاء الوجدان الأدبي وسلطان الضمير وإنما يحلح لتقدير هذا الخلق فيها أن تقارن بين عطف الرجال وعطف النساء على الأطفال من أبناء الآخرين ، فربما شوهد الرجل وهو يعطف على أبناء زوجته من غيره كما يعطف على أبنائه ويسوئ بينهم في البر والمعاملة ، ولو من قبيل التجمل ورعاية الشعور ، وتسلك المرأة غير هذا السلوك في معاملة أبناء الزوج من غيرها ، فلا ينجو هؤلاء الأبناء أحيانا من التعذيب والتشفي وتعبد الازلال والايذاء . ولا يطمع الكثيرون منهم في السلامة أو في التظاهر بالمساواة بينهم وبين إخوانهم في البيت : بل يحدث كثيرا أن يقع التفضيل والإيثار عمدا وجبرة للامان في الإساءة والانتقام من الأم المجهولة الغائبة ، وقد تكون في عداد الأموات . وهذا كله كان حريا أن ينعكس بين الرجال والنساء ، حيث يتصل على الخصوص بتكاليف الانفاق والحماية ، لأن الرجل هو الذي ينفق من ماله ويتكلف من وقته وجهده ، ولعله حيث يرجع الأمر إلى خلة الأنانية ، أولى أن يطمع في الاستئثار بالمرأة لنفسه ، غير مشارك فيها ولا مستريح إلى ما يذكره بتلك المشاركة من قبل . وهو في الحق لا يبرأ من الأنانية ولا يقل في هذه الخلة عن المرأة ، ولكن الفارق بينهما فيها أنها في الرجل خلة يروضها وازع الأخلاق ، وهي في المرأة خلة تتحكم فيها الغريزة ، ولا يقوى عليها وازع الذكر والضمير

أما النظافة فليست هي من خصائص الأنوثة إلا لاتصالها بالزينة ، وحب النظافة في أعين الجنس الآخر . ولكن عمل الغريزة فيها أنها أصعب على المرأة وأيسر على الرجل ، لأن المرأة تتكلف في سبيل النظافة ما ليس



من الضرورات المتكلفة عند الرجال ، لما يعرض لها في وظائف الحمل ، وعادات الجسم المتكررة ، وأخلاق الولادة ، ولوازم الحضانة وما إليها ، فلو لم تكن النظافة « قيمة خلقية » مفروضة عليها بإشراف الرجل على حياتها العامة وحياتها الخاصة ، لكان استقلالها بنفسها وشيكا أن يضمها موضع الإهمال والاستئثار . ويرجع إلى هذه الحالة في المرأة أنها أصبر من الرجل على التمرّض ، لأنها أصبر على الحضانة ، وأصبر على أخطأ الجسد ، كما يرجع إليها أن إحسانها بانطفئ على المصابين مخالف في طبيعتها لإحساس الرجال

\* \* \*

وليس في أخلاق المرأة الحمودة خلق أخص بها والصق بانوثتها من هذه الثلاث الثلاث : وهي الحياء والحنان والنظافة ، وممولها فيها - كما رأينا - على وحى الطبع أو وحى الرجل . وأخرى أن يكون ذلك ديدنها في جملة الصفات التي يشترك فيها الجنان مع اختلاف حظهما منها ، ولو كانت من الصفات التي تولاهما الرجال منذ التدم ، ويتولونها إلى اليوم ، كشجاعة القتال في ميادين الحروب ، فقد يوجد من النساء من هن مثلك في الشجاعة ، ويوجد في الرجال من هم مثلك في الجبن ، ولا ينفي ذلك أصل القوامة في نشأة الأخلاق وتعميمها ، فإذا نشأ الخلق وعم في العرف ، لم يمتنع أن يتخلق به آحاد الجنسين على تفاوت في نصيب الرجال والنساء

ومما له مغزاه في تقسيم الأخلاق بين الجنسين أن أساطير الخيال ووقائع التاريخ تتفقان بالبداية والمساعدة على هذا التقسيم . فقد جاء في أساطير اليونان الأقدمين خبر جيل من الأمم ينزل فيه النساء ، ويتدربن على القتال من طفولتهن ، ولا يقبلن بينهن أزواجا يعيشون معهن ، بل يأسرن الأزواج ثم ينفصلن عنهم ، ويستحصن البنات من الذرية ، ويقتلن البنين أو يرهنهم إلى آبائهم المعرونيين . واسم هذا الجيل ( الخراق ) جيل الأمازونات ومعناها « بغير أذاء » ، لأن الأمازونات مشتقة من أصل إغريقي هو الكلمة اليونانية Amazones ، والخرافة تقول إن هذا الجيل من النساء يحرق نبيه أو يحرق

الندي الأيمن للتمكن من تثبيت القوس في موضعه . وفحوى ذلك - مغزاه من بداهة الخيال - أن المرأة لا تتصف بهذه الصفة وهي باقية على طبيعتها ، ولكنها تخرج من هذه الطبيعة لكي تتشبه بالرجال وتخالف أطوار النساء ..

\* \* \*

وبغير حاجة إلى متابعة النتائج التي تؤول إثبات الآراء في المستقبل ، نجزم بالصواب فيما نعلمه من دلالة الطبع ودلالة العقل ، فندهم صواب الحكمة القروانية التي أثبتت للرجل حق القوامة على المرأة في الأسرة ، وفي الحياة الاجتماعية ، فما كان للمجتمع أن يصطلح على عرّف متبع فيه بغير هذه القوامة ، وهي دستور الأخلاق والآداب التي لا غنى عنها ولا طاقة للمرأة بولايتها ، وإن تسلمت مقاليد الحضانة منذ تكوين الجنين

وقد عالجت مسألة الأخلاق الأنثوية في فصول متعددة من كتبنا السابقة ، ألحقنا بهذا الفصل ما فيها من إيضاحات وشواهد متصلة أو موافقة لشرح الكلام عن قضية المرأة في القرآن الكريم ، ومنها فصل بعنوان أخلاق المرأة من كتاب « هذه الشجرة » نقبس منه ما يلي :

« هذا المقياس بعينه هو المقياس الذي يرجع إليه في التفوق بين أخلاق النساء : كل ما هو فردى روحى ، أو اختياري إرادى ، فهو أقرب إلى خلق الرجل . وكل ما هو نوعى جسدى أو آلى إجبارى ، فهو أقرب إلى خلق المرأة ، فمداره على وحى الغريزة أولا ثم على وحى الفهم والضمير

« والأخلاق التي يسمو بها الإنسان إلى مرتبة التبعة والصاب أو مستويي الأدب والشرعية والدين ، هي كما لا يخفى أخلاق تكليف وإرادة وليست أخلاق إجبار وتسخير

« ومن هنا صح أن يقال إن المرأة كائن طبيعى وليست بالسكان الأخلاقي ، على ذلك المعنى الذي يمتاز به خلق الإنسان ولا يشترك فيه مع سائر الأحياء ..

« ملك الأخلاق الأول عند المرأة هو الاحتجاز الجنسي الذي المعنا إليه فيما تقدم ، وهو من الغريزة التي يتساوى فيها إناث الحيوان ، وليس من الإرادة التي يتميز بها نوع الإنسان بجنسها

« فالمرأة تستعصم بالاحتجاز الجنسي ، لأن الطبيعة قد جعلتها جائزة السابق المفضل من الذكور ، فهي تنتظر حتى يسبقهم إليها من يستحقها فتلبية تلبية يتساوى فيها الاكراه والاختيار  
« كذلك تصنع إناث الدجاج وهي تنتظر ختام المعركة بين الديكة أو تنتظر مشيئتها بغير مراعاة »

« وكذلك تصنع الهرة وهي تتعرض للهر وتعدو أمامه ليلحق بها ، وتصنع العصفورة وهي تنفر من فرع إلى فرع ليدركها العصفور السريع وتصنع الكلبة والفرس والآن ، وهي مضطرة إلى الاحتجاز لأنه الحكم القاهر الذي فرضته عليها وظائف الأعضاء  
« واليون بعيد جدا بين هذا الاحتجاز الجنسي وبين فضيلة الحياة التي تمتد من فضائل الأخلاق الإنسانية .. »

« فالحياة مفاضلة بين ما يحسن وما لا يحسن ، وبين ما يليق وما لا يليق ، وما هو أعلى وما هو أدنى »

« والاحتجاز الجنسي غريزة غامة بين الإناث ترجع إلى القهر والاجبار ، كائنا ما كان التناوت بينها في درجة القهر والاجبار . »

« ومتى بلغ هذا الاحتجاز الجنسي مبلغه الذي قصدت إليه الطبيعة ، فقد بلغت الأخلاق الأنثوية غايتها . ولم يبق منها ما يلتبس بالحياة في صورته ولا في معناه »

« ومن ضلال الفهم أن يخطر على البال أن الحياة صفة أنثوية ، وأن النساء أشد استحياء من الرجال . فالواقع - كما لاحظ شوينهور - أن المرأة لا تعرف الحياء بمعزل عن تلك الغريزة العامة ، وأن الرجال يستحون حيث لا يستحي النساء ، فيستترون في الحمامات العامة ، ولا تستتر المرأة مع المرأة إلا لئيب جسدي تترابه »



« ولم يكن عمر بن أبي ربيعة مبالغا حين قال إن الوجوه يزهوها الحسن أن تتقنع . بل هو لو شاء لقال عن الأجسام ما قال عن الوجوه (١) فلا تستر الأنثى الفطرية شيئا يمكنها أن تبديه ، إذا كان عرضه مجلبة للنظر

(١) بل لقد قلنا إذ قال عن هند : زعموا سألت جاريتها ونمرت ذلك يوم تشرذ

والاستحسان .. ومن شهد الحمامات العامة على شواطئ البحر رأى كيف تهمل الأكسية ذات الرفارف المسبلة ، ليبدو للانظار ما استتر من محاسن الأجسام .. »

« فالخلق الذي تتحلّى به المرأة بداهة هو خلق الغريزة الذي يوشك أن يشمل إناث الحيوان »

« وكل خلق « إرادى » تتخلق به بعد ذلك فهو فريضة عليها من الرجل ، تجاربهم فيه على ديدن المحاكاة والمطوعة ، سواء فهمته أو جهلت كنهه وممراته .. ولهذا يكثر في النساء من يتقيّن بالعرف القديم لأن قوام العرف القديم عادات ومصطلحات هي أقرب إلى الغريزة الأكلية من فضائل النهم والإرادة ، ويندر بينهما جدا من تتحدى العرف بفضيلة واحدة من فضائل الاختيار »

« جرى حديث منتقل في مجلس يضم رهطا من الرجال والنساء على قسط شائع من التعليم والعرف والآداب الخلقية ، فانساق الحديث إلى سيرة رجل يتجاوز الخصمين ذاع عنه أنه يستدرج الفتيات الغريبات إلى داره فيلهو بهن ويظهر معهن في المحافل العامة ، ويدفعهن إلى سهرات العجب والمجون .. فكان النساء أقل من حضر المجلس اشمئزازا من سيرة ذلك النخليع . كأنهن لا يرين نقصا في رجل من الرجال بعد أن تكمل له تلك الفحولة الحيوانية ، أو كأنهن لا يصدقن أن الفتيات الشريرات يستطن في شراكه مخدوعات مغلوبات على مشيئتهن ولكن راضيات صرورات بما أتيح لهن من فرص المتعة والابتهاج »

« وكل ما بدا عليهن بعد ذلك من الاشمئزاز فقد سرى إليهن مستحارا ممن كان بالمجلس من الرجال . فقد كانوا في هذا المجتمع الخاص كما كانوا في المجتمع العام كله « مصدر السلطات على حد قولهم » في لغة النصارى .. »

« ومتى سقط سلطان الرجال في الأمة سقط معه سلطان الأخلاق سواء منها أخلاق العرف أو أخلاق الإرادة .. »

« فالأمم المهزومة يشاهد فيها طوائف من النساء يجرون بمضادة

الجنود الفاتحين ، ولا يكرهين أنهم خالطو الإخوة والأزواج والآباء ، لأن الخضوع للغلبة الصق بطبيعة الأمومة الفطرية أو الحيوانية من جميع هذه الأوامر والآداب ..

« والعبرة التي تستفاد من هذه الحقيقة أن النساء يولكن إلى الفطرة في أخلاق النرائز والمادات ، ولكن لا يمح أن يتركن في الأخلاق الأخرى - أخلاق الإرادة والضمير - بغير إحياء شديد ، بل إكراه يتجاوز حدود الإحياء .

« والغريزة القاهرة تملأ محاسن المرأة كما تملأ نقائصها ، فتعده لها العذر بين يدي الطبيعة ، وإن لم تعده لها بين يدي القانون والأخلاق ..

« فالتضحية هي أسمى فضائل الإنسان

« وهي فضيلة لا يتقدم عليها المرء كل يوم ، ولا يتقدم عليها بنير دافع شديد من وحى الفطرة أو من وحى الضمير .

« ولكنها من وحى الفطرة أعم وأنفذ من وحى الضمير ، لأن سلطان اللحم والدم عميق القرار في بواطن النفوس

« ومن ثم كانت المرأة أقرب من الرجل إلى التضحية في وظائفها النوعية ، لأنها تستمد تضحياتها من غرائز الأمومة ، وتموت في سبيل الذرية ، كما تموت بعض إناث الحيوان . ولا تسهل التضحية على الرجل هذه السهولة إلا إذا ارتقى فيه وحى الضمير إلى مرتبة الدوافع الفطرية الجودعة منذ الأزل في غرائز الأحياء ، وتلك مرتبة يميز بلوغها على أبناء آدم فلا تزال معدودة فيهم من فضائل الأنبياء وأنبياء الأنبياء ، أو كما قال ابن الرومي

وعزير بلوغ هاتيك جدا تلك عليا مراتب الأنبياء

« وإنما يقدم الرجل على التضحية في جملة أحواله العامة بغريزة أخرى مفروسة في طبيعة النوع ولكنها أحدث وأقرب إلى الإرادة : وهي غريزة القطيع التي نشأت مع الخلائق الاجتماعية ، ولم تنشأ بداءة مع

الولادة كما نشأت الغرائز الأنشوية في جميع إناث الأحياء . فإذا تصدى الرجل للقتال في الجيش أو الكتية ، تمرك بإرادة القطيع كله وتنذب بها على الخوف وحس السلامة . ولكنه قد ينفرد بالتضحية التي يدفعه إليها وحى الضمير ، فيعلو على فضائل الأنواع والجماعات ، ويمرغ بروحه صعدا في طراز رفيع من الفضائل : هو فضائل الأفراد الأفضاذا

\*\*\*

والغرائز المختلفة التي تملأ لنا محاسن المرأة تملأ لنا نقائصها التي تعاب عليها من بعض جهاتها . وقد لخصها المتنبي ولخص كل ما قيل في معناها حيث قال :

« فمن عهدا ألا يدوم لها عهد »

« فهي تنقلب وتراوغ وترائي وتكذب وتحزن وتميل مع الهوى وتنسى في لحظة واحدة عشرة السنين الطوال « وهي مسوقة إلى ذلك بالفطرة الجنسية التي خلقت فيها قبل نشأة الآداب الاجتماعية والآداب الدينية بالوف السنين . فقد أغرنا الفطرة انجنسية بالميل إلى الأقدر والأكمل من الرجال لتنجب للعالم أحسن الأبناء من أحسن الآباء

« فلم يكن مما يوافق هذه الفطرة في العصور السحيقة أن تحفظ العهد لرجل واحد ومن حولها رجال كثيرون يتقاتلون عليها ، وقد ينلب أحدهم رجاءا الذي تحفظ له العهد أو يطالبها بحفظه

« وكافت الحرب في بداءة الحياة الإنسانية هي مقياس القدرة والرجحان بين الرجال ، في قبيلتهم أو في جميع القبائل المحيطة بها ، فكان من شأن المرأة أن تسلم لظافر بعد ظافر ، وشجاع بعد شجاع ، كلما دأرت رحى الحرب بين غالب ومطلوب ، وبين الشجاع القوي ومن هو أشجع منه وأقوى

« ثم أصبح المال مقياس القدرة والرجحان بين الرجال . وكان مقياسا صحيحا في العصور الغابرة ، وظل كذلك ألوانا من السنين ، لأنهم كانوا يكسبون المال غنيمة في حومة الحرب ، أو ربحا من أرباح التجارة التي تعهم أصحابها



في مجاهد الأرض ، وتهدفهم لأخطار القتل والاستلاب ، وتلجئهم إلى الحيلة تارة وإلى الحول تارات ، وتشهد لهم بمقياس القدرة والرجحان عن جدارة واضحة تغنى المرأة عن التفكير ، وهي لا تعتمد كثيرا إلى التفكير قبل الاختيار .

\*\*\*

قلنا في انفصل الذي عقدناه على رأى المعرى في المرأة من كتابنا المطالعات : « والذي نقوله في جملة واحدة أن المرأة ونفية مادية : ونفية الحياة لا لهذا الرجل أو لذاك ، وصادقة في الحب لا في إرضاء أهواء من تحب ، ولو أنعمنا النظر لعرفنا أن المرأة تخون نفسها كما تخون الرجال في سبيل الأمانة للحياة ، وتكذب على نفسها كما تكذب على محبيها في ميانة عهد الحب ، فهي ونفية بانفطرة وضيت أم لم ترض ، وهي صادقة بالالهام حيث أرادت وحيث لا تريد .. »

إلى أن قلنا : « تحب المرأة الشباب ومن ذا الذي لا يحب الشباب ؟ إن الشباب نفحة الخلود وروح من روح الله . تصور الأقدمون الآلهة فلم يفرقوا بينهم وبين الشباب ، وأسبغوا عليهم كساء سرمديا من نسجه ، وبهاء متجددا من سنه ، شعورا منهم بأن الشباب سعة الحياة الخالدة ، وروح المعاني الأتية وترجيحا لخير الشباب على شره ولحاسنه على عيوبه .

\*\*\*

« .. ثم تحب المرأة المال ومن ذا الذي يكره المال ؟ غير أننا قد نرى للمرأة سببا غير سائر الأسباب التي تغرى بحب المال وإعظام أصحابه . نرى أن كسب المال كان ولا يزال أسهل مبار لاختيار قوة الرجل وحياته ، وأدعى الظواهر إلى اجتذاب القلوب والأنظار واجتلاب الإعجاب والاكبار . فقد كان أغنى الرجال في النرون الأولى أقدرهم على الاستغلاب ، وأجراهم على الفارات ، وأحماهم أنسا ، وأغزهم جارا . وكان الغنى قرين الشجاعة والقوة والحمية ، وغرانا على شمائل الرجولة المحببة إلى النساء ، أو التي يجب أن تكون محببة اليهن . ثم تقدم الزمان فكان أغنى الرجال أصبرهم على احتمال المشاق وتجنب الأخطار والتمرس بأهوال السفر وطول الاغتراب وأقدرهم على ضبط النفس وحسن التدبير . فكان الغنى في هذا العصر قرين

الشجاعة أيضا وقوة الارادة وعلو الهمة وصعوبة المراس .. ثم تقدم الزمان فصار أغنى الرجال أبعدهم نظرا وأوسعهم حيلة ، وأكيسهم خلقا ، وأصلبهم على المشابرة وأجلدهم على مباشرة الحياة ومعالجة الناس ، فكان الغنى في هذا العصر قرين الثبات والنشاط ومثانة الخلق وجودة النظر في الأمور ..

« كان هذا كله في العصور الأولى قبل تشعب انحصاة الاجتماعية ، وتمدد الملكات والصفات التي تشكل الرجحان والتقدم للرجال

« ثم تعددت هذه الملكات والصفات فقام في طبيعة المرأة « برج بابل » مضاف من اختلاط الأصوات والدعوات

كان رجحان الرجل بسيط المظهر ، وكانت فطرة المرأة البسيطة قادرة على تمييزه بغير إعانت للفكر ولا إطالة للروية ..

ثم تشعبت الملكات والصفات ، ووجد في العالم رجال متمازون بأكثر الخوايا ، وليس للمرأة من فطرتها البسيطة معين على تقدير مزاياهم وعرفان أقدارهم والترجيح بينهم وبين من دونهم من أصحاب المزايا الفطرية التي تتكشف للنظرة الأولى ولا تحتاج إلى انعام نظر أو موازنة بين أنواع وأشكال : رجل الحرب الذي يظهر بالقوة والشدة ، ورجل المال الذي يكسب بالقوة والشدة ، وكلاهما مفهوم واضح مكتشف على ظواهر الأشياء ..

ثم انفصلت الحرب عن الشجاعة في بعض المواقف ، وانفصل المال عن القدرة الراجحة في كثير من المواقف . فأغنى السلاح والكثرة ما لا تغنيه الشجاعة ، وكسب المال بالاسفاف والدناءة وخدمة الشهوات .. لهذا هو برج بابل الذي لا تدري المرأة فيه من تسمع ومن تجيب ، والذي تحار فيه قبل التمييز والتفضيل ، وقد كانت قبل ذلك لا تحار في تمييز أو تفضيل ..

وزاد برج بابل طبقة على طبقاته الكثيرة أن الآداب الاجتماعية وآداب الأسرة ظهرت بين الناس ، وفرضت على المرأة أدبا جديدا غير الأدب القديم ، أدبا يطالبها بالوفاء والأمانة ومغالبة الميول إذا تنازل من حولها الرجال ، فزاد في الحيرة والتبيل ولم يخلق بإزائه في فطرة المرأة معين على التمييز والإعتداء ، إلا ما تقتنسه بالتعليم والتلقين والإيحاء وهو ضئيل محدود لا يقوم لإيحاء فطرة القديم إذا اشتجر النزاع واضطربت الأهواء

فانقسم النساء أقساماً شتى في الأخلاق الفطرية والأخلاق الاجتماعية :  
تقسم مع الفطرة القديمة وقسم مع الأدب الجديد . بل أصبحت كل امرأة مجالاً  
لتعدد هذه الأقسام تميز مع هذا أو ذاك كلما مالت بها دواعيه

فنحن إذ نقول إن المرأة تطيح الغرائز الجنسية في التقلب والمراوغة وخيانة  
القرناء ، لا نقول ذلك لنعذرنا كل العذر ، أو لنسقط عنها واجب التغلب على  
هذه الميول التي تغيرت وجهاتها مع الزمن ، ولا تزال عرضة لكثير من التغير ،  
فإن الأخلاق لم تجعل لابقاء الفطرة على عيوبها وإنما جعلت لتهديب تلك  
العيوب ورياضتها وتشد أزر النفس بالمثل الأدبية أنتى تعينها على عيوبها .  
ولكننا نقول ما نقول لنذكر أبداً أن فهم الغرائز الجنسية ضرورى لفهم الأخلاق  
التي تتصل بها ، فلا فائدة من البحث في رياضتها بالأدب الاجتماعى ، قبل  
البحث فيما يقبلها من أصول الفطرة التي نعر جميع الأحياء ، وليس عمومها  
بين جميع الأحياء بمانع من اصلاحها بالرياضة والتفويم . بل هو الذى يسوغ  
ذلك الاصلاح ويوجب ويشر بفلاحة ، لأن الانسان قد علا فوق سائر الأحياء ،  
ومن الواجب إذن - ومن المستطاع أيضاً - أن يعلو فوقها بالآداب والأخلاق  
ومن ملاحظات العصور المتأخرة أن ينجم نيتها طائفة من الدعاة وأصحاب  
الآراء يستقنون بالاحتجاز الجنسى الذى كان عصام المرأة من جماع الأهواء  
زمناً طويلاً ، ويستشفون معه بما عدا من الحواجز الجنسية المفروسة  
في طباع الأحياء ، لأنها في رأيهم بقية لا ضرورة لها من بيئات المعيشة  
الحيوانية الأولى

فنعندهم مثلاً أن حرية المرأة في العصر الحديث تتيح لها ما حرم عليها  
في العصور القديمة ، فلا يعيبها أن تبدأ الغزل والرجل وتلاحقه لتستولى  
عليه . كأنما كان تركيب الجسم الأصيل في الأنونة والذكورة مسألة من مسائل  
الحيات التي يذهب بها نظام ويأتى نظام ويبرمها قانون ، وينقضها قانون . .  
وعندهم أن الحيوانات لم تقتصر على موسم واحد في التناسل إلا لأنها  
تسبح من الطعام في هذا الموسم ، فتتملى أجسادها بفيض من الثروة  
الحيوية يدعوها إلى طلب الذرية

وليس أجهل بأسرار الحياة - وسر الجنس أكبر أسرار الحياة - ممن

يقنع في تفسيرها وردها إلى أصولها بمثل هذا التعليل القريب . . فإن هذا  
التعليل القريب لا يكفى على الأقل لتفسير الظاهرة التي أشار إليها أولئك  
الدعاة . إذ إن الثمرات النباتية تتوالد في الموسم بعينه ، وهي الغذاء  
الذى تعتمد عليه آكلات العشب من الحيوان ، ومتى زادت قوة التوالد  
في النبات تاحرى أن تزيد قوة التوالد في الأحياء لغير ذلك السبب الذى  
ذكره وعلفوه بزيادة الثمرات

ومن الحيوان ما يعتمد على اللحوم دون العشب ويأكل منها طوال العام ،  
ومنها الأسماك التي لا مواسم عندها للنبات وهي مع هذا تعرف لها مواسم  
للتناسل ، وتخرج إلى الأنهار القصية قبل الألوان الملائم للقاح بين جراثيم  
الذكورة والأنوثة

وقد تختلف الأوباد والدواجن في موسم التناسل ولكنها على التعميم  
لا تقارب الأنثى بعد حملها ، ولا تعبت بغريزة النوع للذة الأفراد ، فالسر  
أعق مما يظنون بكثير

وحواجز الجنس ودوافعه لا تفسر كلها بأمثال ذلك التعليل البسيط  
ومما لا شك فيه أن الأخلاق الجنسية كسائر الأخلاق ، قوامها ضبط  
النفس وهو لا يوافق الذهاب مع الهوى حيثما تعرض المرء للاستواء ، ولا بد  
من ضبط النفس ، والقدر على الامتناع لتحقيق كل خلق كريم يصلح للأفراد  
أو للأقوام أو للأنواع . .

والانسان أحوج إلى الحواجز الجنسية من الحيوان ، وليس بأغنى منه  
عن تلك الحواجز تقدماً مع الحرية كما يفيل إلى أولئك الثائرة السطحين .

فالحيوان يتشابه ويتماثل ويصعب التفريق بين أفراده في الصفات المشتركة  
في سلالة النوع كله . فلا صير على النوع أن يتلاقى أى ذكر بأى أنثى أو ينتجا  
أطفالهما من الذكور والإناث

لكن الأنواع كلما ارتفعت تعددت الصفات التي يكل بها الفرد ذكراً  
كان أو أنثى . ويبين تعدد الصفات أقصاه في النوع الانسانى ، سواء بين  
الذكور أو بين الإناث : حتى ليكاد الفرق بين رجل ورجل ، والفرق بين امرأة  
 وامرأة يلحق بالفرق بين نقيضين أو مخاوقين من نوعين مختلفين

فليس كل رجل بديلا من كل رجل ، وليست كل امرأة بديلا من كل امرأة •  
ويجب على الرجل إذن أن يتمتع حتى تتاح له المرأة التي تلائمها ، وعلى المرأة  
أن تمتع حتى يتاح لها الرجل الذي يلائمها

ويجب أن يتعاق الأمر « بالشخصية » المميزة لا بمجرد امرأة كائنة  
ما كانت أو بمجرد رجل كائنا ما كان ، كما يغنى كل فرد عن مثيله في الأنواع  
الوضعية بين الأحياء

« وفي هذه الحالة لا ينتفع النوع بكل اتصال تتحقق به المتعة الجنسية ،  
بل ينتفعه الاتصال الذي تتم به الشخصيات وتتوافر فيه أتم صفات الرجال  
وأتم صفات النساء

» ثم تنشأ الآداب الاجتماعية وحقوق الأسرة وأمانة النسل ، فإذا هي  
قد أوتت الرجال والنساء آدابا من حقها أن تطاع وأن يحسب لها أوفى  
صواب ••

« نعم إن هذه الآداب صناعية أو مبتدعة من أحكام البيئة التي خلقها  
الناس • ولكنّها - كجميع الآداب والفروض - تستند إلى أساس فطري  
عريق في الطبيعة ، وهو ضبط النفس ، وقوة البنية على مقاومة النوازع  
والأمواء ••

ونضرب لذلك مثلا صفرا من المحرمات التي جاءت بها الآداب الدينية  
أو العرفية بعد ظهورها في المجتمعات الإنسانية فإنّ تحريم القمار أو الخمر  
أو السرقة لم يعرف في آداب الناس إلا بعد ظهور هذه الآفات ، ولكن  
ضبط النفس الذي ينطاط به الامتناع عنها ، هو خلقة طبيعية لم تنشأ  
مع العرف أو الاصطلاح . فلا يزال الفرق بين إنسان يستطيع أن يتمتع عنها ،  
وإنسان لا يستطيع الامتناع ، فرقا في صميم التكوين الذي لا ينشأ العرف ،  
ولا يتنب إلى الأوضاع الصناعية

وبذلك الحواجز الجنسية التي يفرضها المجتمع ، أو توجبها مصلحة  
الأسرة ، هي حواجز لازمة ، لا يقدر في أصلاتها أنها حدثت بعد حدوث  
الخاصة إليها ، لأن القدرة عليها فضيلة من فضائل التكوين الأمثل

« والرجل الذي يقدر عليها هو رجل ممتاز في خلقته الطبيعية كالمرأة  
التي تقدر عليها • وكلاهما زوج أصلح من غيره للبقاء وانجاب الأبناء  
« فأسخف السخف أن يظن بالحضارة المدنية أنها رخمة تبيح التهاوت  
على المتعة ونسيان الحواجز الجنسية •• لأن التهاوت نقص في الخلقة قبل  
أن يكون نقصا في الآداب الاجتماعية وهذا النقص ميب وخيم المقيى ،  
وإن لم تحرمه الآداب ••

« وسيطول التبديل والتعديل في العرف والتشريع والشماثل المحبوبة بين  
الناس كلما تطولت الأجيال • وسيقول كل ذي رأى قوله الذي يجوز فيه  
الجدال • ويبقى حكم واحد لا تبديل له ، وقول واحد لا يجوز الجدل  
فيه ، وهو أن الاحتجاز قوام أخلاق الأنوثة ، وإن المرأة التي تنسأ هي حيوان  
ناقص في تكوينه ، وليس تسارى القول فيها إنها فرد مقصر في حقوق  
المجتمع والأسرة • وإن مساك الأخلاق جميعا - ما أوجبته النظرة وما أوجبه  
المجتمع - هو ضبط النفس ، والترفع عن مطاوعة كل عارضة من عوارض  
الأمواء »

وقد سبقت في هذا الكتاب « المرأة في القرآن الكريم » نبذة عن  
التناقض بين الرأى الطبيعية والمرأة الاجتماعية ، وهو بحث له استطراد يناسبه  
في الكلام على تناقض المرأة من كتاب « هذه الشجرة » ختفاء بما يلي :

« هي أبدا بين نقيصين في أمومتها وفي حبيها ، وذلك هو التناقض الذي  
لا حيلة لها فيه ، ولا ينجأ الرجال منها إلا كما ينجؤها هي على غير  
ما تنتظر ، وعلى غير ما يقع لها في تدبير

« فمن الخطأ أن يرد على خاطر أن التناقض من دهاء المرأة وتدبيرها ،  
أو من ختلها وخداعها ، فهي مخدوعة به قبل أن تخدع سواها ، وهي في قبست  
فريسة لا تملك ما تريد

« ولا بد من التناقض في طبع الأنثى ، لأنها شخصية حية خاضعة  
للمؤثرات التي تتدو بها من عدة جهات ، وهي كما أسلفنا في الفصل السابق  
مستجيبة للأثر الحاضر ، وقد تبدى الآثار الحاضرة من كل صوب ، لا من  
صوب واحد

والمرأة من جهة ثانية عضو في بيئة اجتماعية هي الأمة أو المدينة أو القبيلة ، فهي هنا زوجة أو بنت أو أخت أو صاحبة عمل تجمعها بتلك البيئة الاجتماعية صلة العرف أو الشريعة

« والمرأة من جهة غير هذه وتلك أنثى ، لها تركيب حيوى يربطها بمخلوق آخر لا يتم وجودها بغيره

« والمرأة من جهة أخرى أم تحب أبناءها بالغريزة والألفة وتصبر في سبيلهم على مشقات وآلام يؤدها السبر عليها في غير هذه السبيل

« ومى بعد هذا كله كائن حى من حيث هو وليدة الحياة في جملتها ، أيا كان النوع الذى تنتمى إليه ، والأمة التى تعيش بينها والعلاقة التى تجمعها بالزوج أو العاشق أو الأهل أو البنين .

وقد تختلف عليها هذه الجهات جميعا فلا مفر لها من التناقض معها . لأن مقاصد الفرد المستقل ، والأنثى المفتونة والأم التى تنسى نفسها في حنانها ، والكائن الاجتماعى الذى يرعى مطالب العرف والشريعة ، أو الكائن الحى الذى تهزه الحياة بهذه النوازع كما تهزه بما عداها — كل أولئك يختلف ويتناقض لا محالة ، ولا يتأتى التوفيق بينه إلا في النادرة العارضة ..

« فها هنا مثلا فرد يريد بفطرته الفردية أن يستقل عن جميع الأفراد الآخرين ، سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأزواج فلا يلبث أن يستقر فيه هذا الشعور الطبيعى ، حتى يغازعه فيه شعور الأنثى التى تريد أن تنضوى إلى رجل تهواه ، وقد يغازعها شعوران بل أكثر من شعورين ، إذا تعددت الصفات التى تستهويها من الرجال وتفرقت بينهم على نحو يضلل الإرادة ويشتت الأهواء

« ولا تلبث أن تنسى استقلالها الفردى ، وتطاول نزعها الأنثوية ، حتى يبرز لها المجتمع بحكم يخالف حكما في الاختيار والترجيح ، فيقودها إلى الجاه والمال وهى تنقاد إلى الفتوة والجمال ، أو يلزمها الوفاء للزوج وهى تنظر إلى رجل آخر ، نظرة الأنثى التى سبقت بفطرتها قوانين الأمم وقواعد الآداب ، ولا تلبث أن تحتال على هذه البواعث أو هذه الوسوس حتى ينلها حنو الأمومة ليربطها بمكان لا ترد البقاء فيه ، أو ينهض

الكائن الحى في نفسها نهضة لا تطيع باعشا غير بواعث الحياة ، بمنزل من نزوة الأنثى وفانون المجتمع وغرائز الأمهات

« فلا عجب في هذا التناقض ولا مبالغة فيه للمعقول ، ثم يضاف إليه تناقض آخر يرجع إلى تعدد الدواعى في كل صفة من الصفات التى أشرنا إليها ..

« ونكتفى بصفة واحدة على سبيل التمثيل ، لأن شرح الصفات جميعها في تعددها وتباينها من وراء الحصر والاحصاء

« فالمرأة في صفة الأنوثة — وهى تنضوى إلى الذكورة — تحب الرجل الكريم ، لأنه ينمرها بالنعمة ، ويريحها من شدائد العيش ، ويخصها بالزينة التى تزهيها وترضى كبرياءها بين نظيراتها ، فضلا عما في الكرم من معنى العظمة والاقتدار

« ولكنك قد ترى هذه المرأة بعينها تتعلق ببخيل لا ينفق ماله على زينة أو متاع . فهل هى مناقضة لطبيعتها في هذا الانحراف العجيب ؟ ..

كلا بل هى لا تناقض طبيعة الكبرياء نفسها التى ترضيها على كرم الكريم لأن المرأة يجرح كبرياءها أن ترى رجلا يستكثر المال في سبيل مرضاتها ، ومنى جرحت المرأة في كبريائها أقبلت باهتمامها وحيلتها رغوايتها من حيث أصابها ذلك الجرح الكثير وليس أقرب من تحول الاهتمام إلى التعلق في طبائع النساء

« فالنزعة الواحدة قد تكون سبيلا إلى التقيض في ظاهر الأعمال ، ولكنهما تقيضان لا يلبثان أن يتفقا ويتوحدا عند المنبع الأصيل متى عرفنا كيف تنتهى الردة إليه ..

« وكلما ذكرت نقائص المرأة وجب ألا تنسى مصدرا آخر للتناقض في أخلاق النساء يفسر لنا كثيرا من نقائصهن ، حيثما توقعنا شيئا من المرأة وأسفرت التجربة عن سواء

« ذلك المصدر هو درجات الأنوثة وأطوارها بين الظهور والضمور ..

« فالأنوثة صلات كثيرة لا تجتمع في كل امرأة ولا تتوزع على نحو واحد في جميع النساء



« فليست كل امرأة أنثى من نزع رأسها إلى الخمص قدمها ، أو أنثى مائة في المائة كما يقول الأوربيون ، بل ربما كانت فيها فوازع الأنوثة ونوازع غيرها إلى الذكورة ، وربما كانت أنوثتها رخصا بقوة الرجل الذى يظهرها فلا تتشابه مع جميع الرجال . وربما كانت فى بعض عوارضها الشعرية وما شابهها من عوارض الحمل والولادة أقرب إلى الأنوثة الغالبة ، أو أقرب إلى الذكورة الغالبة . وقد كانوا فيما مضى يصبون هذا التراوح بين الذكورة والأنوثة ضريبا من كلام المجاز ، فأصبح اليوم حقيقة علمية من حقائق الخلايا ، ومصلا مدروسا من فصول علم الأجنة ووظائف الأعضاء .. »

« وليس التناقض لهذا السبب مقصورا على النساء دون الرجال ، فإن الرجل أيضا يصدق عليه ما يصدق على المرأة من تقلبات درجات الرجولة ، إذ ليس كل رجل ذكرا من نزع رأسه إلى الخمص قدمه ، أو ذكرا مائة في المائة كما يقال فى اصطلاح الأوربيين ، ولكن التناقض لهذا السبب يبدو فى المرأة أغرب وأكثر ، لامتزاجه بأسباب التناقض الأخرى ومحاولة الرجل أن يفهمها على استقامة المنطق كدأبه فى تفهم جميع الأمور »

« ولا ريب أن « الشخصية الإنسانية » فى حال الذكورة والأنوثة عرضة لكثير من التناقضات المحيرة للعقول : عقول الرجال وعقول النساء »  
« وكما يقول النساء عن تناقض الرجال ولا يخطئ المقال ؟ كم يقلن إن الرجل « كالبحر المالح » لا يعرف له صفاء من هياج ؟ وكما يقلن إن فلانا كشر أمشير لا تدري متى تهب فيه الأعاصير ؟ وكما تقول إحداهن للآخرى : حبيبك فى ليك عقرب فى ذلك ؟ وكما لهن من أمثال هذه الأمثال مما لا يحفل به الرجال !

« إذن لا يعنين بمقارنة الرجل من طريق اللهم كما يعنين بمقارنته من طريق التأثير ، ولو حاولن فهمه كما يحاولن التأثير فيه ، لخرجن به لغزا من الإغراز وأعجوبة من أعجيب البحار فى قديم الأسفار « فالشخصية » كلمة واحدة فى اللغة ، ولكننا نخطئ أبعد الخطأ إذا تصورناها شيئا واحدا لأنها تطوى تحت عنوان واحد . إذ هى أشياء لا تحصى من

الغرائز والمدارك والأحاسيس وعلاقات المجاورة بينها وبين المالم الذى تعيش فيه ، وهى بهذا الخليط الواسع فى حركة دائمة لا تستقر على وجهة واحدة برهة من الزمن ، ولا تمهدا فى الصحة ولا فى الشهاب كما تمهدا فى المرض أو فى الهرم ، ولا تصدر فيها الفزة الواحدة من مصدر واحد فى جميع الأوقات والأحوال .. »

« فهى تختلف بين حالة وحالة ، وتختلف بين سن وسن ، وتختلف على حسب العلاقة بينها وبين هذا الإنسان وذاك الإنسان .. وتختلف على حسب الملل والبواث التى تحركها إلى الأعمال »

« والمرأة كالرجل « شخصية إنسانية » تتعرض للتناقض من جراء هذا التعدد وهذا الثقل فى عناصر كل « شخصية » تحمل عنوانا واحدا ، وتشتمل على شتى العناصر التى لا يقر لها قرار . »

« ولكنها انفردت بأسبابها المقصورة عليها ، وانفردت بمراقبة الرجل إياها ، ومحاولة التوفيق بين غرائبها وبدواتها . »

« وعندما فى صميم هذه الأسباب المقصورة عليها حالتان تضاعفان ظهور التناقض فلا يخفى كما يخفى تناقض الرجل على النظرة الأولى »  
« إحدى هاتين الحالتين طبيعة المراوغة التى وصفن بها إذ « يتمنعن وهن » الراغبات .. »

« والأخرى طبيعة الاستغراق فى الساعة التى هى فيها ، ونسيان ما قبلها وما بعدها ، فيبلغ العجب أسده بمن يراقبها أن يراها تنتقل بين أطوارها ، كما ينتقل الممثل بين أدواره ولا يخلط بينها أو لا يستبني من سوابقها بقية فى تواليها »

« فمن المشاهد أن الرجل إذا قضى يوما أو أسبوعا فى مناداة اسم من الأسماء - ولا سيما نداء المناجاة - أخطأ فسبق به لسانه فى جلة أخرى لا يود أن يذكره فيها ، بل لعله يود أن يكتفه ولا يوصى إليه »

« وقلما يشاهد هذا فى محادثات المرأة ، ولو تلاحت بين ساعة وساعة ، لأن الساعة التى هى فيها تستولى عليها فلا يزل لسانها بالإشارة

إلى غيرها ، ولأنها تستعين هنا بطبيعتين أصيلتين فيهما ، وهما طبيعة  
النفاق وطبيعة الاسترقاق

\*\*\*

« ولم يزل التناقض بابا من أبواب الحيرة واختلال الحساب ، ولكن  
التناقض الذى يفهم سببه يريح من الحيرة على الأكل عند البحث عنه  
والتكبر فيه ، وإن لم تكن به راحة من معاناة النقااض وابتلاء متاعبها ،  
ولا عتب فى معظمها على المرأة ، لأنها لا تقصدها كلما لجأت إليها ، وقد  
تكون هى ضحية من ضحاياها »

## الفصل الخامس

### مكانة المرأة

ربما كانت الحضارة المصرية القديمة هى الحضارة الوحيدة التى خولت  
المرأة « مركزا شرعيا » تعترف به الدولة والأمة ، وتثاب به حقوقا  
فى الأسرة والمجتمع ، تشبه حقوق الرجل فيها . ولا تتوقف على حسن  
النية من جانب الآباء والأبناء والأقربين .

أما الحضارات الأخرى فكل ما نالت المرأة فيها من مكانة مرضية ،  
فإنما كانت تناله ببيع من بواعث العاطفة على خاليتها من حميد وذميم

كانت تنال المحبة من بنيتها بعاطفة الأمومة التى يحسها الأبناء نحو  
أمهاتهم ، ويمم الإحساس بها طوائف من الأحياء لم تبلغ مبلغ الإنسان  
من الفهم والخلق ، ولم يكن لها عرف أدبى فى حياتها الاجتماعية ، وقد  
يبدو هذا الإحساس فى الحيوان الأعجم على صورة تلفت النظر إليه  
ويجعلها ذوو البصيرة الفنية رمزا للأمومة فى أجمل مظاهرها الفطرية ،  
كما صنع الحور النابغ « هـ . و . دافيز » فى صورة « الفرس والمهرة »  
التي سماها « الأمومة » واختارها من بين مظاهر المواطن الحيوانية  
التي لا تحصى لتمثيل هذا المعنى والرمز إليه ، بالأشكال المنظورة .

وربما نالت المرأة حظا من الاهتمام بها فى عصور الترف والبذخ ، التى  
تنتهى إليها الحضارات الكبرى ، وهى لا تنال هذا الحظ من الاهتمام  
لتقدم الحضارة وارتفاع الشعور بين أصحاب تلك الحضارات ، ولكنها تناله  
لأنها - فى عصور الترف والبذخ - مطلب من مطالب المتعة والوجامة  
الاجتماعية ، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام فى أوج الحضارة الرومانية  
مع بقائها قانونا وعرفا فى منزلة تقارب منزلة الرقيق من وجهة الحقوق  
لشرعية والظنرة الأدبية ، وكانت الفيان والجوارى الطليقات يبن من  
ذلك الاهتمام أضعاف ما تناله حرائر النساء من الإزواج والأقرباء ،  
ووضع هذا الفارق فى المعاملة بين الحرائر والجوارى الطليقات وأشباههن ،

من نسوة الأندية ودور الملامى في كل حاضره أهلة بهن من حواضر اليونان والرومان والبلدان الشرقية

وليس هذا الاهتمام الذي تناله المرأة بفضل عواطف الأمومة ، أو بإغواء المتعة والترف ، مكانة « شرعية أو عرفية » تنسب إلى آداب المجتمع وقوانينه ، فغاية ما فيها أنها شعور يتقارب فيه الأحياء من الناطقين وغير الناطقين

أما المكانة التي تصب من عمل الآداب والشرائع أو الحضارات فقد كانت معدومة في عصور الحضارة الأولى جميعا ، ما خلا حضارة واحدة ، هي الحضارة المصرية ..

فشرعية « مانو » في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقاً مستقلاً عن حق أبيها أو زوجها أو ولدها في حالة وفاة الأب والزوج ، فإذا انقطع هؤلاء جميعا وجب أن تنضم إلى رجل من أقارب زوجها في النسب ولم تستقل بامر نفسها في حالة من الأحوال . واشد من نكران حقها في معاملات المعيشة نكران حقها في الحياة المستقلة عن حياة الزوج ، فإنها مقضى عليها بأن تموت يوم موت زوجها ، وأن تترق معه على موقد واحد ، وقد دامت هذه العادة العتيقة من أبعد عصور الحضارة البرهمنية إلى القرن السابع عشر ، وبطلت بعد ذلك على كره من أصحاب الشرائع الدينية . وشرعية حمورابي التي اشتهرت بها بابل كانت تصبها في عداد الماشية المملوكة ، ويدل على غية مداها في تقدير مكانة الأنثى ، أنها كانت تفرض على من قتل بنت لرجل آخر أن يسلمه بنته ليقتلها أو يملكها إذا شاء أن يعفر عنها ، وقد يضطر إلى قتلها لينفذ حكم الشريعة المنصوص عليها

وكانت المرأة عند اليونان الأقدمين مطلوبة الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية ، وكانت تط في المنازل الكبيرة محلا منفصلا عن الطريق ، قليل النواخذ محروس الأبواب ، واشتهرت أندية الغوانى في الحواضر اليونانية لإهمال الزوجات وأمهمات البيوت ونسوة السماح لهن بمصاحبة الرجال في الأندية والمحافل المبهجة ، وخت مجالس الفلاسفة من جنس المرأة ، ولم يشتهر منهن امرأة نابهة ، إلى جانب الشهيرات من

الغوانى أو من الجوارى الطليقات . وقد كان أرسطو يعيب على أهل « اسبرطة » أنهم يتعاملون مع نساء جشيتهم ، ويستخونهن من حقوق الوراثة والبائنة وحقوق الحرية والظهور ما يفوق أقدارهن ، ويعزو سقوط « اسبرطة » واضمحلالها إلى هذه الحرية وهذا الإسراف في الحقوق



وربما ظن الذين يسمعون عن هذه الحرية « الاسبرطية » أنها ثمرة من ثمرات الارتقاء في تقدير حق الإنسان من الذكور والإناث . فخطيق بهؤلاء أن يذكروا أن إنكار حق الإنسان قد بلغ غايته من القسوة في نظام الرق العريق بين الاسبرطيين ، وأن ما شاع بينهم من الاسترقاق ومن التساهل مع النساء معا ، هو ظاهرتان متماثلتان لعل واحدة في معيشة الاسبرطيين ، وهى اشتغال الرجال الدائم بالقتال ، وتركهم ما عدا اضطرابا لتصرف المرأة في غيبة الأزواج والآباء . فهذه « الحرية النسوية » وذلك الاستبعاد لئلا يرى هما ظاهرتان لعل واحدة ، لا تصيب لها من مبادئ الحرية والاعتراف بالحقوق ، وقد نالت المرأة شيئا من المجاملة والطلاقة في عهود الفروسية جمعاء لئلا هذه العلة ، وكانت معاملة المرأة في تلك العهود ضريا من الأنفة أن تعامل معاملة الأعداء ، وأن تحاسب محاسبة الأعداء . ولم يكن أسوأ من النساء حالا في عهود الفروسية المتقدمة ، فيما عدا هذه المجاملات أو هذه التحيزات اللسانية ، وقد كانت « الخاتون » تعيش إلى جانب الجوارى المرفقات حيثما تفرغ الرجال لصناعة القتال ، وكذلك كان شأنها بين قبائل المغول ، وبين قبائل الفرنك والغاليين من الأوربيين ، وكانت مع هذا تهرم الميراث في الاقطاعات يوم شاع نظام الاتباع والفروسية معا بين أولئك الأقوام

ومذهب الرومان الأقدمين كمذهب الهنود الأقدمين في الحكم على المرأة بالقصور حيث كانت لها علاقة بالآباء أو الأزواج أو الأبناء ، وشعارهم الذي تداولوه إبان خضارتهم أن قيد المرأة لا ينزع ، ونبيها لا يخلع . ومن ذلك قول « كانو » المشهور :

Nunguam exvitur Servitus muliebris



ولم تتحرر المرأة الرومانية من هذه القيود إلا يوم أن تحرر بها الأرقاء ، على أثر التمرد ثورة بعد ثورة ، وعصيانا بعد عصيان ، فتمتد استرقاق المرأة كما تمتد استرقاق الجارية والغلام

وانفردت الحضارة المصرية القديمة بإكرام المرأة ، وتحويلها حقوقا « شرعية » قريبة من حقوق الرجل ، فكان لها أن تملك وأن تترث وأن تتولى أمر أسرتها في غياب من يمولها ، ودامت للمرأة المصرية هذه الحقوق على أيام الدول المستقرة بشرائعها وتقاليدها ، فضطرب مع اضطراب الدول وتعود مع عودة الظلمانية إليها ، بيد أن الحضارة المصرية زالت وزالت شرائعها معها قبل عصر الإسلام ، وسرت في الشرق الأوسط يومئذ غائبة من كراهة الحياة الدنيا بعد سقوط الدولة الرومانية بها انغمست فيه من ترف وفساد ومن ولع باللذات والشهوات فانتفى بهم رد الفعل إلى كراهة البقاء وكراهة الذرية ، وشاعت في هذه الفترة عقيدة الزهد والإيمان بنجاسة الجسد ونجاسة المرأة ، وباعت المرأة بلعنة الخطيئة فكان الابتعاد منها حسنة مأثورة لمن لا تغلبه الضرورة . ومن بقايا هذه الغاشية في القرون الوسطى أنها شئت بعض اللاهوتيين إلى القرن الخامس للميلاد ، فبطنوا بها جديا في جيلة المرأة ، وشاطروا في مجمع « ماكون » هل هي جثمان بحت ؟ أو هي جسد ذو روح يناط بها الخلاص والهلاك ؟ . وغلب على آرائهم أنها خلو من الروح الناجية ، ولا استثناء لإحدى بنات حواء من هذه الوصمة غير السيدة العذراء أم المسيح عليه الرضوان . .

وقد غطت هذه الغاشية في العهد الروماني على كل ما تخلف من حضارة عصر الأولى في شأن المرأة ، وكان اشتداد الظلم الروماني على المصريين سببا لاشتداد الاقبال على الرهبانية والاعراض عن الحياة ، وما زال كثير من النساك يصحبون الرهبانية اقترابا من الله وابتعادا من هبالل الشيطان ، وأولها النساء

ومن المتو في أسوال أناس من المؤرخين الغربيين ، أن الإسلام ينقل شريعت من الشرائع التي تقدمت ولا سيما الشريعة الموسوية . ولا يتفحص

بطلان هذه الدعوى من شيء . كما ينتسخ من المقابلة بين مركز المرأة في حقونها الشرعية كما نصت عليها كتب التوراة ، ومركز المرأة في حقوقها الشرعية التي قوروا الإسلام بأحكام القرآن

فالمأثور عن الكتب المنسوبة إلى موسى عليه السلام أن البنت تخرج من ميراث أبيها إذا كان له عقب من الذكور ، وما عدا هذا الحكم الصريح فهو من تعييل الهبة التي يفتارها الأب في حياته ، حيث لا يجب الميراث وجوب الحقوق الشرعية بعد الوفاة . ومثل هذه الهبة ما أعطاه إبراهيم ابنه إسماعيل عليهما السلام كما جاء في الإصحاح الحادى والعشرين من سفر التكوين « إذ قالت سارة لإبراهيم اطرد هذه الجارية وابنها لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع ابنى إسحاق » ، فبجح الكلام جدا في عيني إبراهيم لسبب ابنه . فقال الله لإبراهيم لا يقبح في عينك من أجل الغلام ومن أجل جاريتك . وفي كل ما تقول لك سارة اسمع لقولها . لأنه بإسحق يدعى لك نسل »

ثم جاء في الإصحاح الخامس والعشرين أن : « إبراهيم أعطى إسحاق كل ما كان له . وأما بنو السراى اللواتى كانت لإبراهيم فأعطاهم إبراهيم عطايا وصرغهم عن إسحاق ابنه شرقا إلى أرض المشرق وهو - بعد - حى ، وكذلك صنع أيوب في حياته كما جاء في الإصحاح الثانى والأربعين من سفره : « ولم توجد نساء جميلات كنساء أيوب في كل الأرض . وأعطان أبوهن ميراثا بين إخوتهن ، وعاش أيوب بعد هذا مائة وأربعين سنة » .

والحكم المنصوص عليه في حق الميراث أن تحرم البنات ما لم ينقطع نسل الذكور ، وإن البنت التي يؤول إليها الميراث لا يجوز لها أن تتزوج من سبط آخر ، ولا يصح لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها ، وجاء هذا الحكم بالنص الصريح في غير موضع من كتب التوراة فجاء في الإصحاح السابع ولعشرين من سفر العدد أن بنات حلفاح بن حافز : « وقفن أمام موسى واليعازار الكاهن ، وأطام الرؤساء ، وكل الجماعة لدى باب خيمة الاجتماع تأملات : أبونا مات في البرية ولم يكن في القوم الذين اجتمعوا على الرب في جماعة قورح : بل بخطيئته مات ولم يكن له بنون . . .

لماذا يحذف اسم أبينا من بين عشيرته لأنه ليس له ابن ؟ ... أعطنا ملكا بين إخوة أبينا . . . فقدم موسى دعواهم أمام الرب له فحكم الرب موسى قائلاً : بحق تكلمت بنات صلفاد ، فتعطينكم ملك نصيب بين إخوة أبيهن وتقتل نصيب أبيهن وإليه ونحكم بنى إسرائيل قائلاً : أيما رجل مات وليس له ابن تنقلون ملكه إلى ابنته ، وإن لم تكن له ابنة تعطوا ملكه لأخوته ، وإن لم يكن له إخوة تعطوا ملكه لأخوة أبيه ، وإن لم يكن لأبيه إخوة تعطوا ملكه لأبيه الأقرب إليه من عشيرته ليرثه . فصارت لبني إسرائيل هريضة قضاء كما أمر الرب موسى .

وبلى ذلك من الإصحاح السادس والثلاثين أنه : « يتحول نصيب إسرائيل من سبط إلى سبط ، بل يلزم بنو إسرائيل كل واحد نصيب سبط آبائه ، وكل بنت ورثت نصيباً من أسباط بنى إسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرته سبط أبيها لكي يرث بنو إسرائيل كل واحد نصيب آبائه ، فلا يتحول نصيب من سبط إلى سبط آخر بل يلزم سبط بنى إسرائيل كل واحد نصيبه كما أمر الرب موسى . . . »

وننتقل إلى البلاد التي بدأت فيها دعوة القرآن الكريم وهي بلاد الجزيرة العربية ، فلا تتوقع أن تكون للمرأة فيها حصة من الانصاف والكرامة غير هذه الحصة العامة في بلاد العالم ، على تباعد أرجائه وتنوع عاداته وشرائعه ، ولعلها كانت تسوء في بعض أنحاء الجزيرة فتهبط في المساواة إلى حضيض ثم تهبط إليه في سائر النحاء من الأمم كافة ، وترتقى فلا يكون قصارها من الارتقاء إلا أنها تكرم عند زوجها لأنها بنت ذلك الرئيس المهاب أو أم هذا الابن المحبوب ، فأما إنها تكرم وتساو لأمتها من جنس النساء ، يعمها ما يعم بنات جنسها من الحق والمعاملة ، فذلك ما لم تدركه قط من منازل الانصاف والكرامة . وقد يحميها الأب والزوج كما يحميها الأخ والابن حماية الواجب المفروض عليه لكل ما في جوارحه أو كل ما في حوزته وحماه . فيعاب على الرجل منهم أن يهان حرمة كما يعيبه أن يمتدح عليه في كل محمى أو سنوح ، ومنه قرسه ودابته وبشره ومرعاه

إذا كانت المرأة هي عار يائض من أهلوه أو حطام يورث مع المال والماشية ومن خوف العار يدفع الرجل بنته في طفولتها ويستكثر عليها الثمن التي لا يستكثرها على الجارية المملوكة والحيوان النافع ، وكل قيمتها بين الذين يستحيونها ولا يقتلونهم في طفولتها أنها حصة من الميراث تنقل من الآباء إلى الأبناء ، وتباع وترهن في قضاء المنافع وسداد الديون ، ولا يحميها من هذا المصير إلا أن تكون عزيزة قوم نعل بما يعز عندهم من لمار وجوار



جاء القرآن الكريم إلى هذه البلاد كما جاء إلى بلاد العالم كله بحقوق مشروعة للمرأة لم يسبق إليها في دستور شريعة أو دستور دين ، وأكرم من ذلك لها أنه رفعها من المهانة إلى مكانة الانسان المحدود من ذرية آدم وحواء ، بريئة من رجس الشيطان ومن حيلة الحيوان وأعظم من جميع الحقوق الشرعية التي كسبتها المرأة من القرآن الكريم لأول مرة أنه رفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المردود . فكل من الزوجين قد وسوس له الشيطان واستحق الغفران بالتوبة والتقدم :

« فأزلفهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه » . . . البقرة ٣٦ ،

« فوسوس لهما الشيطان ليبدى لهما ما ووري عنهما من سواتهما » . . .

« وكلاهما ظالم لنفسه بذنبه » . . . الأعراف ٢٠ ،

« قالاً ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » . . . الأعراف ٢٣ ،

وليس على ذرية آدم وحواء من بنين وبنات جريرة تلحقهم بعد أبيهم أو تلحق أحداً من الأبناء بجريرة الآباء :

« . . . تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون » . . . البقرة ١٣٤ و ١٤١ ،

وصح مكان المرأة في الحياة الجسدية كما صح مكانها في الحياة

الروحية ، بما فرضه القرآن الكريم على الانسان من رعاية جسده ، والمتعة

الطبيعية بخيرات أرضه ورغبات نفسه ، فبرثت المرأة من لعنة الجسد ،

وارتفعت عن الوصمة التي علقت بها فجعلتها في خلقها قريبة لشعوات

الحيوان وحياتل الشيطان ، ينبو من الشيطان من نجا منها ويتنزه عن الحيوانية من تنزه عن النظر إليها .

لا جرم كان تصحيح النظر إلى مكان المرأة ناحية واحدة من نواح شتى في ذلك النظام الأدبي الشامل الذي يصحح النظر إلى حياة الروح وحياة الجسد ، وإلى بواعث الخير والشر وإلى موازين التبعة والجزاء ، وقوامه كله حق الوجود وحق المعيشة للكائن الحي من ذكر وأنثى ومن كبير وصغير ، فلا يكتفى القرآن من المسلم باجتباب وأد البنات خشية الاملاق أو خشية العار ، لأنها درجة لا تعدو أن تكون نجاه من ضراوة الوحشية لا ترتقى به إلى درجة الإنسان الأمين على حق الحياة ، المؤمن بنصيبه موجود من نعمة العيش والرعاية ، بل يابى القرآن للمسلم أن يتبرم بخرية البنات وأن يتلقى ولادتهن بالعوس والانتباض :

« وإذا بشر أحدهم بالأنثى نكراً وجهه مسوداً وهو كظيم : يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمكه على هون أم يدسه في التراب إلاساء ما يحكمون » (النحل ٥٨ ، ٥٩)

وتتساوى رعاية الإنسان لأبيه وأمه ، كما تتساوى رعايته لبنيه وبناته ، وقد تخص الأمهات بالتبوي في هذا المقام ، فإذا وجب الاحسان للوالدين معاً فالوالدة هي التي تمنى من آلام الحمل والموضع ما لا يعنيه الآباء :

« ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها .. » (الأحقاف ١٥)

\*\*\*

وإنما يصدر الإنسان عن شريعة الواجب - لا عن شريعة المنفعة - في رعاية الذرية من الإناث كإعانة الذرية من الذكور فلا يفوت لقرآن الكريم أن شريعة المنفعة قد تلجى إلى قتل الرجل واستحياء النساء ، كما ألجأت هذه الشريعة قوماً إلى وأد البنات واستحياء البنين ، وكلا المصائبين بلاه يتقى ، ووثر يحسب على جناته من الأمم ومن الحاكمين .

« وإذا أنجبناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ، يذهبون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم .. » (الأعراف ١٤١)

وفرعون هو الذى يقول مأخوذاً بما قال : « سنفقت أبناءهم ونستحيي نساءهم وإنا فوقهم قاهرون » (الأعراف ١٢٢)

فتلك إذن شريعة الواجب تفرض للمرأة من حق المعيشة وحق الرعاية ، ما فرضته للرجل وللإنسان على الاجمال . وإنه لجدير بالالتفات أن « الإنسان » هو الموصى في القرآن الكريم بالاحسان إلى الوالدين ، لأن الرجل هنا ينطوى في نوع الإنسان ، وينبئ أن ينمى أنه أحد الجنسيتين المختلفتين ..

على أن الآية الكبرى في وصاية القرآن بالأنثى ، أنها وصاية وجبت دون أن يوجبها عمل من النساء ولا عمل من المجتمع وأنها فرضت على المجتمع برجاله ونسائه فرضاً لم يطالب هؤلاء أو هؤلاء وتلك وصاية لم يحدث لها نظير قط فيما تقدم من الشرائع قبل دعوة الاسلام

إن تخويل البنت حقها من الميراث عند انقطاع الذرية من الأبناء - كما وجب في شريعة التوراة - إنما هو حكم من أحكام الضرورة لا منصرف عنه لو شاء ولادة الأمر أن يعرفوه إلى غير هذا الوجه المحتوم ، وقد سمح به للمرأة - مع هذا - على شرط يقيّد الحق ويخضعه للمجر عليه . فلا تتزوج المرأة صاحبة الميراث من غير رجال الأسرة ، ولا تلبث أن تأخذ حصتها من هنا حتى تردها في بيتها إلى رجل من الرجال

فالمراث هنا حق لم تله المرأة ، ولم يظلمها المجتمع إياه ، ولا مط فيه من عمل الشريعة إلا أنه عمل الضرورة الذى لا حيلة فيه

وقد يكون للمجتمع عمل قضت به أحوال المعيشة في الحضارة الوحيدة التي بوات المرأة مكاناً من الرعاية ، وهي الحضارة المصرية القديمة . ولكنه كذلك مما يؤول إلى حكم الضرورة التي تسلسلت في أحوال التاريخ دوراً بعد دور

ومن ضرورات هذه الأدوار التاريخية أن تحتفظ الأسرة الحاكمة بالعرش أيا كان الوريث من الذكور أو الإناث ، ومن ضروراتها أن الأرض المزروعة تمك وتوزع على الدوام بعد غيضان النيل ، ولا تخرج من نطاق الأسرة التي تملكها عاماً بعد عام

ومن ضروراتها أن تقسيم العمل بين الجنسين في غير مسائل الحرب تدبير لا محيص عنه في بلاد الزراعة العريقة فلا يتأتى للرجال منفردين أن يظلموا بجميع تلك الأعمال . وكل داع من هذه الدواعى الاجتماعية قد تفردت

خصوصا في الشهادة والمحكمة والشكاح وتضطر إلى المشي في الطرقات وتظهر  
تدميمها ، وخاصة الفقيرات منهن . وهذا معنى قوله « إلا ما ظهر منها »  
يعنى إلا ما جرت العادة والجملة على ظهوره ، والأصل فيه الظهور .  
وإنما سومح في الزينة الخفية أولئك المذكورون لما كانوا مختصين به من  
الحاجة المفطرة إلى مداخلتهم وهذالطتهم ، ولقلة توقع الفتنة من جهاتهم ،  
ولما في الطبايع من النفرة عن مماسة القرائب ، واحتياج المرأة إلى صحبتهم  
في الأسفار للنزول والركوب وغير ذلك »

والتأخرون من المخسرين على مثل ذلك الفهم للزينة التي يجوز إظهارها ،  
ومن أحد أهم الاستاذ طنطاوى جوهرى صاحب تفسير الجوهرى حيث  
يقول : « إلا ما ظهر منها عند مزاوله الأشياء كالثياب والخاتم والتكحل  
والخشب في الكف وكالوجه والتدمين ، ففي ستر هذه الأشياء حرج  
عظيم ، فإن المرأة لا تجد بدا من مزاوله الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى  
كشف وجهها ، لا سيما في مثل تحمل الشهادة والمعالجة والتجارة وما أشبه  
ذلك وهذا كله إذا لم يشف الرجل فتنة . فإن خافها غش بمره .. »

والمفهوم من الحجاب على هذا واضح بغير تفسير ، فليس المراد به  
إخفاء المرأة وجسها في البيوت ، لأن الأمر بغض الأبصار لا يكون مع  
إخفاء النساء وجسها وراء جدران البيوت وتحريم الخروج عليهن لمزاوله  
الشئون التي تباح لهن ، ولم يكن الحجاب كما ورد في جميع الآيات مانعا  
في حياة النبي عليه السلام أن تخرج المرأة مع الرجال إلى ميادين القتال ،  
ولا أن تشهد الصلاة العامة في المساجد ، ولا أن تزاول التجارة ومرافق  
العيش المحللة للرجال والنساء على السواء ، ومهما يكن من عمل تزاوله  
المرأة في مصالحها اللازمة ، فلا عائق له من الحجاب الذى أوجبه القرآن  
الكريم ، ولا غضاضة عليها فيه ، لأنه يطلب من الرجل فيما يناسب كما يطلب  
منها فيما يناسبها

ومن الحسن أن نذكر أن الأمر بالقرار في البيوت إنما خوطب به  
نساء النبي عليه السلام ، لمناسبة خاصة بين لا تعرض لغيرهن من نساء

المسلمين ، ولهذا بدئت الآية بقوله تعالى : « يا نساء النبي لستن  
كأحد من النساء » ثم افترن هذا الأمر بأمر آخر يعم الرجال الذين  
يقعدون على النبي ، فيدخلون مسكنه بغير استئذان وفيه زوجاته رضوان  
الله عليهن ، غير قارات في بيوتين من المسكن الشريف ، فيدخل الزائرون  
ويخطبون آله على غير إذن منهن ، ولذلك نهى الزائرون أن يدخلوه حتى  
يؤذن لهم :

« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم  
إلى طعام غير ناظرين إناه . ولكن إذا دعيت فادخلوا فإذا طعمتم  
فانتشروا ، ولا مستأنسين لحديث . إن ذلكم كان يؤذى النبي فينحبي  
منكم والله لا ينحبي من الحق . وإذا سألتهم عن شأن فاسألوهم  
من وراء حجاب . ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهم » ، وما كان لكم أن تؤذوا  
رسول الله .. » « الأحزاب آية ٥٣ »

وهذا أدب من آداب الزيارة ينبغى أن يتأدب به الزوار كيف كانت  
تقاليد الحجاب في غير البيوت

فلا حجاب إذن في الإسلام بمعنى الحبس والحجر والمهانة ، ولا عائش  
ليه لحرية المرأة حيث تجب الحرية وتنقضى المصلحة . وإنما هو الحجاب  
مانع الغرابة والتبرج والفضول ، وحافظ الحرمات وآداب العفة والحياء  
وبما من ديانة ولا شريعة يحمدها أن تأذن بالتبرج ولا تنهى عنه ،  
أو يحمدها أن تغشى عنه ولا تعرض له أدبا يهذب ويكف آذاه ..  
فمثل هذا التبرج في الجاهلية الأولى هو الذى منه الرومان بقنن ،  
وتغاضوا عنه يوم تغاضوا عن الفتن واللذات التي أطاحت بالدولة وأعقت  
العلم سائمة من غزوات الجسد طاوزت حدودها ، وأوشكت أن تنقلب من  
نقيض الإباحة لكل شيء إلى نقيض الحرمان من كل شيء ،

ومثل هذا التبرج هو الذى توعده النبي إثميا بالدمار الذى  
يصف بالرينة فلا يبقى لها باقية ، فقال : « .. من أجل أن بنات صبيون



يتشامخن ويمشين ممدودات الأعناق غامزات بعيونهن ، خاطرات في مشيهن ،  
يخشخن أرجاهن - يملع السيد هامة بنيت صهيون ويرى الرب عورتين ،  
وينزع السيد في اليوم زينة الخلائيل والصفائر والأهلة والطلق والأساور  
والبراقع والعصائب والسلاسل والمناطق وخناجر الضمامات والأحرار  
وخزائن الأثواب ..

ومثل هذا التبرج هو الذي تمنعه جميع الشرائع على الورق حيث  
تسميه « التفكك » أو تسميه الإخلال بناموس الحياة ، ثم لا تنفخ في منعه  
لأنها تمنعه بعض القانون ولا تمنعه بوازع الوجدان والإيمان

## الفصل السابع

### حقوق المرأة

بنيت حقوق المرأة في القرآن الكريم على أعذله أساس يتقرر به  
إنصاف صاحب الحق ، وإنصاف سائر الناس معه ، وهو أساس المساواة بين  
الحقوق والواجبات ..

فالمساواة ليست بعدل إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق على  
تفاوت واجباتهم وكفايتهم وأعمالهم ، وإنما هي الظلم كل الظلم الراجح  
والمرجوح . فإن المرجوح يضره ويضر الناس معه أن يأخذ فوق حقه ،  
وأن ينال فوق ما يقدر عليه ، وكل من ينتقص من حق الراجح يضره لأنه  
يفل من قدرته ، ويضر الناس معه ، لأنه يحرمهم ثمرة تلك القدرة ،  
ويقعدهم عن الاجتهاد في طلب المزيد من الواجبات ، مع ما يشعرون به  
من بغض الحقوق ..

والمشترعون المحدثون يصلحون عيب المساواة المطلقة بما يدعونه  
مساواة في الفرصة ، وهو إصلاح مطلوب في تقدير العدالة الاجتماعية ،  
عند معرفة الفرصة واحتمال الاختلاف فيها على حسب اختلاف الأفراد  
والأحوال . ولكن الاحتياط بمساواة الفرصة عيب عند اختلاف الجنسين ،  
واختلاف وظيفة كل منهما بحكم الفطرة ، ونتائجها في العلاقات الاجتماعية .  
فلا محل هنا لتعليق المساواة بالفرصة السانحة ، إذ كانت الفرصة هنا مقرونة  
بأوضاع الطبيعة التي لا تبدل فيها . فليست هناك فرصة تنتظرها المرأة  
تبدل من وظائفها ، ومن نتائج هذه الوظيفة ، في واجباتها الفطرية والاجتماعية  
وليست هناك فرصة تسوى بين الرجل والمرأة ، حيث لا مساواة بينهما في تركيب  
البنية ولا في خصائص التركيب .

وليس من العدل أن يتساوى الرجال والنساء في جميع  
الاعتبارات ، مع التفاوت بينهم في أهم الخصائص التي تنطاط بها الحقوق  
والواجبات ..



وبين الرجال والنساء ذلك التفاوت القسيت في الأخلاق الاجتماعية ، وفي الأخلاق الفطرية ، وفي مطالب الأسرة ، ولا سيما مطالب الأمومة وتدبير الحياة المنزلية ..

فمن الثابت أن المرأة لم تستقل في حياة النوع كله بالقوامة على الأخلاق الاجتماعية ، ولم يكن لها العمل الأول قط في إنشاء قيم العرف والآداب العامة ، ولم يكن خلقها مستمدا من الغريزة ، فهو في الجوانب الاجتماعية منه خاضع لقوامة الرجل وإشرافه فيما هو أقرب الأمور بها ، وأصلها بتكوينها ، وأبرزها بالنسبة إليها طق الحياة ، وخلق الحنان ، وخلق النظافة التي تشمل الزينة بأنواعها ..

\*\*\*

ومن الثابت كذلك أن الأخلاق الفطرية للمرأة عرضة للتناقص الذي لا مناص منه بين مطالب الأنوثة ومطالب الكائن الحي في البيئة الاجتماعية . فلا مناص من التناقض بين شعور الأنثى التي تحس أكبر السعادة في الاستئناس إلى الرجل الذي تنضوي إليه لما تأمنه فيه من القوة والعلبة ، وبين شعور الفرد الذي يبلغ تدمه بالاستقلال عن كل فرد ينشأ على حدوده الشخصية . ولا مناص من التناقض بين فرح الأم بتمام أنوثتها ساعة الولادة وبين غزع الكائن الحي من الخطر على حياته ، ويقرب منه التناقض بين اكتفاء وظيفة النزع عند حصول الحمل ، وبين عبث الشهوة الجسدية لغير ضرورة نوعية . ولا يذهب هذا التناقض المتغلغل في أعماق البنية بغير أثره المحتوم في استقلال الخلق ، وشعور الجد والصدق والصراحة

وإذا صرفنا النظر عن التفاوت المستكن في الطباع ، وتقليلنا لغير حجة معقولة أنه لا يمنع التسوية بين الجنسين في الكفايات والواجبات ، فالتفاوت بعد ذلك مسألة من مسائل الوقت وتوزيع السد بين كل منهما بما يقتضيه وقته المملوك له لأداء عمله . فليس لدى « امرأة وقت يتسع لما يتسع له وقت الرجل من المطالب العامة ، مع انشغالها بمطالب الحمل والرضاع والحضانة وتدبير الحياة المنزلية .

ونظام الأسرة يستلزم تقرير الرئاسة عليها لواحد من الاثنين : الزوج أو الزوجة ، ولا يخفى عن هذه الرئاسة ولا عن تكاليفها ، أن تسمى الزواج شركة بين شريكين متساويين ، وتوفيقا بين حصتين متعادلتين . فإن الشركة لا تستغنى عمّن يتخصص لولايتها ، ويسأل عن قيامها ، وينوب عنها في علاقتها بغيرها . وليس من المعقول أن تنصو الزوجة لهذه الولاية في جميع الأوقات . إذ هي عاجزة عنها على الأقل في بعض الأوقات ، غير قادرة على استئناسها حين تشاء ..

\*\*\*

هذه الفوارق بين الجنسين تدخل في حساب التشريعية لا محالة عند تقرير الحقوق والواجبات بينهما ، وتأبى كل مساواة لا تقوم على أساس المساواة بين الحق والواجب ، وبين العمل والكفاية وهذه هي المساواة التي شرعها القرآن الكريم بين الرجل والمرأة ، أو بين الزوج والزوجة ، أو بين الذكر والأنثى ، ولا صلاح لمجتمع يفوته العدل في هذه المساواة ، ولا سيما المجتمع الذي يدين بتكافؤ الفرص ويجعل المساواة في الفرصة مناطا للاتصاف

للمرأة مثل ما للرجل وعليها مثل ما عليه ..

« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » . البقرة ٢٢٨

وكل منهما قوة عاملة في دنياه ، يطلب منه عمله ويحق له جزاؤه :

« أنثى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى » . آل عمران آية ١٦٥ ولكل منهما سعيه وكسبه :

« للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » النساء آية ٣٢ ولا يختلفون في نصيب مقدور بغير التكليف التي تفرض على الرجل

وحده ، فلذا ذكر من الأبناء مثل حظ الأنثيين في الميراث :

« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » النساء آية ١١ وكذلك نصيب الأخوة من رجال ونساء

ومسوخ هذا التفاوت أن الأخ مسئول عن نفقة أخته ، وأن الابن يعول من لا عدل لها من أهله ، وأن رب البيت عاملة هو الزوج أو الأب أو الرئيسد من الأبناء والأخوة ومن إليهم ، وتقرير وجوب السعى على

الرجل أولى وأصلح من تقريره على المرأة التي يظلمها من يساويها به في واجبات السعى على المعاش ، مع نهوضها بواجب الأمومة والحضانة وتبدير المعيشة المنزلية



ويتنازعت الرجل والمرأة في غير الميراث في بعض مسائل الحقوق التي تتمثل بالسعى والمعاش ، ومنها مسألة الشهادة على الديون والمواثيق :  
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الآخرى » البقرة ٢٨٢

والشهادة في جميع الأحوال - كما نص عليها القرآن الكريم - عمل يعالج فيه الشاهد أن يتجنب على دخائل الحب والبغض ويتجنب الميل مع هواء :

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً »

سورة النساء ١٣٥

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى »  
سورة المائدة ٨

والقضية في الشهادة هي قضية العدل وحماية الحق والمصلحة ، ولها شروطها التي يلاحظ فيها البدء وضمان الحيطة على أساسه السليم . والبدء هنا - كما ينبغي أن تقتضاه الشريعة - هو دفع الشبهة من جانب الهوى وما يوسوس به للنفس في أحوال المحبة والكراهة وعلاقات الأقربين والغريباء ، وليس بالقاضي العادل من يعرض له هذا المبدأ ، فيقضى بالمساواة بين الجنسين في الاستجابة لنوازع الحب ، والانقياد لنوازع العاطفة ، والاسترسال مع حمريات الشهور من رغبة ورهبة . فالمبدأ الذي ينبغي للقاضي العادل أن يربطه هنا حريصاً على حقوق الناس أن يعلم أن

النساء لا يملكن من عواطفهن ما يملكه الرجال ، وأنه يجلس للحكم ليحسم الحق ، ويدفع الظلم ، ويحتاط لذلك غاية ما في وسعه من حيطة ، لأنه أمر لا يعنيه لشخصه ، ولا يهل له أن يجعله سبيلاً إلى تحية من تحايا الكياسة ، أو مجاملة من مجاملات الأندية . وقد ربما كانت هذه التحايا والمجاملات تجرى في ناحية من المجتمع ، وتجرى معها في سائر نواحيه ضروب من الظلم للمستضعفين والمستضعفات تتشعر لها الأبدان



وعلى هذه السنة من تقرير المبادئ السليمة في شؤون العدالة والمصلحة تجرى شريعة القرآن الكريم ، حيث تقتضي الحيطة لحماية البريء ، وانصاف المظلوم ، وأن يزداد عدد الشهود من الرجال فلا يكتفى منهم بالشاهد والشاهدين ، إيماناً في دفع الشك وتأويله - حيث وجد - لمصلحة المتهم ، حتى تلزمه الإدانة بنجوة من الشك والشبهات

ولقد يوجد من النساء من تقوم شهادة إحداهن بشهادة ألف رجل ، ولقد يوجد من الرجال ألوف لا تقبل منهم شهادة ، ولكن المشرع الذي يقول - لأجل ذلك - إن مزاج الرجل ومزاج المرأة سواء في الحب والعاطفة ، يتقبل من مغالطة الواقع والضمير ما يبطل تشريعه وينحيه عن هذا المقام ..

وليس من غرضنا في هذا الكلام على حقوق المرأة ، أن نفصل الأعمال التي تجوز لها في المجتمع . فإنما فيما نوى لا تقبل الإحصاء ، ولا تتشابه في المجتمعات ، مع اختلاف الزمن وتباين الأحوال ، وإنما نجتريء في كلامنا هنا ببيان حكمة الاختلاف حيث وجد اختلاف الحقوق . فأما الأعمال المباحة للمرأة فهي الأعمال المباحة للرجل بغير تمييز ، وكل ما تحاط به من حدود ، أن تمنى على سواء الفطرة ، فلا تجل بالقوامة الضرورية للمجتمع وللأسرة ، إذ هي قوامة لا بد من تقريرها لأحد الجنسين وليس من الطبيعي ولا من المعقول أن يتساوى فيها الجنسان وبعد : فإن حقوق الإنسان المثالية أمل من آمال الطوبى التي تترقبها في المستقبل ، ولا نعتبها على جلبتها في مجتمع من مجتمعات الأمم الحاضرة ولا الأمم الماضية ، كأنما ما كان قسطها من الحضارة

والمعرفة ، لأن المجتمع الأمثل مسورة متخيلة ، لم يزل رواد الإصلاح أنفسهم يتلمسون إليه السبل ولا يتفقون عليها ولا على الغاية المنشودة التي تؤدي إليها .

بيد أننا نستطيع بغير تردد أن نفهم إن المجتمع الأمثل ليس هو المجتمع الذي تنظر فيه المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت أطفالها وليس هو المجتمع الذي تعطل فيه أمومتها ، وتنقطع لذاتها ، وتنصرف إلى مطالبها وأهوائها ..

وليس هو المجتمع الذي ينشأ فيه النسل بغير أمومة ، وبغير أبوة ، وبغير أسرة ، كأنه محصول من محاصيل الزراعة التي تتولاها الدولة عن الجماعة البشرية ..

وإذا أخذنا حالة المرأة النافعة لنفسها ولنوعها مقياساً للمجتمع الأمثل ، فخير ما يكون عليه هذا المجتمع - إذن - أن تكون المرأة فيه مكفولة المؤنة في أمومتها ، وأن تكون لها كفاية الأم التي تؤهلها لتزويد الأمة بجيلاً القبل ، على أبلغ ما يرجى من سلامة البدن وسلامة الفكر والطوية ..

وفي مثل هذا المجتمع تجرى العلاقة بين الجنسين على سنة توزيع العمل وتقسيم الحقوق بالقسطاس بكل جنس يتكفل بما هو أوفق له وأقدر عليه ويملك من الحقوق ما يحتاج إليه ، ويتخلى عن العمل الذي لا يناسبه ولا يلجأ إليه إلا على اضطرار ..

ومركز المرأة حيث أتمامها القرآن الكريم ، كفيل لها بكل ما يعوزها لتحقيق رسالتها الفطرية في هذا المجتمع المثالي على الوجه الأمثل

ويمضت في المجتمعات العاصرة أن تحول الموارد الكثيرة دون انتظام المجتمع على هذه السنة القوية من توزيع الأعمال وتقسيم الحقوق ، لاختلال أوضاعه السياسية والاقتصادية والفسية ، فيما يعسم الرجال من جميع الطبقات ولا يخلص المرأة وحدها بين حياة الأسرة والحياة العامة ، فنضطر المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت صغارها ، ونعجز

عن تكاليف الأمومة ، وتدبير البيت ، والمشاركة بحصتها من الحياة الزوجية . وحده حائل تلك تنضافر الجهود لإصلاحها وتبديلها ، ولا يمح أن تنضافر لإبقائها واستدامتها وإقامة الشرائع والقوانين لتثبيتها . وعلى هذا النحو تنضافرت الجهود من قبل على إصلاح الخلل الذي كان يدفع بالأطفال إلى العمل لمساونة الآباء والأمهات في تحصيل أقواتهم وتمرورات معيشتهم ، فنواجه هذا الخلل بتحريم تشييلهم ، وعولج الخلل من قبيله بالخطر العاجل تارة وبالخطر المتراخي مع الزمن تارة أخرى ، ولم تكن غلة من عال هذا الخلل وأشباهه حجة على صلاحه وإقامته مقام الحق الذي يضمن ولا يتبدل ..

وقد تمضى السنين ، بل تمضى القرون ، قبل أن يستقر المجتمع الإنساني على الوجه الأمثل في حقوق المرأة خاصة ، وفي حقوق أبنائه وبناته من الرجال والنساء على التعميم ، وقد تلجا المرأة غدا كما تلجا اليوم إلى كسب الرزق ودفع الحاجة ، والاعتصام بالعمل من الضك والتخل ، فإذا سيقت المرأة إلى هذه المأزق ، فليس في أحكام الإسلام حائل بينها وبين عمل شريف تزاوله المرأة ، وليست كثرة العوامل في الغرب اليوم وقتلتهم في الشرق لمسانح من موانع الأحكام الإسلامية وإنما هو الفارق بين مجتمع ومجتمع ، وبين أطوار وأطوار ، ومثل هذا الفارق كان على أقواه وأشدّه بين مجتمعات الغرب اليوم ومجتمعات بالأمس . فنحدر عدد المشتغلات بالأعمال العامة بين الغربيات من قبل لأسباب اجتماعية واقتصادية ، ويندر عدد المسلمات المشتغلات بها اليوم لأسباب كتك الأسباب ، وقد يطرأ عليها التبدل عجلاً أو تمهلاً على حسب الأحوال ..

وفي وسع المرأة المسلمة التي تحرم قرامة البيت أن تزاوّل من العمل الشريف كل ما تزاوله المرأة في أمم الحضارة ، فلها نصيبها مما اكتسبت ، ولها مثل الذي عليها بالمعروف ، وذلك حقها الذي تملكه ، كلم سيقت إليه أو كلما اختارته لمصلحتها ، وذلك حقها في القرآن الكريم

והיה זהו המעשה אשר עשה ה' אל ישראל ואל כל העם אשר היה  
בארץ מצרים ואל כל העם אשר היה בארץ מצרים

והיה זהו המעשה אשר עשה ה' אל ישראל ואל כל העם אשר היה  
בארץ מצרים ואל כל העם אשר היה בארץ מצרים

והיה זהו המעשה אשר עשה ה' אל ישראל ואל כל העם אשר היה  
בארץ מצרים ואל כל העם אשר היה בארץ מצרים

והיה זהו המעשה אשר עשה ה' אל ישראל ואל כל העם אשר היה  
בארץ מצרים ואל כל העם אשר היה בארץ מצרים

והיה זהו

והיה זהו

الزواج أفضل الحلول ، ويجعل كل حل سواء قسوة بالغة أو نعطيلاً لأشرفه الأغراض التي يشرع من أجلها الزواج

نقد يحدث أن تصاب الزوجة بمرض عفال ، يقمدها عن واجباتها الزوجية ، ويفقدها وظيفة الأمومة ، فإذا امتنع تعدد الزوجات في جميع الحالات فلا مصيص للزوج الذي عقت زوجته ، وعجزت عن تدبير بيتها ، من تخليق تلك الزوجة ، أو من الابتلاء على زواج فقد معناه ، وبطل الغرض الأكبر منه للأسرة وللنوع ، ولم يبق منه للرجل إلا تكاليف الخدمة البيتية التي تعوله وتول زوجته بلا عقب ولا سكن يطمئن إليه ..

فالسماح بتعدد الزوجات في هذه المشكلة البيتية حل مقبول أسلم وأكرم من نبذ المرأة المريضة ، ومن إكراه الرجل على العقم واشقة . وليس من موانع التشريع في أمثال هذه المشكلات ، أن تكون فيه غضاضة على المرأة التي يبنى الرجل بزوجة أخرى ، مع بقائها في عصمته . فإن الغضاضة لاحقة بها في الطلاق ، وليست الغضاضة التي تصيب الرجل المقسور على العقم واحتمال تكاليف الخدمة البيتية بالأمر الذي يسهر عنه التشريع ، بل هي أولى بنظر الشريعة التي تقدر الزواج وتحفظ قوامه ، إذ كان إهمالها إهمالاً لحكمة الزواج ، وإلغاء المقعد الشارع من إبرام الصلة بين الزوجين ، وتحريم الزنى والفسوق

وقد يكون للرجل المتزوج قريبة لا يزويها غيره ، ويكون لها نسل لا يرعاه الزوج الغريب عنها ، فمن الحذقة المردولة أن يقال إن الإحسان إليها بالسدقة أكرم لها من كفالتها في عصمته ، ورضاها في هذه الحالة أولى بالتقديم من رضى زوجته التي نعميها الأثرة عن كل شعور غير شعورها ، فكلفهما امرأة ، وكلفهما إنسان يحق له المطف والحماية من الكدر والنشقاء ..

وليس بالنادر أن تمر بالأهم أزمات ، يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال ، كما يحدث في أعقاب الحروب والثورات ، وقد يحدث في أعقاب الأوبئة التي تنتقل عدواها في الجامع العامة ، فلا تتعرض لها المرأة كما يتعرض الرجل ، وقد يحدث أن تكون زيادة عدد الاناث ظاهرة مطردة في كثير من الأنواع كما يقول بعض المتعلمين بعلم الاحياء ، فإذا حدث هذا

الاختلال في نسبة التساوى بين الجنسين ، فليس لهذه المشكلة حل أسلم وأكرم من السماح بتعدد الزوجات . لأن المرأة التي لا تتزوج تعيش عيشة البطالة والفنسة ، أو تكدح في طلب الرزق بعمل من الأعمال لا يتيسر لجميع النساء ، وتبتلى بالمعقم في الحالتين

وما من اعتراض على هذا الحل يبينه المعارض على المبدأ الجد في علاج أدواء المجتمع ، والاخلاص في تقدير مصائب وآفاته . فانهم يحسبون أن الحرص على كرامة المبدأ - الخيالي - ككيل لها بالصيانة ، وككيل للمجتمع بطل مشكلة الزواج ، وما من أحد يعجز عن المغالاة بكرامة المرأة ، وما ينبغي لها في عالم الخيال ، ولكن كرامة المرأة في الحق وفي الواقع لا تساوي شيئاً عند من يرتضى لها العقم ، والابتذال ، والأغضاء عن ضلائك الزوج ، وسراريه ، ولا ياذن لها أن تؤثر الرضى بتعدد الزوجات على الرضى بكل هذه المساويء والحضورات ، وهي صاحبة الحق في الاختيار بين الأمرين ، فانها لا تساق كرماً إلى الزواج ، إذا سمح الشارع بتعدد الزوجات ، ولكنها تساق كرماً إلى العقم والغواية إذا حرّم عليها الشارع ، ولم يخلق دونها طريق الاسفاف والابتذال . فمن تملك بحق المرأة ، فليترك لها على الأقل أن تكون هي صاحبة الاختيار بين الملازمة المشروعة على علاقتها ، وبين العلاقة التي تحرم عليها في كل شريعة وكل دين . والواقع أن التشريع الذي يصرم تعدد الزوجات لا يحد من حرية الرجل بمقدار ما يحد من حرية المرأة ، لأن الرجل لا يعدد زوجاته بغير مشيئة المرأة .. فهذه المشيئة هي التي يقع عليها الحجر ، ويفرض عليها القصور ، أو تضرب عليها الوصاية من قبل الشارع ، فلا ترجع إليها الحرية فيما ترتضيه .

وتد مکت الشرائع الاجتماعية ، قبل الاسلام ، عن كل حكم من أحكام الزواج غير الحكم المفهوم من إطلاقه بغير عدد محدود من الزوجات . أية كانت نسبة العدد بين الجنسين ، وقدرة الزوج على مؤنة البيت ، وحالة المجتمع من توفير أسباب المشية البيتية . فلم تفرض شريعة منها أي فرق بين زواج وزواج ، ولا بين حالة ممكنة وحالة متعذرة ،



أر بين حالة يمن فيها الاكتفاء بالزوجة الواحدة . وحالة يبطل فيها مقصد الزواج بهذا الاكتفاء ، وذلك هو النقص الذي تداركه الاسلام حين لمح الفوارق الكثيرة بين ظروف الزواج من وجهته الاجتماعية أو وجهته البيتية ، فعرف الحالة المثلى للعلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة ، كما عرف الحالة انقاسرة التي يضطر إليها الزوج . وتتضرر إليها الزوجة . ويضطر إليها المجتمع والشارع . لأنها أصلح من تعطيل الزواج ، وأوفق من العزوبة والابتذال

فالشرائع المدنية عامة قبل الاسلام . كانت تبيح تعدد الزوجات واقتناء السراى بغير تضديد للعدد . ولا التزام بشرط من الشروط ، غير ما يلزمه الزوج من المؤنة والمأوى والشريعتان الدينيتان السابقتان للاسلام - وهما الاسرائيلية والمسيحية - مختلفتان في أحكام الزواج وفي النظر إلى معناه وغيبته من الوجهة الروحية ..

فالشرعة الاسرائيلية أباحت تعدد الزوجات بمؤينة الزوج حسب رغبته واقتداره ، ويعتقدهم من أخبار العهد القديم أن داود وسليمن عليهما السلام - وهما ملكان نبهان - جمعا بين مئات من الزوجات الشرعيات والاماء . ولم يلحق بهما اللوم إلا لما نسب إلى داود من الزواج بامرأة قائده « أوريا » بعد تعويضه للقتل في الحزب ، وما نسب إلى سليمان من مطاوعته لاحدى زوجاته في إقامة الشعائر المخالفة للدين

ففى الاصحاح الثانى عشر من سفر صمويل الثانى يقول النبى ناثان لداود : « أنا مسحك ملكا على إسرائيل وأنقذتك من يد ناول وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيدك .. لماذا أخذت امرأة « أوريا » لك امرأة ؟ » ..

وفى الاصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الاول أن الملك سليمان : « أحب نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون : موابيات وعمونيات وأورميات وصيدونيات وحيتيات .. فالتصق سليمان بهؤلاء بالحب ، وكانت له سبعةة من النساء السيدات وثلاثاء من السراى . فألمت نساؤه قلبه .. » ويقول نيوفلد صاحب كتاب « قوانين الزواج عند العبرانيين

الأقدمين « (١) : « إن التلمود والتوراة ما قد أباحا تعدد الزوجات على إطلاقه ، وإن كان بعض الروانيين ينصون بالقصد في عدد الزوجات ، وإن قوانين البابليين وجيرانهم من الأمم التى اختلط بها بنو إسرائيل كانوا جميعا على مثل هذه الشريعة في اتخاذ الزوجات والاماء »

ومما لاحظته معظم المؤرخين للنظم الاجتماعية بين العبرانيين وجيرانهم الشرقيين - كما لاحظته نيوفلد - أن إباحة تعدد الزوجات على إطلاقه ، مصحوبة بإباحة التسرى على أنواعه ، وهى كثيرة كما يؤخذ من الأسماء التى كانت تطلق على النساء المملوكات في مصطلحات العهد القديم ، فكان للرجل أن يملك ما يشاء بين أمة وسرية وجارية ومعدة وسبية من النساء المملوكات بالسبى أو الشراء . وقد يؤخذ من أعماله المنسوبة إليهن في كتب العبرانيين انهن درجات مختلفات في المنزلة الاجتماعية والصفات الشرعية ، ولكن الواحدة منهن قد تذكر باسم جارية في موضع ، واسم أمة في موضع آخر ، ويعود هذا - على الأرجح - إلى حالة المالك الذى يستطيع أحيانا أن يخصص للخدمة المنزلية خادمة غير السرية ، ويحتاج أحيانا إلى استخدام السرية في أعمال البيت كلها مما تقوم به الزوجة عادة حيث لا توجد الجارية أو السرية . وأيا كان عمل النساء المملوكات فهن - بطبيعة الحال - لا يتساوين في المكانة الأدبية ولا في قيمة الثمن ، ولا في صفات الجمال والذكاء : ومنهن من كانت تحل محل الزوجة المعقيم برضى الزوجة ، لتحل للرجل ذرية تتبناها تلك الزوجة ، وتنقل إليها حقوقها في الميراث ، وتظل الجارية أم البنين في مقام وسط بين مقام ربة البيت والأمة المملوكة التى تباع وتشترى وكل هذه العلاقات بين الرجل ونساء بيته كانت تباح على إطلاقها ، ولا يشرع لها قيد غير قيد الوثيقة الشرعية ، سواء كانت وثيقة زواج أو وثيقة شراء ..

وبقيت حقوق الزوجات ، وأنشاء الزوجات ، على هذه الحال في الشرائع

القديمة قبل الاسلام إلى زمن غير بعيد

ثم جاءت المسيحية - وهي أكبر الديانات الكتابية بعد ديانات أنبياء بنى إسرائيل - فلم تتوسع في التشريع الاجتماعي ، لأنها نشأت في بيئة مكتظة بالشرائع ، تستولى عليها الأيمان اللتان أسرفت إراف انغلو المفرط في سن القوانين ، والارتباط بحروف « النواميس » .. فذكرت هذه الديانة الجديدة شيئا عن الزواج في ناحيته العبادية ، أو في ناحيته التي تتصل بالعالم الآخر دون عالم الحياه الدنيا ، ولم يرد في كتبها نص صريح بتحريم تعدد الزوجات ، وإنما ورد في كلام بولس رسونها الكبير استئصال الاكتفاء بزوجة واحدة ، لرجل الدين المنقطع عن مآرب دنياه ، ذهابا إلى الرضى بأهون الشرين ، وقياسا على أن ترك الزواج لن استنطاعه خير من الزواج

وبقى تعدد الزوجات مباحا في العالم المسيحي إلى القرن السادس عشر ،

كما جاء في تواريخ الزواج بين الأوربيين ، ويقول وسترمارك Westermarck

في تاريخه : « ان ديارمات Diarmat ملك أيرلندا كان له زوجتان وسريتان ،

وتعددت زوجات الملوك الميوفنجيين غير مرة في القرون الوسطى ، ولكن

لشلمان زوجتان وكثير من السراى ، كما يظهر من بعض قوانينه أن تعدد

الزوجات لم يكن مجهولا بين رجال الدين أنفسهم ، وبعد ذلك بزمن كان فيليب

أوف هيس ، وفردريك وليام السانى البروسى ، يبرهان عقد الزواج مع

اثنتين بموافقة القساوسة اللوثرين ، وأفر مارتن لوثر نفسه نصرة الأول

منهما ، كما أفرد ملاكتون Melankton وكان لوثر يتكلم في شتى المناسبات عن

تعدد الزوجات بنبر اغراض ، فانه لم يحرم بأمر من الله ، ولم يكن

ابراهيم - وهو مثل المسيح الصادق - يحجم عنه إذ كان له زوجتان . نعم

إن الله أذن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ، ولكن

المسيح الذى يريد أن يقتدى بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى تيقن أن ظروفه

تشبه تلك الظروف . فان تعدد الزوجات على كل حال أفضل من الطلاق .

وفي سنة ١٦٥٠ ميلادية - بعد صلح وستفاليا ، وبعد أن تبين النقص في عدد

السكان من جراء حروب الثلاثين - أصدر مجلس الفركتين بنومبرج قرارا

يجيز للرجل أن يجمع بين زوجتين . بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية إلى إيجاب تعدد الزوجات ، ففي سنة ١٥٣١ نادى اللامسعدانيون في مونستر صراحة ، بأن المسيحي - حق المسيحي - ينبغي أن تكون له عدة زوجات ، ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد الزوجات نظام الهى مقدس .. »

ومن المعلوم أن اقتناء السراى كان مباحا على إطلاقه كتعدد الزوجات ، مع إباحة أرق جملة في البلاد الغربية ، لا يحده إلا ما كان يحصد تعدد الزوجات ، من ظروف المعيشة البيئية ومن صعوبة جلب الرقيات المتبولات للتسرى من بلاد أجنبية ، وربما نصح بعض الأئمة بالتسرى لاجتناب الطلاق في حالة عقم الزوجة الشرعية . ومن ذلك ما جاء في الفصل الخامس عشر من كتاب الزواج الأمثل للقديس أوغسطين . فانه يفضل التجاء الزوج إلى التسرى بدلا من تطليق زوجته المقيم

وتشير موسوعة العقليين Rationalist Encyclopedia إلى ذلك ، ثم تعود

إلى كلامها عن تعدد الزوجات فنقول إن الفقيه الكبير جروتيوس دافع عن

الآباء الأقدمين ، فيما أشده بعض الناقدين المتأخرين عليهم من التزوج بأكثر

من واحدة لأنهم كانوا يتصورون الواجب ولا يطلبون المتعة من الجمع بين

الزوجات

ويرى وسترمارك أن مسألة تعدد الزواج لم يفرغ منها بعد تحريمه

في القوانين الغربية ، وقد يتجدد النظر في هذه المسألة مرة بعد أخرى ،

كلما تحرجت أحوال المجتمع الحديث ، فيما يتعلق بمشكلات الأسرة ، فتسأل

في كتابه المتقدم ذكره : « هل يكون الاكتفاء بالزوجة الواحدة ختام

النظم ونظام المستقبل الوحيد في الأرضة المقبلة ؟ » ثم أجاب قائلا :

« إنه سؤال أجيب على آراء مختلفة .. إذ يرى سنسر أن نظام الزوجة

الواحدة مو ختام الانظمة الزوجية . وإن كل تغيير في هذه الانظمة لا بد

أن يتأدى إلى هذه النهاية ، وعلى نقيض ذلك يرى الدكتور ليون Lebon

أن القوانين الأوربية سوف تجيز التعدد ، ويذهب الأستاذ اهرنفيل Ehrenfel

إلى حد القول بأن التعدد ضرورى للحفاظ على بقاء « السلالة الآرية »

ثم يعقب وسترمارك بتوجيه الانجاء إلى توحيد الزوجة إذا سارت الأمور على النحو الذي أدى إلى تقريره .

كذلك كانت أنظمة الزواج في العالم قبل الإسلام ، وكانت بها - كما يرى - حاجة شديدة إلى الإصلاح والتقويم ، وينحصر كلاهما في شريعة واجبة ، تحد من الإباحة المطلقة ، وتهدى إلى الزواج السوى ، ولا تهمل مع هذه الهداية أن تقدر الضرورة التي تلجى ، الزوج والزوجة ، وقد تلجى المجتمع كله ، إلى حالة ليست بالسوية ولا بالماثورة مع المشيئة والاختيار ، ولكنها تقع في الحياة على كثرة أو على قلة ، فلا يجوز أن تهملها الشريعة التي تقدر مصالح الناس في حياتهم الدنيا ، وتخسب حسابها لحياتهم الدنيوية كما تخصب لحياتهم الروحية وهذا الإصلاح المنتظر هو الإصلاح الذي جاء به الإسلام على أوفاه من جنب التشريع .

\* \* \*

جاء الإسلام فلم يبنى تعدد الزوجات ، ولم يوجبها ، ولم يستحسنه ، ولكنه أباحه وفضل عليه الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، وفضله على تطيل الزواج في مقصده الطبيعي والشرعي ، بقبول العقم ، والتعرض للغواية ، وغرض العزوبة - وهي تجمع بين العقم والعزوبة معا - على كثير من النساء عند اختلال النسبة العددية بين الجنسين

وبزيد على ذلك أنه حفظ للمرأة حريتها التي يتشدد بها نضاد الشريعة الإسلامية في أمر الزواج ، لأن إباحة تعدد الزوجات لا يحرم المرأة حريتها ، ولا يكرها على قبول من لا ترتضيه زوجها لها ، ولكن تحريم التعدد يكرها على حالة واحدة ، لا تلك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة ، وبين عزوبة لا يعولها فيها أحد ، وقد يعجزها أن تعول نفسها

واشترط القرآن الكريم العدل بين الزوجات في حالة التعدد على أن لا يزيد عددهن عن أربع :

« فانكحوا ما طب لكم من النساء منى وثلاث ورباع ، فإن خيفتكم إلا تعدلوا فواحدة » سورة النساء آية ٣

ثم ذكر الرجال بصعوبة العدل عسى أن يثريثوا قبل الاقدام على الصرح :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » النساء ١٢٩ ، ولا نصب أن الأمر في تحديد عدد الزوجات بأربع يدعو إلى سؤال من أحد يمارس حدود التخصيص في الشريعة . فإن التحديد يقتضى الوقوف عند حد متعارف عليه . وما من سبب يقتضى أن يكون عدد الكتيبة في الجيش مائة ، ولا يكون تسعة وتسعين ، أو مائة وواحدة ، إلا جاز لهذا السبب نفسه أن يكون العدد أكثر من ذلك ، أو أقل من ذلك ، بغير فارق في التنفيذ ، وما من سبب يقتضى أن تكون درجة النجاح في الامتحان خمسين ، ولا يقتضى كذلك أن يجعلها ستين أو أربعين . وإنما يجب الوقوف عند حد معلوم ، ويقتضى ذلك الحد أن يكون العدد أقرب إلى الغرض المطلوب

وعند حساب الزيادة الراجعة في عدد النساء بالنسبة للرجال ، لا يجدى أن يكون الحد اثنتين وحسب ، إذ أن الرجال لا يتساوون في قدره على إعاء الزوج كيفما كان عدد الزوجات . فمنهم من يعيبه أن يعول زوجة واحدة ، ومنهم من لا يعيبه أن يعول الكثيرات ، وليست أقسام الرجال على حسب هذه القدرة معلومة لولاة الأمر المشرفين على صيانة الحدود . فلا مناص من حساب من يستطيع تكاليف الزوجات الثلاث والأربع إلى جانب الذي يهيئه تكاليف الزوجة والزوجتين ، وهذه موازنة ينتهى عندها الحد المعقول ، متى كان من الواجب أن تنتهى إلى حد معقول

وحسب الشريعة أن تقيم الحدود وتوضح الخطة المثلى بين الاختيار والاضطرار ، وأما ما عدا ذلك من التصرف بين الناس ، نشأته شأن جميع المباحات التي يحسن الناس وضعها في مواضعها ، أو يسيئون العسل والنهم فيها على حسب أحوال الأمم والمجتمعات من الارتقاء والهبوط ، ومن المعرفة والجهل ، ومن الصلاح والفساد ، ومن الرخاء والشدة ، ومن وسائل المعيشة على التعميم

فالمباحات الاجتماعية والفردية كثيرة تأذن بها الشريعة ، ولكنها لا تأخذ بأيدي الناس ليحسنوا تناولها والنصرف فيها ، فليس أكثر من الطعام المساح ، وليس أكثر من أفسار الطعام بمن يستبيحونه على غير وجهه ،



ونقض النبي غير هذا - كما نقض الخلفاء - عقودا كثيرة ، شكا فيها النساء إبرام عقد الزواج بنير مرضاتهن ، بل نفضوا عقودا أبرمتها المرأة ، ونفرت منها بعد العشرة الزوجية كما سيأتى فى الكلام على الطلاق وإذا آكل النكول الأخير فى إبرام عقد الزواج إلى المرأة ، فالتقوانين الاجتماعية تتحكم فى حريتها ومصلحتها التى ترتبها لعائلتها وأبنائها ، إذا ضربت عليها الوصاية كما تضرب على القاصر والقاصرة ، وهى تزعم أنها تمنون كرامتها وتحفظ عليها حريتها

## الفصل التاسع

### زواج النبي

كان للنبي صلوات الله عليه خصوصية فى أمر تعدد الزوجات ، جازت له قبل سريان حكم التقيد بعدد لا يزيد على أربع لساير المسلمين وأمثال هذه « الخصوصية » ليست بالشئ النادر عند تأسيس النظم الاجتماعية قبل تمام الانتقال من نظام إلى نظام لأنها استثناء توجب مصلحة النظام الجديد ولا يتأتى تمويله بالتعميم فى جميع الأحكام ومن شروطه ألا يتكرر بعد من يختص به للمرة الأولى ، وللمرة الأخيرة ، لأن تكراره يجعله نظاما قائما إلى جانب النظام الجديد

وقد كانت خصوصية النبي عليه السلام مفردة مقصورة عليه غير قابلة للتكرار ، لأنها ارتبطت بمصلحة الدعوة فى إبانها ، ولم يكن للدعوة رسول سواه ولم يكن له غنى عن تلك الخصوصية فى البلاد التى تأسست فيها الدعوة الأولى ، وهى بلاد الأنساب وروابط المصاهرة والولاء بين الأسر والبيوت ..

وقد تحتاج الحكمة فى امتياز الرسول بتلك الخصوصية إلى شرح وإيضاح ..

أما الحقيقة الواضحة التى لا حاجة بها إلى شرح ولا إيضاح فهى نزاهة تلك الخصوصية مما يعاب على الرجل أو على المرأة ، وخصوصها من شوائب الهوى النفسى ، ولو كان من السائق الباح

لم تكن تلك الخصوصية لتمكين صاحبها من المتعة والاستمتاع فى مناسم الحياة الجنسية .. فإن البيت الذى يشكو نساؤه قلة المونة والزينة ، لا يقال عنه إنه بيت رجل تملكه أهواء نفسه وتغلبه على رشده ، والرجل الذى يملك الجزيرة العربية ولا يمد يده لاغتراف الثروة التى تكفى زوجاته ، وتمنى فى الترف والزينة ، لن يكون رجلا مغلوبا أحس مناسقا مع غواية المتعة ووساوس الشهوات ، وليس بالرجل المخوق لطلب اللذة من



ينفض بما نهض به نبي الإسلام من عظمائهم الأمور في مدى سنوات معدودات ..

أما النساء اللاتي اجتمعن في بيت النبي فلم تكن عليهن مهانة يشعرون بها ، أو يشعر بها أحد من أترياقهن ، أو من عامة المسلمين ، أغنيائهم وفقرائهم على السواء ، بل كان دخول المرأة في عداد أمهات المؤمنين شرقا لا يطلوه شرف ، ولا تحمى امرأة من أعرق البيوتات في كرامة حائسها باقية أرفع من هذه الكرامة ، التي تناظر بها سيدات العرب والمجم من أقدم العصور إلى آخر الزمان

وقد تقدم أن سليمان الحكيم جمع بين ألف امرأة من الحرائر والإماء ، كما جاء في كتب العهد القديم ، ولعنهن اجتمعن في ذلك الحرم بأسوارات مملوكات ، ولعنهن رضين به رضى عن الترف والجاء ، في قصر يعطو على القصور . أما نساء محمد عليه السلام فما أرضاهن عن المقام في بيته على الشظف والكفاف مال ولا جاء من جاء الأبهة والسلطان ، وإنما هو جاء الروح ترتفع إليه المرأة بهدى الرسالة . ولا يرغبها إليه سوى عداها وإذا تنزهت الخصوصية التي انفرد بها محمد عليه السلام عن مهانة تشين الرجل أو المرأة فقد ظهرت الحكمة فيها أيما ظهور ، وامتنع كل وجه من وجوه تعليها وتفسرها ، إلا أن تكون في سبيل الدعوة ، لا في سبيل محمدا ولا آل محمد ، وإلا أن تكون تطيما بارزا للحكمة التشريع في تعدد الزوجات وهي تدعيم النظام الاجتماعي بالماهرة ، وميانة المرأة من الفتنة والمهانة ..

فقد جمعت الماهرة أبا بكر وعمر وعثمان وعليها في رسالة واحدة هي رسالة الدين ..

وقد كانت كل سيدة من أمهات المؤمنين تأوى إلى البيت الطاهر ، فإنما تأوى إليه اعتصاما من الارتداد والوقوع في أيدي الحاقدين عليها من ذويها ، أو تأوى إليه لكرامها عن منزلة دون منزلتها ، أو عن عرضها على من يضارع أهلها ممن لا يرغبون فيها ، وكان فيهن النصف ، والعقر ، ومن لا مال لها ، غير التأيم ، أو العرض المستكره على أشرف القوم من

أندادها ولا يخلو ذلك العرض من غضاضة عليها ، لما يساورها من الظن بقبوله حياء من النبي وطاعة لأمره ، وليس لا يشار النبي البناء بالسيدة على عرضها للزواج بين أصحابه غير سبب واحد يعقله النصف والمكابر ، لأنه لا يقبل الفهم المعقول على وجه آخر : وذلك هو جبر الخاطر ، والبر بالمرأة المؤمنة أن ينتهي بها إيمانها إلى الحطة والعنوان ، ويكفى أن تسرد أسماؤهن وتذكر أحوالهن عند بناء النبي بهن ، لتنتقطع الظنة في أسباب كل زواج بهلته الخصومية النبوية

« ... ولم يحدث قط أن اختار زوجة واحدة لأنها مليحة أو وسيمة ولم يبين بعدد قط إلا العذراء التي علم قومه جميعا أنه اختارها لأنها بنت صديقه وصفيه وخليفته من بعده : أبي بكر الصديق رضى الله عنه » هذا الرجل الذي يفتري عليه الأئمة الكاذبون أنه الشهوان الغارق في لذات حبه - وقد كانت زوجته الأولى تقارب الضنين وكان هو في عفوان الشباب لا يجاوز الخامسة والعشرين وقد اختارته زوجا لها ، لأنه الصادق الأمين فيما اشتهر به بين قومه من صفة وسيرة ، وفيما لقبه به عارفوه وعارفو الصدق والأمانة فيه ، وعاش معها إلى يوم وفاتها على أحسن حال من السيرة الطاهرة والسمعة النقية ، ثم وفي لها بعد موتها فلم يفكر في لزواج حتى عرضته عليه سيدة مسلمة رقت له في عزلة فخطبت له السيدة عائشة بإذنه ، ولم تكن هذه الفتاة العزيزة عليه تسمع منه كلمة لا ترضيها غير ثنائها على زوجته الراحلة ووفائه لذكراها »

« وما بنى - عليه السلام - بواحدة من أمهات المسلمين لما وصفت به عنده من جمال ونفاسة ، وإنما كانت صلة الرحم والمن بهن على المهانة هي الباعث الأكبر في نفسه النريفة على التفكير في الزواج بهن . ومعلمهن كن أرامل مؤيمات فقدن الأزواج أو الأولياء ، وليس من يتقدم لخطبتن من الأكفاء لهن إن لم يفكر فيهن رسول الله »

« فالسيدة سودة بنت زمعة مات ابن عمها المتزوج بها بعد عودتها من الهجرة إلى الحبشة ، ولا مأوى لها بعد موته إلا أن تعود إلى أهلها ، فيكرهوها على الردة أو تتزوج بغير كفء لها لا يريدها »

« والسيدة هند بنت أمية - أم سلمة - مات زوجها عبد الله المخزومي ، وكان أيضا ابن عمها ، أصابه جرح في غزوة أحد فتفشى عليه ، وكانت كهلة مسنة فاعتذرت إلى الرسول عليه السلام بمنها ، لتغفيه من خطبتها ، فواساها قائلا : « سلى الله أن يؤجرك في مصيبتك ، وأن يخلفك خيرا » فقالت : « ومن يكون خيرا لي من أبي سلمة ؟ » وكان الرسول عليه السلام يعلم أن أبا بكر وعمر قد خطباها فاعتذرت بمثل ما اعتذرت به إليه ، فغضب خاطرها ، وأعاد عليها الخطبة حتى قبلتها »

« والسيدة رملة بنت أبي سفيان تركت أباهما وهجرت مع زوجها إلى الحبشة ، فتمتزوجها وفارقتها في غربتها بنير عثا يكتلها ، فأرسل النبي عليه السلام إلى النجاشي يطلبها من هذه العربية المهلكة ، وينقذها من أهلها إذا عادت إليهم راغبة من هجرتها في سبيل دينها ، ولعل في الزواج بها سبيبا يصل بينه وبين أبي سفيان بوشيجة النسب فتتصل به من جفاء العداوة إلى مودة تخرجه من ظلمات الشرك إلى هداية الإسلام »

« والسيدة حورية بنت الحارث سيد قومها ، كانت بين السبايا في غزوة بني المصطلق ، فأكرمها النبي عليه السلام أن تذ ذلة السبا ، فتزوجها وأعتقها وحض المسلمين على إعتاق سباياهم ، فأسلموا جميعا وحسن إسلامهم ، وخيرها أبوها بين العودة إليه والبقاء عند رسول الله فاختارت البقاء في حرم رسول الله »

« والسيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب مات زوجها ، فعرضها أبوها على أبي بكر فسكت ، وعرضها على عثمان فسكت ، ريث عمر أسفه للنبي فلم يشأ أن يرضى على صديقه وولييه بالمصاهرة التي شرف بها أبا بكر قبله ، وقال له : « يتزوج حفصة من هو خير لها من أبي بكر وعثمان »

« والسيدة صفية الإسرائيلية بنت سيد بني قريظة غيرها النبي بين أن يردها إلى أهلها ، أو يعتقها ويتزوجها ، فاختارت البقاء عنده على العودة إلى ذويها ، ولولا الخلق الرفيع الذي جبلت عليه نفسه الشريفة ، لما علمنا أن السيدة صفية قصيرة يعيها صواحبها بالقصر ، ولكنه سمع إحدى صواحبها تعيها بقصرها ، فقال لها ما معناه من روايات لا تخرج

عن هذا المعنى : إنك عند نطقك بكلمة لو أقيمت في البحر لكدرته ، وجبر خاطر الأسيرة الغربية أن تسمع في بيته ما يكرها ويغض منها »

« والسيدة زينب بنت جحش - ابنة عمته - زوجها من مولاه ومتبناه زيد بن حارثة ، ففترت منه وعز على زيد أن يروضها على طاعته ، فأذن له النبي في طلاقها ، ففترجها عليه السلام لأنه هو المسئول عن زواجها ، وما كان جمالها خفيا عليه قبل تزويجها بمولاه ، لأنها كانت بنت عمته ، يراها من طفولتها ولم تفاجئه بروعة لم يعدها »

« والسيدة زينب بنت خزيمة مات زوجها عبد الله بن جحش قتيلا في غزوة أحد ، ولم يكن بين المسلمين القلائل في صحبتها من تقدم لخطبتها ، فتكفل بها عليه السلام ، إذ لا كفيل لها من قومها »

« وهذا هو الحرم المشهور في أباطيل المبشرين وأنبياء المبشرين ، وهذه هي بواعث النفس التي استعصى على الميطنين أن يفهموها على جليتها ، فلم يفهموها منها إلا أنها بواعث إفساد غارق في لذات الحس ، شهوان .. »

« ونقد أقام هؤلاء الزوجات في بيت لا يجدن فيه من الرغد ما يجده الزوجات في بيوت الكثيرين من الرجال ، مسلمين كثيرا أو مشركين ، وعلى هذا الشرف الذي لا يدانيه عند المرأة المسلمة شرف الملوكات أو الأميرات ، سقت عليهن شدة العيش في بيت لا يصبن فيه من الطعام والزينة فوق الكفاف ، والتناعة بأيسر اليسر ، فاتفقن على مفاتحتة في الأمر ، واجتمعن يبالنه المزيد من التفقة ، وهي موفورة لديه لو شاء أن يزيده في حصته من الفء ، فلا يعترضه أحد ولا يحاسب عليه ، إلا أن الرجل المحكم في الأنفس والأموال - سيد الجزيرة العربية - لم يستطع أن يزيدهن على نميصيه ونصبيهن من الطعام والزينة ، فأملهن شهرا وخبرهن بعمده أن يفارقتهم ، ولهن منه حق المرأة الفارقة من الحجاج والحسنى ، أو يقبلن ما قبله لنفسه ممنهن من ذلك العيش الكفاف »

ولو أن هذا الخبر من أخبار بيت النبي كان من حوادث السيرة المحمدية التي تخفى على غير المطلعين المتوسمين في الاطلاع ، لقد كان للمطلعين بعض العذر فيما يفترونه على نبي الإسلام من كذب وبهتان ، إلا أنه خبر يعلمه كل من اطلع على القرآن ووقف على أسباب التنزيل :

وليس بينها ما هو أشهر في كتب التفسير من أسباب نزول هذه الآيات في سورة الأحزاب :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُلِّفَ لَكَ أَجَلٌ إِنْ كُنْتَ تُرْمَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا فِتْنَالَيْنِ أَمْتَكُنَّ وَأَسْرَحْنَ سَرَاخًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتَ تَرْدُنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا »

سورة الأحزاب ٢٨ ، ٢٩

« وأقل المبشرين المحترفين ولما بالتفتيش عن خفايا السيرة النبوية ، خليف أن يطلع على تفاصيل هذا الحادث بحذائره ، لأنه ورد في القرآن الكريم خاصا بالمسألة التي يتكالب المبشرون المحترفون على استقصاء أخبارها ، وإحصاء شواردها ، وهي مسألة الزواج وتعدد الزوجات . وقد كان لهذا الحادث الفريد في سيرة النبي صدى لم يلبه حادث من الحوادث التي عثت بها العشرة الإسلامية حين كانت في بيئها المحدودة ، تحيط بإيمانها إحاطة الأسرة بأبيها »

« حدث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « كنا تحدثنا ان غسان تنتعل النعال لغزونا ، فنزل صاحبى يوم نوبته ، فرجع عشاء ، ففرض بابى ضربا شديدا وقال : أثم هو ؟ ففزعته فخرجت إليه ، وقال : حدث أمر عظيم ! .. قلت : ما هو ؟ أجابت غسان ؟ .. قال : لا ، بل أعظم منه وأطول .. طلق النبي صلى الله عليه وسلم نساءه .. »

« ولما تألب ربات البيت يشكون ويلحنن في طلب المزيد من النفقة ، لبث النبي في داره مهموما بأمره ، وأقبل أبو بكر فوجد الناس جلوسا لا يؤذن لأحد منهم ، فدخل الدار ولحق به عمر بن الخطاب ، فوجد النبي واجبا وحوله تساؤه ، فأحب أبو بكر أن يصرى عنه بكلمة يقولها ، وكأنه فطن لسر هذا الوجوم من النبي بين نسائه المجتمعات حوله فقال : « يا رسول الله ! .. لو رأيت بنت خارجة .. سألتني النفقة ففتت إليها فوجأت عنقها .. ! فضحك النبي وقال : من حولى كما ترى يسألنني النفقة . فنام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها ، وقام عمر إلى حفصة يجأ

عنقها ، ويقولان : تسألن رسول الله ما ليس عنده ؟ فقلن : والله لا نسأل رسول الله شيئا أبدا ليس عنده .. »

« وهجر النبي نساءه شهرا ، يمهلهن أن يشترون بعد الروية بين البقاء على ما تيسر له ولهن من الرزق ، وبين الانصراف بمتعة . وبدأ بالميدة عائشة فقال : « إني أريد أن أعرض عليك أمرا أحب ألا تتعجلي فيه حتى تستشيري لبويك » فسألت : « وما هو يا رسول الله ؟ » فعرض عليها الخيرة مع سائر نسائه في أمرهن . فقالت : « أفيك يا رسول الله أستشير قومي ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة » . وأجاب أمهات المسلمين بما أجابت به السيدة عائشة ، وانتهت هذه الأزمة المكربة بسلام ، وما استطاع صاحب الدار - وهو يومئذ أقدر رجل في العالم المصور - أن يحل أزمة داره بنير إحدى اثنتين : أن يجمع النية على فراق نساءه ، أو يقنع معه بما لديهم من رزق كفاف »

« أعن مث هذا الرجل يقال إنه طلس شهوات وأسير لذات ؟ »  
« أعن مثه يقال إنه ابتنى من رسالته مأربا بينه الدعاة غير الهداية والإصلاح ؟ »

« فميم كان هذا الشقاء بأحوال الرسالة وأوجالها من ميعة الشباب إلى سن لا منعة فيها لمن صاحبة التوفيق والظفر أو لمن صاحبة الخيبة والهزيمة ؟ .. »  
« أترأه يريد ما مخطرا بأمته وحياته ، مستخفا بالهجرة من وطنه والمزلة بين أهله ، ليسوم نفسه بعد ذلك عيشة لا يقنع بها أقرب الناس منه وأعلامهم ترفا بالانتماء إليه ؟ »

« أمن أجل الحس ولذاته يتزوج الرجل بمن تزوج بهن ، وهو سيد الجزيرة العربية وأقدر رجالها على اصطفاء النساء الصان من العرائر والإماء ؟ .. »

« وهل يتزوج بهن الشهبان المارق في لذات الحس ليقنعن به في اجتراء الترف والزينة وخلوص الضمير للإيمان بالله وابتغاء الدار الآخرة ؟ »

« وما مأربه من كل ذلك إن كان له مأرب في طويته غير مأربه في العلانية ؟ »  
« وعلام يجاهد نفسه ذاك الجهاد في بيته وبين قومه إن لم يكن له رسالة يؤمن بها ولم تكن هذه الرسالة أحب إليه من النعمة والأمان ؟ »

« إن المبشرين المشرقيين لم يكتشفوا من مسألة الزواج في السيرة النبوية مقللاً يصيب محمداً ، أو يصيب دعوته من ورائه ، ونكتهم قد اكتشفوا منها حجة لا حجة مثلها في الدلالة على صدق دعوته ، وإيمانه برسالته ، وإخلاصه لها في ربه ، كإخلاصه لها في علانيته ، ولولا أنهم يعملون على جهل المستمعين لهم لاجتهدوا في السكوت عن مسألة الزواج خاصة أشد من اجتهدهم في التشهير بها واللفظ فيها »

وتصاري القول في الخصوصية النبوية أنها لم تكن « امتيازاً » من امتياز النبوة المسيطرة لتسخير المرأة في مرضاة خيلاء الرجل ، وجبه للمتعة الجسدية - ولكنها كانت آية أخرى من معادن الأحكام القرآنية فيما تفسر عنه من عطف على المرأة وحيطة لها من مراقع الجور والإذلال

## الفصل العاشر

### الطلاق

بنى الطلاق ، كما بنى الزواج ، في المجتمعات الأولى على عادات الفطرة : الذكر يطلب الأنثى ولا تطالبه ، والرجل يخطب المرأة ولا تخطفه ، والرأي في الترك لمن له الرأي في الطلب والخطبة ، وعلى هذه العادة الفطرية درج نظام الطلاق مع الزواج باختيار الرجل وحده ، وحرى القانون على ما جرى به العرف بعد قيام القوانين بعد المرحلة البدائية من مراحل الاجتماع

ولم يتدخل المجتمع في مراسم الطلاق إلا بعد فترة طويلة . ظهرت في خلالها الحاجة إلى إثبات الطلاق في سجل محفوظ ، لعلاقته بآثبات البنوة والميراث ، وتفسير عقوبة الخيانة ، وإجازة العودة إلى الزواج للمرأة التي انفصلت عن قرينها ..

وفي هذه المرحلة تقررت مراسم الطلاق في شريعة العبرانيين ، وكل ما اشترط فيها على الرجل أن يعطي امرأته المظنة وثيقة بالتشريح ، وأنها أن تتزوج بغيره بعد ذلك ، ولكنها لا تعود إلى زوجها الأول إذا طلقت من زوجها الثاني أو توفي عنها ذلك الزوج . وفصل ذلك في الأصحاح الرابع والعشرين من سفر التثنية حيث يقول : « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيها ، لأنه وجد فيها عيب شئى وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها ، وأطلقها من بيته ، رمى خرجت من بينه ذهبت وصارت لرجل آخر . فإن أبغضها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ، ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته ، أو إذا مات الرجل الأخير الذي اتخذها زوجة - لا يقدر رجلها الأول الذي طلقها أن يعود يأخذها لتصير له زوجة بعد أن تنجست ، لأن ذلك رجس لدى الرب . »

وورد ذكر الطلاق على أسلوب مجازي في الأصحاح الثالث من كتاب أرميا حيث يقول ، وهو يتدد بإسرائيل : « إذا طلق رجل امرأته فانطلقت



من عنده وصارت لرجل آخر فهل يرجع إليها بعد ؟ ألا تتجسس تلك الأرض نجاسة ؟ »

وجرت مراسم الطلاق على حسب هذه الشريعة إلى ما بعد ظهور المسيحية ، إذ روى إنجيل متى أن السيد المسيح سئل عن الطلاق فاستذكره لقنوسه ، ودفعه بالزوجة إلى اقتراح الرذيلة : « وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق . وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لمة الزنى يجعلها تزنى ، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزنى »

ويعود متى إلى حديث الطلاق في الإصحاح التاسع عشر فقال : « وجاء إليه الفريسيون ليجربوه قائلين : هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لسبب ؟ فأجاب وقال لهم : « أما قرأتم إن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ؟ وقل : من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسدا واحدا .. »

وتعتمد طائفة كبيرة من أتباع الكنائس البروتستانتية على نص في رسالة كورنثوس الأولى لإجازة التفريق بين الزوجين إذا طال هجر الرجل لامرأته . قال في الإصحاح السابع : « .. أقول لكم لغير المتزوجين والأرامل إنه حسن لهم إذا ثبتوا كما أنا . ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا لأن الفروج أصلح من التحرق . وأما المتزوجون فأوصيهم - لا أنا بل الرب - أن لا تتفارق المرأة رجلا . وإن فارقته فلنلتصق أو لتصلح رجلها ، لو لا يترك الرجل امرأته . وأما الباقيون فأقول لهم - أنا لا الرب - إن كان أخ له امرأة غير مؤمنة وهي ترفض أن تسكن معه فلا يتركها ، والمرأة التي لها رجل غير مؤمن وهو يرفض أن يسكن معها فلا تتركه . لأن الرجل غير المؤمن مقدس في المرأة ، والمرأة غير المؤمنة مقدسة في الرجل . وإلا فأولادكم نجسون . وأما الآن فهم مقدسون . ولكن إن فارق غير المؤمن فليفارق . ليس الأخ والأخت مستعبدا في مثل هذه الأحوال .. »

ولقد تحول كثير من المسيحيين في القارتين الأوروبية والأمريكية إلى نظام قانوني يجيز ثلاثة أحوال في حكم الطلاق ، وهي إلغاء عقد الزواج ، والتفريق بين الزوجين ، والفصل بينهما مع بقاء الصفة الشرعية للزواج ،

ويجوز للرجل والمرأة أن يتفقا على الانفصال ، وتسوية المسائل المتعلقة بتربية الأبناء ، والنفقة عليهم ، وتمكين كل زوج من حرية التصرف في حياته ، مع إسقاط حق الزوج الآخر في محاسبته فيما عدا الخيانة الزوجية ، وتبرم المحكمة عادة أمثال هذا الاتفاق كما اختاره الطرفان ، وقد تبندى المحكمة بتقرير الانفصال وشروطه ، إذا لم يتيسر الاتفاق عليه بينهما ، ويتمن في حالة الاتفاق إثبات القوة البدنية . أو العقلية ، أو استحكام الخلاف وصعوبة التوفيق فيه . ولا يعتبر هذا الاتفاق حلا حاسما للخلاف ، ولكنه يترك القضية معلقة حتى يقيم أحد الطرفين من الأدلة الكافية ما يثبت الخيانة

ويستطيع كل من الزوجين أن يحصل على الحكم بإلغاء عقد الزواج ، إذا ثبت أن التفاهم بينهما على القبول داخله شيء من الخداع أو التزوير ، أو ثبت أن أحد الزوجين كان في حالة من حالات القصور عند موافقته على عقد القران ..

وبعض الولايات في أمريكا الشمالية يكفي بإثبات حصول الزنى مرة واحدة من الزوجة لإصدار حكم الطلاق ، ولا يكفي ذلك في حالة وقوع الزنى من الزوج . بل ينبغي إثبات معيشته غير الشرعية مع امرأة أخرى ، لتعليق امرأته منه ، ولا يلزم تقديم الشهود على وقوع الزنى على مرأى من أولئك الشهود ، بل يكفي إثبات السلوك الذى يقضى إلى العلاقة الجنسية لتقرير وقوع الجريمة ، ومن أمثلة هذا السلوك نزول الرجل والمرأة في الفنادق كأنهما زوج وزوجة ، واجتماعهما في عزلة مريبة كما يجتمع الزوجان الشرعيان

ومن أسباب الطلاق وقوع الغيبة المنقطعة من الزوج أو الزوجة ولا يسلط الطلاق إذا ثبت بعد ذلك إن الزوج الغائب لا يزال بتقيد الحياة ولا حاجة إلى الإثبات بالشهادة أو البينة مع اعتراف الزوج المتهم بتهمة الزنى الموجهة إليه ، وتسمى القضايا التي يلجأ فيها الزوجان إلى الحصول على حكم الطلاق بالاعتراف ، قضايا التساوى أو التراضى Collusion and Cooperation وربما حدث التراضى على طلب الطلاق بعة



غير علة الزنى في الولايات التي تكفى بوقوع القسوة البدنية أو العنائية لتطبيق المرأة من زوجها ، فيعترف الرجل بتعذيب المرأة ويصدر الحكم بناء على هذا الاعتراف (١)

والمفهوم أن معظم الحكومات الأمريكية والأوربية حافظت على أصول حكم الطلاق في الكتب الدينية ، ولم تقطع الصلة الأولى بينه وبين القوانين المدنية ، وكل ما صنعت في هذا الحكم أنها توسعت في تفسيره وقياس بعض الحالات على ما يشبهها من الحالات التي جاز فيها الطلاق بتصوص الكتب الدينية . بيد أن الحكومات الأخرى التي قطعت صلة التشريع الحديث بالتشريع الديني ، قد غيرت أساس التشريع كله في مسائل الطلاق والزواج ، وجعلته على التعاقد العام الذي يخضع لقضاء العقود في جيلته ، فلا يمتنع الغاؤه والعدول عنه لسبب من الأسباب التي يختارها المتعاقدان أو يختارها ولاية الأمور



شريعة القرآن الكريم في مسألة الطلاق شريعة دين ودنيا وكل ما اشتملت عليه من حرمة الدين ، تابع لما شرع له الزواج من المصلحة النوعية والمصلحة الاجتماعية ، فليس مما يبيحه الإسلام أن يتجرد الزواج من مصلحته النوعية الاجتماعية ، تعليقا للمصلحة العبادية عليه على منسبة الأزواج ..

وفي هذه الشريعة القرآنية تتوافر جميع الرخص المفيدة التي لجأت إليها أمم الحضارة ، لتيسير العلاقة بين الزوجين منع المحافظة على الآداب الاجتماعية

ولكنها شريعة إسلامية تنظر إلى طبائع الرجال والنساء ، وتجنب التشديد الذي لا يجدي شيئا في المحافظة على قداسة الزواج ، ولكنه يلجئ الزوجين إلى الصلح للتخلص منه أمام القاضين ، وإن كانت أظهر من أن تفهم في التخلص منه أمام الناس

الطلاق في الإسلام قسوة مكروهة ، لأنه ابغض الخلال إلى الله كما قال النبي عليه السلام

وتدفع هذه القسوة بما يستطيع من عمل الزوج والزوجة ، وعمل الأسرة والقادرين في هذا الأمر على الهداية والإصلاح ، فإذا أحل بعد استنفاد الوسائل المستطاعة فما من حل آخر يغنى عنه ، وما من تصريح له إلا وهو أشد قسوة وأقل نفعا من التحليل

فعلى الرجل « أولا » أن يراجع نفسه إذا أصح النفرة من زوجته ، عسى أن يكون في الصبر على هذه النفرة العارضة خير لا يعلمه :

« فلن كرهتموهن نفسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا »

سورة النساء ١٩ ، فإذا عجز عن مغالبة هذه النفرة العارضة ، فلا يتعجل بالطلاق البائن ، وليبدأ بطلقة راجعة ، يعترضا بالنية البينة ، ولا يؤخذ فيها باللعو الذي تجرى به الألسنة على غير قصد من قائله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » ، والله غفور حلیم

سورة البقرة ٢٢٥ ، وفي رصف الله بالحلم في هذه الآية ، إشارة إلى الحلم الذي يطب من الروح أن ينحلى به في هذا المقام ، وهو يراجع نفسه قبل البت بالنية على المطلقة الراجعة ..

وقد كانت الزوجة التي يقسم زوجها أن يهجرها ، تنزوى في بيته أو في بيت أهلها ، وتظل على هذه الحالة معلقة لا تأوى إليه ، ولا تخرج من عصمته إلى غير أمد محدود . فأوجب القرآن الكريم على الزوج أن يثرب إليها في أمد محدود ، وهو أربعة أشهر . تهدأ فيها سورة الغضب ، ويعاود فيها الرجل طوية نفسه ، عسى أن يستجد لعشرته الأولى حينما طغت عليه النفرة في ساعة الغضب أو الفتنة ، وعسى أن تظهر الأمومة المستكنة ، فتربط بين الأب والأم برباط يميز عليهما أن يبيت وينفصم إلى غير رجعة ، وعسى أن تلين المرأة بعد شماس ، وأن تستحضر المحبة والوفاء بعد استحضار الأنفة والنقصان ، فإن طلت المهلة شهرا بعد شهر ولم يتغير ما في النفوس ، فالبت في الطلاق إذن إنما يشرعه القرآن الكريم رحمة

بالمرأة المعلقة ، لكيلا يسومها الرجل أن يرهنها بقد الزواج ، ويظيل ارتهاها نكايه لها ، وإعمالا لأمرها ، واستبدادا منه بحضورها ومسيرها « للذن يؤلون من نسكهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ، والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعولتهن أحق بربدهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا ... » سورة البقرة ٢٢٦ - ٢٢٨ ،

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتكم من شئنا إلا أن يخاف ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها » سورة البقرة ٢٢٩ ،

وهذه الآية تحفظ للمرأة حقها في المال وفي الحرية ، فلا يحل للرجل أن يسك عنها شئنا من صداقتها ، ويحق لها هي أن تأبى العودة إليه إذا راجعها قبل انطفئة البائنة ، وعليها إذن أن تنزل عن الصداق المتأخر ، لأنها خليفة أن تعفيه من واجب الزوج وهي تعني نفسها من واجبها

ويبين في قبل البت بطلاق البائن أن تتقدمه الوساطة بالصلح ، والمشاورة بين الأهل والأقربين ، وتمتلك المرأة التي تخاف نشوز زوجها أن تضمن إمكان الوفاق وحسن المعاملة قبل أن تعود إلى معاشره زوجها : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يملحا بينهما صلحا ، والملاح خير » وأحضرت الأنفس الشح . وإن تحصنوا وتنقوا فلن الله كان بما تعملون خبيرا ، ... » وإن خفتم شقاق بينهما فامشرا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما » سورة النساء ٣٥ ،

وقضية الخلع التي طلبت فيها المرأة تسريحها من رجلها لبغضها إياه ، مشهورة في كتب الأحاديث والتفاسير ، وخلاصتها : « أن جميلة بنت عبد الله بن أبي سلول كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « لا أنا ولا ثابت لا يجمع رأسي ورأسه شيء » والله ما أعقبه في دين ولا خلق » ولكي أكره الكفر

في الإسلام وما أطبقه بغضا . إني رفعت جانب الخياء ، فرأيت أقبلي في عدة من الرجال ، فإذا هو أشدهم سوادا وأتصرهم قانئة وأتبعهم وجهها » فقال رسول الله لها « أتدريين عليه حديثه ؟ » قالت : « أردتها » وأزيد عليها « . فقال صلى الله عليه وسلم : « أما الزائد فلا » . وقضى بالطلاق ..

والخلع حق للمرأة يكرمه الإسلام كما كره الطلاق ، ولكنه حق من حقوق الزوج لا يسكت عنه ، وفي الحديث الشريف : « أيما امرأة سالت زوجها طلاقا من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة »

المباراة مثل الخلع ، حل من طول النرج ، ترتضى فيه المرأة أن تنزل عن صداقتها ونفقتها ، ليعينها الرجل من واجباتها الزوجية ، ويقع الطلاق مع الاتفاق على المباراة كلما استحال التوفيق بين الزوجين ، لقسوة الرجل وعنفه في معاملة زوجته ، واتخاذ الزوج مضارة لا يستقيم العيش فيها على سنة المودة والسكينة والإمساك بالمعروف

ومن ثم نرى أنه ما من وسيلة تتجمع في اجتناب الفرقة بين الزوجين ثم ينصح بها القرآن الكريم لكل منهما ، فيما يطلب من الرجل أو يطلب من المرأة ، وترجى منه الفائدة في الواقع . فإذا نفذت حيلة المراجعة وانتظار الملة ، وبطلت مساعي الصلح بين الأهل والأقارب ، وأسفرت تجربة الطلقة الراجعة مرة بعد مرة عن ثلة أكرث للجفاء ، وإصرار على الفراق ، فليس في الزواج إذن بقية تسمى من الطلاق ، ولعل الطلاق يومئذ أرحم بالمرأة من علاقة منغصة ، تربطها برجل يجفوها ويبخل عليها بقوته ، ويتنمى لها الموت ليعتد عنها ، إذ كانت عشتها غلا في عنقه لا يفصه غير الموت ، ولا إيذاء في هذا الطلاق للزوج ولا للزوجة ولا للمجتمع ، إذ لا بقاء إذن لنسئ يصح أن يسمى بالزواج

ومتى تم الفراق الذي لا حيلة فيه ، تكلفت الشريعة للزوجة المطلقة بكل ما يلزم الرجل من حقوقها ومصالحتها ، ومن حقوق أبنائها وأبنائهم ، وتأبى الشريعة العادة أن تعتمد على حنان الأب وحده لرعاية أبنائه ،

لأنها مسئولة عن حق الأم حياله ، حتى تستوفيه لها غاية ما يسع الشرائع من استيفاء ..

« وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين » «البقرة ٢٤١»  
« وإذا طلقتم النساء قبلن أجلهن فأموكنهم بمعروف أو سرحوهن بمعروف » .. «البقرة ٢٣١»

« ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ... » «البقرة ٢٣٦»

وعلى الزوج أن يوفى الزوجة المطلقة صداقها كاملا لا يستحل منه شيئا لنفسه :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداها من تنطارا فلا تأخذوا منه شيئا - أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » «النساء ٢٠»

ولا يحق للرجل أن يخرج المرأة من بيتها قبل وفاء عدتها فيه :

« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة »

«سورة الطلاق آية ١»

« اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن . فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن واكتبروا بينكم بمعروف . وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها . سيجعل الله بعد عسر يسرا » «سورة الطلاق ٦ - ٧»

« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة . وعلى المفود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف .. » «سورة البقرة ٢٣٣»

ولم تخل آية عرضت للطلاق عن تأكيد الأمر بالمعروف ، والنهي عن الإساءة والإيذاء ، والبحث على مصلحة الشح والتقتير ، وهي الحيطة التي لا مقترح وراءها على الشريعة وأحكامها ، وإنما يكون الاقتراح على

أخلاق للناس وعواطفهم وآدابهم ، ولست هي مما تتولاه الشريعة بقوة الأحكام ..

ومن الصن أن يفرض على الناس طلب الكمال . ولكنه الأمل المنظور غير الواقع ، وغير ما في الامكان ، بين مختلف الأمم والعصور . وما من شريعة إلهية أو إنسانية تصد الناس عن المثل الأعلى من الكمال المقصور لبنى آدم وحواء ، ولكنهم - إلى أن يدركوا شأوهم من كمالهم - لا ينبغي أن يجنى أحدهم على غيره بجريرة تقصيره ، بل جريرة التمسك بالملازم لبنى الإنسان أجمعين

## الفصل الحادى عشر

### السرارى والإماء

شرع الإسلام العتق ولم يشرع الرق ..

فلم يكن للمعتق أثر فى شرائع الحضارات التى سبقت ظهور الإسلام .  
أما الرق فقد كان معروفاً معترفاً به فى كل حضارة قديمة ، وكان حكماء الأمم يقرونه ويرتبون نظام المجتمع على بقائه ، ومنهم حكماء فى طبقة أفلاطون وأرسطو من فلاسفة اليونان . وكان رؤساء الأديان يعتبرونه قضاء عادلاً من الله ، ويأمرون العبد بطاعة السيد ، والاخلاص له ، كما يطيع ربه ، ولو لم يكن على دينه ، وكان ساسة الأمم يحسمون حق السيد على عبده ولا يعرفون للعبد حقاً تحميه الدولة ، حتى حق الحياة ولا يخطر على بال أن الرق نظام مهجور فى العصور الحديثة ، بطل وامتنع بعد تحريم بيع الرقيق وشراؤه منذ أواسط القرن التاسع عشر .  
فإن الواقع أن الرق على أصوله التى نشأته فى عصور الهمجية باق إلى القرن العشرين ، وسيبقى بعدها ما بقيت الحروب ، وبقيت عادات الأسر ، وإجلاء سكان البلاد المغزوة من ديارهم ، إلى أمد أو إلى غير أمد

فالأسير اليوم هو الرقيق الأول بعينه ، وبالصفة القانونية التى يخولها أسروه أثناء أسره : يسخره الآسرون فى أعمالهم ، ويجردونه من الحقوق المدنية بينهم ، ويضطرونه من الثبوت ما يمسك الرقيق أو يعينه على خدمتهم . ولا تفك عنه هذه القيود إلا إذا تبادل الأسرى بين المعسكرين المقاتلين

فكل ما استحدث من نظام الرق بعد تحريم البيع والشراء ، فإنما هو أثر من آثار التطور فى قيام الدولة الحديثة ، وبعد أن كان العالم القديم يخضع لدولة واحدة ، أو تتصارع فيه دولتان متناظرتان ، متفاحرتان ، لا تهدأ الحرب بينهما فترة تسمح بالتفاهم على تبادل الأسرى ، ولا تقم بينهما هدنة تتيح للأسير أن يرجع إلى قومه حتى تلحق بها حرب جديدة ، يحل فيها فريق من الأسرى محل فريق ..

فإلذى تنغير من نظم الأسرى فى العصر الحديث إنما هو عدد الدول فى العالم ، واضطوارها إلى التهادن والتعاقد بينها فترات أطول من الفترات الأولى بين الدول القليلة الغابرة ، وما كان نظام الرق ليتغير كثيرا أو قليلا ، لو بقيت الدولة الواحدة غالبية على العالم ، أو بقيت فيه الدولتان على عدا ، لا هوادة فيه

فلما ظهر الإسلام جاء بالعق ولم يجىء بالرق ، وسبق التطور الدولى إلى تقرير فك الأسرى عند الأعداء ، وتقرير المن بتسريح الأسرى عده ، وصنع خير ما يصنع الشارع فى ذلك الزمن ، فإنه الصنيع الذى لم تحقه حضارة القرن العشرين بما هو أكرم منه وأجدى

فمن الحسن فى شريعة القرآن إضلاق الأسير أو قبول فدائه :  
« فإذا لقيتم الذين كفروا فعذبوا فعذبوا فعذبوا حتى إذا أخفتموهم فقتلوا  
البراق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها »

سورة محمد ٤

وإذا أراد الأسير أن يفتدى نفسه بأجره من عمل يعمله ، حسن بماله أن يقبل منه ذلك وأن يعينه بماله ، وما آتاه الله من كسبه :  
« والذين يبتغون الكتاب مما علكت أيما نكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال لله الذى أتكلم »

سورة النور ٣٣

وفرض الإسلام العتق كعارة لفنوب كثيرة ، فمن ظاهر من زوجته -  
أو قال لها حرام عليه كظهر أمه - فلا يتطال من ظهاره إلا بتحرير رقبة يملكها :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتمسوا »

سورة المجادلة ٣

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان » فكفارتهم إصطع عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة »

سورة المائدة ٨٩

ومن قتل خطأ وجب عليه مع الدية تحرير رقبة :  
« ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » النساء ٩٢

ويحسن تحرير الرقاب فى غير ما ورد النص عليه حينما وجب الشكر على النعمة ، والتوبة من الذنب ، وحسن الجزاء على الولاء

\*\*\*

وانساء المملوكات أقدم فى التاريخ من الرجال المملوكين . فقد أوشك الزواج فى كثير من القبائل البدائية أن يكون كله سببا واغصا من نساء القبائل الأخرى ، ولم تدع الحاجة قديما إلى استرقاق الرجال ، إلا بعد وجود الأعمال التى تولد إلى الأسرى ، ويرفع عنها المقاتلون الأحرار .. فكان استرقاق الأسرى ثقلا على مال الرقيق ، يتحاماها أو يتخلص منه بقتله ، وكانت المرأة تقتنى للمعاشرة أو لخدمة البيت والمرعى ، وهى خدمة سبقت ما يستخدم فيه الرجال من الصناعات ومطالب المعاش ..

وتعتبر قضية الإمام والسراى جزءا من قضية الرق على عومه ، لولا أن المرأة المستعبدة تنفرد بمشكلاتها التى سبقت مشكلات الرق فى المجتمعات البدائية ، لأن سبب انساء أقدم من تسخير الرجال فى العبودية ، ولأن مشكلات الإمام على اتصال وثيق بمشكلة المرأة فى بيتها وفى بيئتها الاجتماعية ، ولم تكن حقوق الزوجات الحرائر فى القدم تفضل كثيرا نصيب الإمام المستعبدات

ومن وجوه الخلاف بين رق المرأة ورق الرجل أن العتق بر كبير بالإنسان الذى سلبت حرية ، وهانت على الناس كرامته ، ولكن العتق لا يؤول بالجارية إلى حرية تغبط عليها ، وهى بلا عائل ولا زوج . وربما نقلها العتق من العبودية لسيد واحد إلى العبودية لكل سيد تأوى إليه ،



ولم يكتل لها رزقا ولا عملا أكرم من أعمال العبيد المسخرين ، بغير حرية لها ولا لاختيار .

وقد نظرت شريعة القرآن الكريم إلى الفارق بين الرجل والمرأة في أمر العتق ، فعمت على نقل النساء مخلوقات من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية ، وأمرت المسلمين بتزويجهن والبر بهن :

« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم . إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله »

سورة النور ٣٢ ،

« فإن خفتن ألا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم »

سورة النساء ٣ ،

وفضلت الزواج بالجارية المطلقة على الزواج بسليمة انبيوت من المشركات ولو حسن مراها في العين :

« ... ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم »

سورة البقرة ٢٢١ ،

وغرخت لهم حقوقهم كما غرخت الحقوق للأزواج :

« قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم »

سورة الأحزاب ٥٠ ،

وجعلت أصحاب المال ومن يملكونهم سواء فيما عندهم من رزق الله :

« فما الذين فضّلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه

سواء » ..

سورة النحل ٧١ ،

وحرص الإسلام على البر بهن في عواضهن وإحسانهن ، كما حرص

على البر بهن في أزواجهن وميشتين . فكان عليه السلام ينهى المسلم أن يقول :

« عبدى وأمتى » وإنما يقول : « غنأى وفتأتى » كما يتحدث عن ابنائه ،

وكانت وصيته بالصلاة والرفق من آخر وصاياه صلوات الله عليه قبل

انتقاله إلى الرفيق الأعلى

ولم يحصل أولئك المستضعفون من النساء والرجال على تلك المعاملة طوعا

لأوامر دين من الأديان قبل الإسلام . ولا تنبيه أسعيتهم أو خوفا من نمردهم

وعصيانهم ، ولم يكن أحد من أقوامهم يناصرون أو يتقبل منهم شكائتهم . بل لم يكن من الأرقاء أنفسهم من يعتقد له حقا في شكواه ، ويحسب أن الرق مظلمة أصابته بنير حقه . وقد أسلم بعض الأرقاء من العبيد والاماء فلم يزدوا عددا في صدر الدعوة الإسلامية على أصابع اليبدين ، ولم يكن لهم صوت مسموع في شريعة الجاهلية ، ولا في شريعة الإسلام ، إذ كانت شريعة الإسلام مما يتعلمه المسلمون من النبي ، ولم تكن مما يعلمونه إياه . فمهما يأت به من آية مطاعة من آيات البر بالنساء المستضعفات اللاتي لا سند لهن ولا عائل يرحمهن ، فأنما هي آيته من الوحي السماوي تجري على نسق واحد من آياته كافة ، في تشريع الحقوق وتعليم الفرائض والواجبات .

وارتفع الإسلام باتباعه إلى منزلة من الانصاف للرفق والرفق به ، لم تبلغها الإنسانية بأدابها وقوانينها ودساتيرها وأنظمتها بعد أكثر من ألف سنة ، ولكن المسلمين مع هذا قصروا في عهود شتى عن الشاؤ الرفيع الذي دعاهم دينهم إليه ، وأبيحت بينهم النخاسة التي حرمها الدين ، ونسيت بينهم الوصايا التي ذكرهم بها الكتاب والسنة ، واستبيحت فيهم حقوق الأحرار والعبيد على السواء . إلا أن الشريعة القرآنية المطهرة عملت بينهم عملها ، ولم تذهب آثارها سدى في حملتها . ومن آثارها ما يثبت بالأحصاء والمقارنة ، كما تؤخذ من المقابلة بين عدد الأرقاء وبين حالتهم في بلاد الحضارة الإسلامية ، وبلاد الحضارة الأوروبية والأمريكية : بغير حاجة إلى شرح طويل

فكل من بنى من الأرقاء في البلاد الإسلامية بعد ثلاثة عشر قرنا لا يزدون على مليونين منهم أزواج وزوجات دخلوا في الأسر الحرة على سنة المساواة والمؤاخاة . ومما له دلالة في هذا الصدد أن ارتفاع المهانة عن المالك في العالم الإسلامي مكثهم غير مرة من إقامة الدول ، وارتفاع المناصب ، وولاية الوزارة والقيادة ، ومماهرة البيوتات من أصحاب الملك والامارة ، ولو لم تفارقهم سبة الرق التي لصقت بهم في كل بيئة غير البيئة الإسلامية : لما تمكنوا من الصعود في منازل الاجتماع إلى هذه القمة ، ولا فارقوا نط منازل الموالى والعبيد ..

وتتعدد المقابلة الشريعة بين قسمة الرقيق في ظل الشريعة الإسلامية وقسمته في ظل الحضارة الغربية ، فتسفر عن الفارق البعيد بينهما بالأرقام والحقائق والأوضاع

فتجارة الرقيق خلال خمسين سنة جمعت في القارتين الأمريكيتين أمة كبيرة ، تبلغ سلالتهما اليوم ستة عشر مليوناً في الشمال والجنوب ، وأهدرت بينهم جميع الحقوق حتى حق الحياة إلى زمن قريب . فكان من المناظر المألوفة شق الزنجر بغير سؤال ولا محاكمة على قارعة الطريق ، وكان إنصافهم - بحرف القانون - خطوة متأخرة في القرن العشرين لم تنفصح لهم في الزمن الأخير إلا بعد المطالبة والمواثبة ، وبعد الاقتدار على الطلب ماثولاً بالتهديد ، ومنه التهديد بالانحراب

\*\*\*

ونحن نكتب هذا الفصل وبين أيدينا المجلات الغربية نفسها ، تروى لنا قصة سيد في إفريقية الجنوبية ، ذهب إلى المحكمة لأنه قتل زنجياً وعذبه بالنفخ المتواصل حتى انفجر جنبا ، فكان عقابه من المحكمة غرامة مائتين وعشرة دولارات مقسطة على ستة شهور ، ولاحظ القضاة - الانساني - في هذه الرأفة أن السيد الأبيض يعتمى بحق العزلة بين الأجناس Apartheid وحق الاشراف والوصاية Baskap فلم تر الصحيفة في رواية الخبر من هرج في كتابته بعنوان « حق التعذيب » (١)

هذه شريعة وتلك شريعة : بينهما من الزمن قرابة أربعة عشر قرناً ، ومن الجهود الانسانية ثورات وأحوال وضحايا لا يحيط بها الاحصاء

## الفصل الثاني عشر

### المعاملة

عند الكلام على معاملة المرأة ، يتجه الذهن إلى أنواع متعددة من المعاملة لا تبني على أساس واحد ، ولا تأتي من مصدر واحد ، ولا يلزم من تحقيقها لى بيئة أن يتحقق سائرهما في تلك البيئة ، ولا يستغرب في مختلف البيئات أن يظهر نوع منها ، ويختفى النوع الآخر ، وأن يكون ظهور هذا بمقدار اختفاء ذاك . . . لأن بعضها من صنع السلطة الدنيوية أو الدينية ، وبعضها من صنع الغرائز والعادات الفطرية ، وبعضها من صنع المراسم والشعائر التي تتبدل مع الأمم والطبقات ، وبعضها من الأخلاق والشمايل التي تملأ أو تنحدر على حجاب العواض المتجددة من أطوار التهذيب والنقافة ، وأصوار الجمالة والضمرة ، فلا يستغرب أن تتعارض في كثير من الأزمنة ، كما تتعارض الطواريء من النقائص والأضداد

ومن العسير أن نحصر هذه المعاملات كما تتفق أو تتناقض في كل بيئة نشأت فيها ، ولكنها تيسر لنا بتقسيمها إلى أنواعها التي تشتملها في مجموعها ، وهي على التعميم والتغليب ثلاثة أنواع : معاملة القانون ، ومعاملة النسب ، ومعاملة الأدب وما هو من قبيل الشمايل العرفية

فمعاملة القانون تخول المرأة حقوقها العامة وحقوقها الخاصة ، كما تنص عليها المعقائد والدساتير ، ولتقدمها في دساتير الأمم العابرة حقوق الميراث ، وأحدثها حق الانتخاب النيابي في القرن العشرين

ومعاملة النسب تكسبها المرأة من صلة القرابة ، أي كان حكم القانون في مركز المرأة وحقوقها ، فهي بهذه النسابة أم أو أخت أو بنت أو زوجة أو محرم تجب له الرعاية والحماية ، وقد تكون المرأة الزينة عند ابنها ، أمهن الخلائق عند عامة الناس ممن لا تربطهم بها أصرة القرابة ، ولا يحفلون بكرامة أهلها وحمايتها . . .

ومعاملة الأدب ، وما هو من قبيل الشمايل العرفية ، قد يرعاها الناس ،

حيث لا يرعاهما القانون ، ولا يفرضها واجب النسب ، وقد يؤديها الانسان كما تؤدي المراسم المورثة ، لأنها محسوبة في حكم المادة من شعائر الكياسة والوجاهة الاجتماعية ، ومما يماثلها في معاملة الرجال بنفسهم لبعض أن يأمر الحاكم باعتقال أحد ، ويختم أمره بتوقيع الخادم المطيع ، ومن تقاليدنا في عصر الفروسية أن يفتحى الفارس للعقيلة الموقرة ، ثم يصدم شعورها ولا يحسب أنه لئس إنيها . وربما سما هذا الأدب مع التهذيب فكان خلقا نبيلًا من أشرف الخلائق الانسانية ، وربما جرى مجرى الطليعة الاجتماعية التي تروج فيها الزيوف ويقنع منها أصحاب التحيات والجماعات بالعناوين والحروف ...

\* \* \*

لقد آثر الكريم شريعته الحكمة في كل نوع من أنواع هذه المعاملات ، ولله في كل معاملة دستورهما

الجامع أن الرجل والمرأة سواء في كل شيء ، وأن من ما عليهم بالمعروف ، ثم يمتاز الرجال بدرجة لهم بتكوين الفطرة وتجارب التاريخ ، وليس لمرأة المساواة حين تقتضى المساواة بين الحقوق الحق ، تقابلها زيادة مثلها في الواجب ، فهي

في القرآن الكريم إجلال الأمهات وصيانة البنات لكرامية مولدهن وتربيتهم ، وإحلال الزوجات رى ، فلا يعزلن بمكان دون مكانهم ، ولا يسومن قيم مع ذويه من الرجال ..

القرآن الكريم كلمتان : المعروف والحسن . لمة تتم على معاملة للمرأة في حالى الرضى جفاء ، وفي حالى الزواج والطلاق ، لم يصحبها وب المعروف والحسن ، وإنكار الاساءة والايذاء

\* \* \*

والأساس الذى تبنى عليه هذه المعاملات أهم في الدلالة على روح التشريع من الأحكام والنصوص .. فهو أساس قوامه الاعتراف بالحق لأنه حق وتقديره ميزان الواجب لمصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة النوع ، غير منظور فيه إلى قسوة الطلب أو قسوة الاكراه على قبوله ، وغير ملحوظ فيه أنه ترويع لدعوة من دعوات السياسة ، أو ضرورة من ضرورات « الادارة » الحكومية ، في ظرف من ظروف الحرج والمدارة ..

وشعور المعاملة القرآنية للمرأة هو دستور « المرأة الخالدة » في وظيفتها النوعية ، ووظيفتها التي يحلح عليها البيت والمجتمع ، ما استقام نظام البيت ونظام الاجتماع

ويتضح معنى الأسس التي تبنى عليها المعاملات والحقوق عند المقابلة بين الأسس القرآنية ، وأسس المعاملة التي تلقىتها المرأة من الحضارة الأوروبية ، منذ حكمتها المبادئ الفكرية : وهى الثقافة اليونانية في العصور القديمة وآداب الفروسية في العصور الوسطى ، ودساتير الديمقراطية في القرن التاسع عشر وما بعده

فالثقافة اليونانية في ابان ازدهارها لم تعط المرأة شيئًا تعلو به عن مقام الأنثى في المجتمعات البدائية ، وتركها في عزلتها بالمنزل تنزوى فيه بعيدة عن مكان الزوج الذى يستقبل فيه أصحابه ويولم فيه ولائمه ، وعزلتها في المجتمع من باب أولى ، كما عزلتها في بيتها كلما استثنى عنها زوجها ، وربما عزلتها عن تدبير المنزل كلما رفعتها عن ضرورات الخدمة فيه كأنها حسبت أن الانقطاع عن تدبير المعيشة البيئية علامة من علامات اليسر والمقدرة ..

هذا مكانها في الواقع ..

فأما مكانها الذى اختارته لها الفلسفة المثالية فهو معادل لهذا المكان

في الكفة الأخرى من الميزان

فالمثل الأعلى الذى رشحها له خيال أفلاطون في مدينته الفاضلة ، أن تعتبرها الأمة ملكًا مشاعًا تنجب النسل لمن يختارها من الرجال ، وتتسلمه منها الأمة لتتوفر على تربيتها . فالمثل الأعلى للنساء في المدينة الفاضلة انهن حظيرة مباحة من الإناث ، تؤدي وظيفة الولادة ، كما تؤديها إناث الحيوان ،

وتستكثر عليها المزايا الشخصية التي تجعلها أما أفضل من أمهات ، أو زوجة أفضل من زوجات ، وتكل إليها أمانة التربية والاعداد للحياة العامة بعد سن الرضاع والحضانة !

فلا امرأة هناك في هذه المدينة الفاضلة ، بل هناك تطيح من إناث الإنسان تجرى المفاضلة بين أفرادها كما تجرى بين إناث الأنعام فيما يلفت إليها أعين الذكور . وهذه هي المعيشة المنالفة التي تنزوي فيها « المرأة » كما انزوت في حجاب الحريم ، فهي كفة ميزان في عالم الواقع ، تعادل كفته الأخرى في عالم الخيال

وقد تقدم أن أرسطو كان ينمى على اسبرطة — في كتاب السياسة — أنها أباحت للمرأة ما لا ينبغي لها من حق الميراث ورخصة الحرية ، فانتهت بها سياستها النسائية إلى المقبوط

والشهور بين قراء القصص عن عصر الفروسية أنه عصر المرأة الذهبي ، أو أنه عصر الفارس صاحب النخوة وهواء من عقائل القصور والحصون . ولكنها سورة من صور الأحلام تنتهي — مع المغالة فيها — إلى سخرية مضحكة ، كذلك السخرية التي أبدع فيها الكاتب الأسباني سرفانتيز ، بما مثله لنا من خيال بطله دون كيشوت

وحقيقة ذلك العصر كما وصفه صاحب كتاب « التاريخ الموجز للنساء » (١) إنه كان عصر الحصان لا عصر المرأة ، ومنه ما اقتبسناه في كتابنا « عبقرية محمد » عن حالة المرأة فيه وفي العصور التي تلتها حيث يقول : « إن عصر الفروسية كان معروفا بما لوحظ فيه من فقدان الشباب — على الجملة — الاهتمام بالجنس الآخر . ولعلنا نقل من أذهشة لذلك ، لو افننا وعينا كلمة الفروسية ، وذكرنا أنها لم تسكن ذات شأن بالسيدات كما كنت ذات شأن بالخيال ، على خلاف ما يروق للكثيرين أن يذكره . فقلنا بلغ الاهتمام بالمرأة مبلغ الاهتمام بالحصان في عصر الفروسية . إلا على اعتبار أنها عنوان ضيمة .. وإلى القارىء حادثة من كتاب « أغاني الآداب والتحيات » Chansons de Geste يروى فيها أن ابنة أوسير Auscis

جلست في نافذتها ذات يوم فعبّر بها غتيان — هما جاران وجربيرت —

وقال أحدهم  
فلم يزد ص  
يلتفت بوجه  
بهذه الملا  
يقول : إر  
واضحة الذ  
يرينا بمنى  
الكتاب الم  
الحك بيبين  
استشاط غم  
من الدم ، و  
لحمة أخرى  
هذا النم  
بقبضة اليد  
مضورة ..  
إلى رجل لم  
أو لتسهيل  
مجتون بالمر  
عرضة للفر  
رحمة أو ملا

وقد  
الفروسية ،  
منزلة صفة  
منزلة المرأة

« غنى سنة ١٧٩٠ بيعت امرأة في أسواق إنجلترا بثلثين لأنها ثقلت بتكاليف معيشتها على الكتيبة التي كانت تزويها . وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٢ محرومة من حقها الكامل في ملك العقار وحرية المقاضاة .. وكان

تعلم المرأة سبة تشتمل منها النساء قبل الرجال ، فلما كانت انصابات بلا كويل تتعلم في جامعة جنيف سنة ١٨٤٩ — وهي أول طيبة في العالم — كانت النسوة المقيمات معها يقاطعنها ، ويأبين أن يكلمنها ، ويروين ذبولهن من طريقها احتقارا لها ، كأنهن متحزات من نجاسة يتنقن مساسها . ولما اجتهد بعضهم في إقامة معهد يعلم النساء الطب بمدينة فلادلفيا الأمريكية ، أعلنت الجماعة الطبية بالمدينة أنها تصادر كل طبيب يقبل التعليم بذلك المعهد وتصادر كل من يبتثري أولئك الأطباء .. »

وظلت آداب الفروسية سارية بعد عصر الفارس النبيل إلى عصر الجنتللمان في أوربا الحديثة ، تقضى في معاملة المرأة بين عليية القوم بالمراسم والمجاملات التي لا تتجاوز أشكال التحية إلى التثنية والتقدير . فيلام « الجنتللمان » على التقصير في عدد الانحناءات وحركات الضاوة وكلمات التبريز ، ولا يفهم أحد من ذلك أنه يعظمها ويوليها ثقته وتقديره ، ويخولها أصغر الحقوق التي لا يمن بها على الخدم والأتباع وهو يتصرح من إشارة سيئة يواجه بها السيدة في محفل السادة ولا يتصرح من القول المسمى إلى خدمه وأتباعه ، ولكنه لا يجعل ذلك مقياسا للفرق بين المرأة وبينهم في الحقوق والواجبات ولا عنوانا لمقيم الإنسانية في تقديره .

فآداب الفروسية ، وخلفتها الجنتلمانية ، لم تكن على أحسنها أيام ازدهارها ، إلا مظهرا من مظاهر السمات ، خالية من كل دلالة على القيم الإنسانية ، مثلها — كما أسلفنا — مثل التوقيع بصيغة « الخادم المطيع » في قيل خطاب يعتل به الحاكم سيده المطاع

ولو كانت تلك التحيات مقصورة بمسناها ، معبرة عن القيم الإنسانية في نظر أصحابها لما استكثر القوم أن تنال المرأة كل حقوق الانتخاب ، وكل حقوق لتبابة دفعة واحدة ، ولا احتاج الاعتراف لها بحق منها بعد حق إلى انتظار عشرات السنين ، وموالاته الطلب من أواخر القرن التاسع عشر

إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، في أسبق البلدان إلى إجابة المطالب النسوية وإعداد المرأة لها بالتعليم ومباشرة الأعمال .

\*\*\*

وتعتبر الدساتير الديمقراطية آخر المراحل التي شرعت للمرأة معاملة حديثة قائمة على المبادئ الفكرية ، ولكنها قامت في الواقع على إجراءات الضرورة ، ولم تقم على تقدير عادل للكائن الحي في قيمته الإنسانية ، ووظيفته النوعية التي بنيت عليها معاملة القرآن الكريم ، قبل عصر الديمقراطية وتقبل مطالبة النساء والرجال معا بحقوق الانتخاب أو حقوق النيابة ..

فالانقناع القوي الذي تمكنت به المرأة من استجابة مطالبها في الدساتير الحديثة إنما هو احتياج الساسة إليها في المصانع والمعامل عند نشوب الحرب العالمية ، وانصراف العاملين من الرجال إلى ميادين القتال ، وبمثل هذا الانقناع تكن العمال الرجال ، وتمكن أبناء الأجناس المحرومة ، من تحقيق مطالبهم بعد إنكارها تارة والمراوغة فيها تارة أخرى ..

وهذا وأشباهه بعض ما عنيناه باختلاف القواعد والمبادئ التي تصدر عنها الشريعة القرآنية ، وتصدر عنها سائر الشرائع في معاملة المرأة . تلك شريعة الحق للحق ، وشريعة الحق بمقدار مصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة الإنسانية ، وهذه شرائع الضرورات والاجراءات التي تترن الأمور بميزانها المقلب الجراف .

وقد مضت حقوق الاجراءات هذه شوطا آخر بعد شوط الدساتير الديمقراطية ، وهو الشوط الذي ذهب إليه أتباع المادية الاقتصادية ، ودعاة الهدم المطلقة على كل نظام اجتماعي وأوله نظام الأسرة والبيت . هؤلاء الماديون الاقتصاديون يجرون على ديدنهم في توزيع الحقوق ، بمقدار ما فيها من الاستثارة والاعراء بالفوضى والعصيان ، وحقوقهم التي يغدقونها على المرأة لا تشرفها ولا تستحق منها الغبطة والرضوان إن نظرت إلى معناها ، فإنهم لم يهبوا لها المساواة الا بعد انكارها ..



المزايا وهبوطهم بالقيم الإنسانية إلى حضيض لا ترتفع فيه قيمة ، ولا يطوئيه رأس على رأس ، ولا يأذن بشيء غير المساواة بين أعظم إنسان وأتفه مخلوق من ضعفاء العقول والأخلاق . فالمرأة في دعوتهم سواء ، لأن كل شيء سواء ، ولأنه لا يوجد في الخلق غير هذا السواء .  
فصاواتهم قائمة على التجريد من المزايا ، لا على الاعتراف والتسليم بالمزايا المحرومة ، وتوأمها السلب والهدم ، ولا توأم لها على الاعطاء والبناء ..

و دستور هذه الطسفة المادية الاقتصادية ، أن الأحياء جميعا سواء في الصفات ، وأن الفوارق إنما تعرض لهم من البيئة والظروف ، وعندهم أن البيئة والظروف في العالم الإنساني هما كفتان مرادفتان لعوامل الإنتاج .  
وكل هذا من الحاجة الخاوية انني لا نقول نسيئا نافعا لأنها لا تقول ، ولا تصرف ، ما هي جميع العوامل الظاهرة والخفية التي تؤدي إلى تعدد الفوارق بين الأحياء .

فهذه الفوارق محسوبة مدركة في كل مكان وفي كل شيء ، وفي الأرض ، حيث يعيش الإنسان ويعيش معه سائر الأحياء : أو في السماء حيث تجول الأجرام السماوية في كل مجال .

وتنظر إلى السماوات الفساح ، فلا ترى فيها نجمين اثنين يتشابهان في الحجم ، والسرعة ، وقوة الاضاءة ، وثقلته الجو ، وفعل الجاذبية ، وقدم النشأة والدوران .

وعلى الشجرة الواحدة التي تسقى بماء واحد ، وتتلقى النور من جو واحد ، تنظر إلى فرع من نروع الغصن الكثيرة فلا ترى عليه ورقتين اثنتين تتشابهان في صبغة اللون ، أو في رسم الشكل ، أو في خطوط النقش ، أو في عدد الزوايا حول حوافها ، أو في صفة واحدة من الصفات التي تدرك بالحواس ، فضلا عن الصفات التي لا تدرك بغير الجاهر ومواد التحليل .

فهما يكن من معنى البيئة والظروف عند الماديين الاقتصاديين فهو شيء لا يحصر ، ولا يمتنع الفوارق بين الأحياء ، وكل ما يمنع هذه الفوارق

فهو شال في صميم التكوين ، يتغلغل إلى أعين الأعصاب في ورقة الشجرة ، وقطعة الخشب ، ودع ضمير الإنسان وعقل الإنسان

ولكن القول بمنع هذه الفوارق لازم للدعوة التي تهكم كل ثمة ، وتسوى القمم بالحضيض ، وعندئذ تنعم المرأة عندهم بالمساواة ، لأنه ما من شيء في الدنيا أقل من هذه المساواة ، لا لأن المساواة تطلها في مكان ترتفع إليه وكلها دعوات عند أصحابها لا حقيقة لها إلا أنها ذريعة من ذرائع التحريض والتهيج ، تسلط المفسدون بها من الرضى بمقدار ما تعجزهم إلى السخط والنقمة ، وفي سبيلها ينهدم - فيما انهدم من القيم الإنسانية - أشرف مكان تلوذ به المرأة النافعة ، وهو مكانها في الأسرة : وخبث الأسرة عند أعداء الزايا الإنسانية أنها نظام ينقل ميراث المزايا وآداب المعرف والعقيدة ، كما ينقل ميراث الأرزاق . ولا بد أن تكون نفاية خائفة حقا تلك المرأة التي تقصر بها آمالها الأنتوية دون التطلع إلى منزلة ربة الدار وأم البقي ، فلا يرفعها في نظر نفسها إلا أن تكون واحدة من قطيع الاناث !

\* \* \*

وتتلاقى مبادئ المعاملة التي تنالها المرأة من الحضارة الغربية ، منذ عهد الثقافة اليونانية إلى عهد الدساتير الديمقراطية . فليس هناك كبير تفاضل بين الاهتمام المشاع في حريم أثينا وجمهورية أفلاطون ، وبين مساواة المادية الاقتصادية ، التي ليس دونها شيء ، لأنها تنزل بالمساواة من القمة إلى الحضيض !

والعيب المشترك بين هذه المعاملات أنها ترجع إلى اعتبارات منفصلة عن تقدير المرأة على حسب حقيقتها الفطرية بمنزل عن مظالم المجتمع وأجراءات الحكم ، ومناورات السياسة

ويتفق جميعا بانتقضاء هذه الاعتبارات الموقوتة ، فلا بقاء بعدها لمعاملة دائمة غير المعاملة المستقرة على أساس الفطرة ومصلحة النوع كله : وهي المعاملة بالحسن والمعروف على منة المساواة بين الحقوق والواجبات ..

### الفصل الثالث عشر

#### مشكلات البيت

الأسرة وحدة اجتماعية تحتاج كغيرها من الوحدات إلى نظامها الخاص الذي تعمل عليه في جمع شملها ، وإصلاح شأنها ، وحل المشكلات والخلافات التي تعرض لأعضائها

ولكنها أحوج من سائر الوحدات إلى الدقة والحكمة في نظامها الخاص بها ، لأنه نظام يناسبها دون غيرها ، ولا يتكرر على مثالها في وحدة من وحدات المجتمع ، أو فئة من فئاته

فالشركة التجارية - مثلاً - وحدة اجتماعية ، لها نظامها الخاص بها ، وقد تكون لها أنظمتها المختلفة على حسب تأليفها ، ولا بد لها ولنظائرها جميعاً من روح المودة ، وصديق المعونة ، لصنع الانتظام وتحقيق المساحة المتبادلة ..

إلا أنها قد تعمل في أهم أعمالها على أرقام الحساب ، وشروط الاتفاق لتسيير تلك الأعمال وتيسيرها

أما الأسرة فلا ينبغي أن تعمل في علاقاتها على الشروط التي يفصل فيها وازع القضاء ، أو وازع الشرطة ، ولا مساك لها إن لم تتماكب بينها بنظام يعينها عن تحكيم القانون ، أو تحكيم الشرطة ، في كل خلاف يطرأ على علاقاتها ..

فإن الخلاف والوفاق في الأسرة يدوران على دوائر النفوس ، ولغات الشعور ، ولغات البشاشة والعبوس ، وقد يبدأ الخلاف وينتهي في لحظة ، وقد ينشأ في كل ساعة تتبدل فيها أذواق الطعام والكساء ، ودواعي الزيارة والاستقبال بين أهل والمصاحب . ولا يوجد بين الناس نظام عام يلجأ إليه المختلفون على أمثال هذه الأمور ، كلما طرأت في لحظة من لحظاتها ، وهي مما يطرأ في جميع الأوقات

كذلك لا تترك هذه الخلافات بنير ضابط يتداركها ، وينقح أبناء الأسرة عند احتياجهم إلى الانتفاع به في حينه  
فلا غنى لهذه الوحدة عن نظامها ، وأول مقتضيات انماة في نظام كل وحدة أن يكون لها رئيسا المسئول عنها  
ورئيس الأسرة المسئول عنها هو الزوج : عائل البيت وأبو الأبناء ، ومالك زمام الأمر والنهي فيه

إذا جاء الظل من هذا الرئيس ، فنتيجة هذا الظل كنتيجة كل ظل يصيب الوحدة من رئيسها : يزول الرئيس ، وتزول الوحدة ، ولكن لا يزول النظام ، ولا تزول الحاجة إليه . فان نظام الدولة لا يزول لظل رؤسائها ، ونظام المحاكم لا يزول لظل قضاتها ، ونظام الشركات لا يزول لعجز مديرها ، أو لخيانته واختلاله

نظام الأسرة باق ، وحاجته إلى الولي الذي يتولاه باقية ، وللذين هم في ولاية هذا الرئيس أن يحاسبوه إذن بحساب الشريعة العامة ، حيثما يجدى هذا الحساب

ولا جدال حول نظام الأسرة في حق الأب على أبنائه الصغار إذا خالفوه ، واستوجبوا عقابه ، فليس يقدح في هذا الحق من وجهته انعامه أن الآباء الصالحين قليلون ، وأنه ليس كل جزاء يوقعه الأب بأبنائه عدلا وصلا . وإنما مناط حقه على علاته أن الإناء أخطر من الظل في تنفيذه ، وأنه لا يوجد في العالم آباء مثاليون ولا أبناء مثاليون

وهذا هو بعينه مناط الحق في أمر الزوج والزوجة حول نظام الأسرة . فليس في تعاليم زوج مثالي ولا زوجة مثالية ، وليس تصرف الزوج بمصواب في كل حال ، ولا اعتراض الزوجة عليه بمصواب في كل حال . ولكن المصواب في كل حال أن يكون للوحدة الاجتماعية نظام ، وأن يكون للنظام رئيس يتولاه . . وإنها لحظة واحدة من ثلاث : أن يكون كل خلاف بين الزوجين سببا لانطلاق المرأة من بيتها ، أو أن يحضر القاضي أو الشرطة كل خلاف ويفصلوا فيه بالجراء ، أو أن يعهد إلى عائل البيت بتدارك الخلاف بوسائله بين

أحضان البيت ، وهو المسئول عما يجنيه وما يؤدي إليه ، إذا بلغ الكتاب أجله وتعدر الوفاق  
وأسلم الخطط الثلاث ، وأثر بها إلى المعقول والواقع ، هي خطة للقرآن الكريم . .

وتجمعها كلها هتان الآيتان من سورة النساء :

« والثلاثي تشاقون نشوزهن معظوهن وأهجرهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، إن الله كان عليا كبيرا . وإن حقت شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » الآية ٣٤ ، ٣٥

فالنميحة الحسنة أول ما يعالج به الرجل خلاقه مع زوجته ، فإن لم تنجح ، فالتقطعة في المنزل دون الانقطاع عنه . فإن لم تنجح عالمقوبة البدنية بغير إيذاء ، فإن خيف الشقاق فالتحكيم بين الطرفين من الطرفين ومن الضمان للزوجة في جميع هذه الخلافات أنها تملك أن تدفع عنها النشوز من زوجها إذا خشيت إعراضه : « وإن امرأة خافت من معلنها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير » . . . النساء ١٢٨ ،

وسبيل الصلح كسبيل الصلح الذي ينبأ إليه الزوج ، وهو التحكيم . . ويخطئ بعض المفسرين فيصيب أن العقوبة بالقطعة والهجر في المضاجع ، تروع المرأة بما ينالها من الايلاء الحسى ، وفوات المتعة الجسدية ، إذ كانت حكمة القرآن الكريم أبلغ من ذلك ، وأنفع في هذه الخومة الزوجية ، وإنما تردع هذه العقوبة المرأة لأنها تذكرها بالمقدرة التي توجب للرجل الطاعة في أعماق وجدانها ، وهي مقدرة العزم والارادة والغلبة على الدوافع الضية . وبهذه المقدرة يستحق الرجل من المرأة أن يطاع ، فلا تشمر بالفضاضة من تسليمها له بهذه الطاعة

قال الأستاذ رشيد رضا رحمه الله في كتابه « نداء للجنس اللطيف » :  
« أما الهجر فهو ضرب من ضروب التأديب لمن تحب زوجها ، ويشق عليها مجره إياها ، ولا يتحقق هذا بهجر المضجع نفسه ، وهو الفراش ، ولا بهجر

الحجرة التي يكون فيها الاضطجاع ، وإنما يتحقق بهجر في الفراش نفسه ، وتعتمد هجر الفراش أو الحجرة زيادة في العقوبة لم يأذن بها الله تعالى . وربما يكون سببا لزيادة الجفوة ، وفي الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المضجع والبيت الذي هو فيه ، لأن الاجتماع في المضجع هو الذي يهيج شعور الزوجية ، فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، ويؤزل اضطرابها الذي أثارته الحوادث قبل ذلك . فإذا هجر المرأة وأعرض عنها في هذه الحالة رجا أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسى إلى سؤاله عن السبب ، ويهبط بها من نظر المخالفة إلى صلف الموافقة ..

والذى نراه - وذكرناه في كتابنا عن عبقرية محمد - أن الأستاذ رحمه الله قد أخطأ المراد الدقيق في هذه العقوبة النفسية ، وأن الحكمة في إثارتها أعقق جدا من ظاهر الأمر كما رآه الأستاذ . فأبلغ العقوبات ولا ريب هي العقوبة التي تمس الإنسان في غروءه ، وتشككه في صميم كيانه : في المزية التي يعتز بها ويحبها منط وجوده وتكريسه . والمرأة تعلم أنها ضعيفة إلى جانب الرجل ، ولكنها لا تأسى لذلك ما علمت أنها فاتتة له ، وأنها غالبته بفتنتها ، ونادرة على تعويض ضعفها ، بما تبعثه فيه من شوق إليها ورغبة فيها . فليكن له ما شاء من قوة فلها ما تشاء من سحر وفتنة ، وعزائها الأكبر عن ضعفها أن فتنتها لا تقاوم ، وحسبها أنها لا تقاوم بديلا من القوة والصلابة في الأجساد وانعقول . فإذا قاربت الرجل مناجعة له ، وهي في أشد حالاتها إغراء بالفتنة ثم لم يبالها ، ولم يؤخذ بسحرها ، فما الذى يقع في وفورها ، وهي تهجس بما تهجس به في صدرها ؟ أفوات سرور ؟ أحنين إلى السؤال والمعاناة ؟ كلا .. بل يقع في وفورها أن تشك في صميم أثرنتها ، وأن ترى الرجل في أقدر حالاته جديرا ببيتها وإذعانها ، وأن تشعر بالضعف ثم لا تنزعزى بالفتنة ولا بغلبة الرغبة . فهو مالك أمره إلى جانبها ، وهي إلى جانبه لا تمك شيئا إلا أن تتقرب إلى التسليم ، وتفر من هوان سحرها في نظرها قبل فرارها من هوان سحرها في نظر مضاجعها . فهذا تأديب نفس وليس بتأديب جد . بل هذا هو المصراع الذى تتجرد فيه الأننى من كل سلاح . لأنها جربت أمضى سلاح في يديها ، فارتدت

بعده إلى الهزيمة التى لا تكابر نفسها فيها .. فانما تكابر ضعفها حين تلوذ بفتنتها ، فإذا لاذت بها فخذلتها ، فإن يبقى لها ما تلوذ به بعد ذاك . ومننا حكمة العقوبة البالغة التى لا تقاس بقوات متعة ، ولا باغتنام لومة ، لتحديث والمعابشة .. إنما العقوبة إبطال العصيان ، ولن يبطل العصيان بشئ . كما يبطل باحساس العاصى غاية ضعفه ، وغاية قوة من يعميه ، والهجر للمضجع هو بمثابة الرجوع إلى هذا الاحساس ..

ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هذه العقوبات جميعا ، فيما خلا العقوبة البدنية ، وهو - فيما يبدو لأيسر نظرة - اعتراض متجمل في غير فهم وعلى غير جدوى ، ونس هذا الاعتراض بانجائز إلا على وجه واحد .. وهو أن العالم لا تخلق فيه امرأة تستحق لتأديب البدنى ، أو يصلحها هذا التأديب . وأنه لسخف يجوز أن يتحذق به من شاء على حساب نفسه ، إظهارا لدعوى الفخوة والفروسة في غير موضعها . وليس بانجائز أن يتحذق به على حساب الشريعة أو الطبيعة ، ولا على حساب تبيان الأسرة وكيان الحياة الاجتماعية ..



إن المقام مقام عقوبة بل مقام العقوبة بعد بطلان النصيحة وبطلان تقطيعه . ولم يخط العالم الإنسانى رجالا ونساء ممن يعاقبون بما يعاقب به المذنبون ، فما دام في هذا العالم امرأة من ألف امرأة تصلحها العقوبة البدنية ، فالشريعة التى يفوتها أن تذكرها ناقصة ، والشريعة التى تؤثر عليها هدم الأسرة مقصرة ضارة ، واللغة بهذه الحذائق نفاق رخيص ، والتماس للسمعة الباطلة بأخيت أثمانها . وقد أجازت شرائع عقوبة الأبدان جنود ، ولها مندوحة عنها بقطع الوظيفة ، وتأخير الترقية والحرمان من الأجازات والحريات ، فإذا امتنع العقاب بغيره لبعض النساء ، فلا غشامة على النساء جميعا في إباحتها . وما يقول عاقل إن عقوبة الجناة تغض من لأبرياء ، وإلا لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع القوانين ..

وسرى فيما يلى من بيان القيود التى أحيطت بها هذه العقوبة أنها في حكم الاسلام جد كريمة ، وما أبيحت إلا لاتقء ما هو أكره منها ، وهو الطلاق ..

## الفصل الرابع عشر

### القرآن والزمن

بقى القرآن الكريم في العالم الاسلامي نحو ألف وأربعمائة سنة قوة عاملة يعتصم بها في إقباله وإدباره ، وفي عزته وانكساره ، بل كان هو القوة العاملة التي نفعته حين غارقت جميع القوى التي تنفتح بها الأمم ، فكان له قوة تعينه على التقدم والنماء ، كما كان له قوة تعينه على الثبات والمقاومة . وابتلى المسلمون في أيام ضعفهم بسطوة الظالمين فيهم ، وعداوة القادريين عليهم ، فلا تعرف دولة من الدول الطاغية المتغلبة ثم تفتح بلدا من بلدان المسلمين ، أو تدخله بالحيلة والمكيدة ، ولا تعرف لهذه البلاد المغلوبة قوة تعود بها ، وتابى عليها أن تسلم بالعزيمة ، وتنهزم في جوف الدول المحيطة بها ، غير إيمانها بهذا الكتاب : إن الايمان بالقرآن وقبول الخضوع لغير رب العالمين ، نقيضان لا يجتمعان في قلب إنسان ..

ونحن اليوم ننظر إلى الدول الغالبة ، فلا نرى لأينائها حيرة أشد من حيرتهم في البحث عن الايمان الموجه والعقيدة الراجية : كلهم يريدون أن يستقروا على أمل في الحياة ، وعلى فكرة واثقة بالعمل الصالح ، والرجاء الموفق ، والسعى المطمئن إلى هداه ، وإلى المصير وإن كان لا يراه .

وعندئذ نحن هذا الايمان الموجه وهذه العقيدة الراجية : عندنا الايمان متأملا ، والعقيدة ناجية من تجارب الزمن ، مختبرة بالحن والشدائد ، صالحة لكل أمس ، كان في يوم من الأيام غدا مجهولا ، قبل أن يماط عنه حجاب الغيب . صالحة لكل غد نستقبله ونجهله اليوم ، ولكننا لا نجهل أن الايمان فيه قوة وأن ديننا يمتحننا تلك القوة ، وأتينا على سنة القصد - على الأقل - حين نفيد مما في أيدينا ولا نفبذه جزافا لنبحث عن سواء ، وقد جرب غرنا سواء حيث اضطرته فاقه العقيدة إلى التجربة المجهولة ، ناذا هو في طريق العقيدة على غير اعتقاد ، وإذا هو يشد الرحال ليبحث عن الزاد ، ولا راحة بغير زاد .



افظا لنا في أمسنا ، فما لنا لا نحفظه في يومنا ؟ وماذا ينكر اليوم أو القدر منه ، وهو يسير من قوة ويحدده من عشار ؟

! دين الانسان الذي يستقبل رب حيث يكون ،  
" وجه الله ، ومتى ولتى فثم وجه الله ، وثم " كل سماء وكل منزل وكل حين

يعيش اليوم كما عاش بالأمس ، بل يعيش في يومه به الدابر ، لأن الأمس قد كن أمس هذا لا يلتقي علم وعلم ، وأما « العالمون » فانها نض عليه سنون

\*\*\*

الإنسان الحر في كل زمن ، وأعضاء حقه مقترنا ، دساتير السلطان والمال ، ولا على أصوات بان مسئول يملك حقه وواجبه بشفاعة واحدة دينه قبيدعه ، بعض عنه ، بل سبقه دينه وجوههم في الدينه قيودعه ويعرض للفرائض ( واضربوهن ) ضربا غير مبرح ولا شائن ( فإن أطعتمكم في المضجع يوم أطول صد سبقه من عهد فلا تبخوا ) فلا تطلبوا ( عليهن سبيلا ) في العصب ( إن الله كان عابيا ) أغنى يثبت ويستقر من النساء من يثبت ويستقر

ن فيه حائل بينه  
عن هذا الجمود .  
ين والجاهلين مئات  
ر ، وليس عليه من

كتابهم أن يتنبؤوا ، ولا هو بمنافع أحدا يتلوهم أن يتغير جهده من التغير ، كيفما كان تغير الفهم والشعور في هذه الأمور وعلى هذا المثال نحفظ بالقرآن ، ونحفظ بالزمن ، ونعبر مئات السنين في بنسج صفحات ولا يزال في الأمد متسع لأخرى من مئات السنين ..  
ونختار للمقابلة بين التفسير آخر الآيات التي استشهدنا بها لشريعة القرآن في معاملة المرأة ، وهي آيات النشوز في سورة النساء ، نبذوها بابن عباس ونقمتها باللائمة من أبناء القرن الثالث عشر ، ولم يخالفهم من ظهر بعدهم من المفسرين إلى هذه الأيام

\*\*\*

« ... فالمصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعتمكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا ، وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاها يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا .. » النساء ٣٤ ، ٣٥  
قال ابن عباس : (١)

« ( فعظوهن ) بالعلم والقرآن ( اهجروهن في المضاجع ) حولوا عنهن وجوههم في الدينه قيودعه ويعرض للفرائض ( واضربوهن ) ضربا غير مبرح ولا شائن ( فإن أطعتمكم في المضجع يوم أطول صد سبقه من عهد فلا تبخوا ) فلا تطلبوا ( عليهن سبيلا ) في العصب ( إن الله كان عابيا ) أغنى يثبت ويستقر من النساء من يثبت ويستقر

وجاء فمن ولا يفهمه زمن . وأن يكره تفسير الطبري (٢) المتوفى سنة ٣١٠ هـ :

« وأما الأكرمان . وتنزه دين القرآن وروهن في المضاجع » حدثنا الثني بعد إسناد .. قال :

لا يهجرين يننظم لآتين من أعارفها إلا في البيت في المضجع ، ليس له أن يهجر في كلام ولا شيء إلا في الفرائض المؤمن بالله في كل عصر .. فلا يكلفها أن تحبه ، فإن قلبها ليس في يديها ، ولا معنى

القياس من تفسير ابن عباس لأبي طاهر محمد بن يعقوب

البيان عن تأويل آي القرآن : تأليف أبي جعفر محمد بن جرير

للهمجر في كلام العرب ، إلا على أحد ثلاثة أوجه ، أحدهما هجر الرجل كلام الرجل وحديثه ، وذلك رفضه وتركه ، يقال منه : هجر فلان أهله يهجرها هجرا وهجرانا . والآخر الاكثار من الكلام بترديد ، كهيئة كلام الهازي ، يقال منه : هجر فلان في كلامه يهجر هجرا ، إذا هذى ، ومدد الكلمة ، وما زالت تلك مجرأه وأمجريه ، والثالث هجر البعير . إذا ربطه صاحبه بالهजार ، وهو حبل يربط في حقوبها ورسفها

قال حيان : حدثنا ابن المبارك . قال : أخبرنا يحيى بن بشر سمع عكرمة يقول في قوله : « واضربوهن » ضربا غير مبرح قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « واضربوهن إذا عصيكن في المعروف ، ضربا غير مبرح »

« فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن » سبيلا » يقول : « فإن أطاعتك فلا تبغ عليها المال »

وجاء في تفسير الزمخشري (١) المتوفى سنة ٣٥٨ هـ « نشورها أو نشوصها أن تعصى زوجها ولا تطعن إليه وأمله الانزعاج ( في المضاجع ) في المراقدة أي لا تداخلوهن تحت اللحف ، وهو كناية عن الجماع وقيل هو أن يوليها ظهره في المضجع وقيل في المضاجع في بيوتهن التي يبتن فيها أي لا تبايتوهن . وقرئ في المضجع والمضطجع وذلك لتعرف أحوالهن وتحقق أمرهن في النشور أمر بوعظهن أولا ثم مجرائهن ثم بالضرب إن لم ينجع فيهن الوعظ والهجرا ن وقيل معناه أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهजार وهذا من تفسير الثعلب وتالوا يجب أن يكون ضربا غير مبرح لا يجرحها ولا يكسر لها عظما ويتجنب الوجه . وعن النبي صلى الله عليه وسلم « علق صوتك حيث يراه أهلك » وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه - كت رابعة أربع نوبة عند الزبير بن العوام فإذا غضب على إحداها ضربها بعد المشجب يكسر عليها ويروي عن الزبير أبيات منها :

(١) تفسير أبي القاسم بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري

« ولولا بتوها حولها لخطبتها »

( فلا تبغوا عليهن سبيلا ) فإذا لم أعصه التمسك بالهजार

والتجنى و  
الطاعة وا

وجاء  
« الم »

والنخعي و  
والهجر في ا  
وغيره . و  
ويعنده »

ونأى عنه  
والشعبي و  
واختاره ا  
كما تقول

قلت هـ  
للزواج فذلك

منها ، في  
القبيح من ال  
قال معناه

في بيوتهن  
البعير وهو

الموضع نظ  
فقال : يا ا

التأويل حد  
أتت الزبير

عليها وعلى ضربها ، فمقدّم  
وكانت المرأة أحسن انتقاء ،  
فشكت إلى أبيها أبي بكر  
فإن الزبير رجل صالح ، ولعله  
إذا ابتكر بامرأة تزوجها في  
مع فعل الزبير على هذا  
شهر ، كما فعل النبي  
إلى عائشة ، وتظاهرتا إليه  
غفرا للمولى

« الثامنة : ( واضربوهن  
بالحجران ، فإن لم ينجعا فإ  
على توفية حقه . والضرب  
وهو الذي لا يكسر لها  
المقصود منه الصلاح لا غ  
وكذلك القول في ضرب الم  
صحيح مسلم : « اتقوا الله  
واستطلمت فزوجهن بكلمة  
تكرهونه . فإن فعلن فاضرب  
حديث جابر الطويل في الحج  
من الأقارب والنساء والأجاء  
عن عمرو بن الأحوص أنه سم  
وسلم فحمد الله وأثنى عليه  
خيرا فانهن عوان عندهن  
بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فإ

مبرح فإن أظعنكم فلا تبغوا عيونهن سبيح . « إن عد على نسيم حد  
ولنساءكم عليكم حقا : نأما حقمكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم  
أحدا تكرهن ، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحقن عليكم  
أن تصفوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » . قال : حديث حسن صحيح

ساء إذا عمينكم في معروف ضربا غير مبرح » قال عطاء :  
اس ما الضرب غير المبرح ، قال : بالسواك ونصوه . وروى  
لله عنه ضرب امرأته فمزل في ذلك فقال : سمعت رسول الله  
يه وسلم يقول : « لا يسأل الرجل فميم ضرب أهله »

ة : قوله تعالى : « فإن أظعنكم » أي تتركن الفشور ( فلا  
بيلا ) أي لا تبغوا عليهن بقول أو فعل . وهذا نهي عن  
تقرير الفضل عليهن ، والتمكن من ذلهن . وتبيل : المعنى  
عب لكم فإنه ليس بالهين

تفسير النسفي (١) المتوفى سنة ٨٧١٠ هـ :

بررهن في المضاجع ( في المراتد أي لا تدخلوهن تحت اللحف  
عن الجماع أو هو أن يوليها ظهره في المضجع لأنه لا يقل عن

من ضربا ) غير مبرح . أو بوعظهن أولا ثم بهجرانهن في  
م بالضرب إذا لم ينجع فيهن الوعظ والهجران . ( فإن  
، الفشور ( فلا تبغوا عليهن سبيلا ) فاذيلوا عنهن التعرض  
هو من بغيت الأمر أي طلبته أي إن علت أيديكم عليهن  
نذرتكم عليكم أعظم من قدرتكم عليهن فاجتنبوا ظلمهن .  
كان عليا كبيرا ) وإنكم تعصونه على علو شأنه وكبرياءه  
توبون فيتوب عليكم . فأنتم أحق بالمغو عن يجنى عليكم

تفسير ابن كثير (٢) المتوفى سنة ٧٤٤ هـ :

(١) تفسير عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي « مدارك التنزيل وحقائق  
أصول » .

(٢) تفسير الإمام عماد الدين أبي الغداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي .

« واهجروهن في المضاجع » وقال علي بن أبي طلحة أيضا عن ابن عباس يعظها فإن هي قبلت وإلا هجرها في المضجع ولا يكلمها من غير أن يود نكاحها وذلك عليها شديد . وقال مجاهد والشعبي وإبراهيم ومحمد بن كعب ومقسم وقتادة . . . الهجر هو ألا يضايعها وقال أبو داود حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا حماد بن مسلمة عن علي بن زيد عن أبي مرة الرقائبي عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( فإن خفتن شوزهن فاهجروهن في المضاجع ) قال حماد يعني النكاح . وفي السنن والمسند عن معاوية بن حيدة القشيري أنه قال : « يارسول الله ما حق امرأة أحدنا عليه » قال : « أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تحجر إلا في البيت » وقوله واضربوهن إذا لم يرتدعن بالموعظة ولا بالهجران فلكم أن تضربوهن ضربا غير مبرح كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع : « واتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوان ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح وإن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وكذا قال ابن عباس وغير واحد ضربا غير مبرح قال الحسن البصري يعني غير مؤثر . قال الفقيه هو ألا يكسر فيها عفا ولا يؤثر شيئا . وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يهجرها في المضجع فإن أقبلت وإلا فقد أذن الله أن تضربها ضربا غير مبرح ولا تكسر لها عظاما فإن أقبلت وإلا فقد أحل الله عنها الفدية وقال سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي دؤاب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا تضربوا إماء الله » فجاء عمر رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : زارت النساء على أزواجهن فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضربهن فأطاف بأل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشتكين أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد أطاف بآل محمد نساء كثير يشتكين أزواجهن ليس أولئك بخياركم » رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه وقال الإمام أحمد حدثنا سليمان بن داود يعني أبا داود الطيالسي حدثنا ابن عوانة عن داود الأودي عن عبد الرحمن السلمي عن

الأشعث بن قيس قال : « ضفت عمر رضي الله عنه فقتل امرأته فضر بها فقال : « يا أشعث احفظ عني ثلاثا حفظتهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا تسأل الرجل نيم ضرب امرأته ولا تنم إلا على وتر ونسي الثالثة وكذا رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن حديث عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة عن داود الأودي . وقوله تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » أي إذا أطاعت المرأة زوجها في جميع ما يريد منها مما أباحه الله له منها فلا سبيل له عليها بعد ذلك وليس له ضربها وهجرانها وقوله : « إن الله كان عليا كبيرا » تهديد للرجال إذا بغوا على النساء بخير سبب فإن الله العلي الكبير وهو منتقم ممن ظلمن وبغى عليهن » جاء في تفسير الألوسي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ :

« ( واهجروهن في المضاجع ) أي مواضع الاضطجاع : والمراد انكرهن منفردات فمضاجعهن فلا تدخلوهن تحت اللحف ولا تدسروهن فيكون الكلام كتابة عن ترك جماعهن وإلى ذلك ذهب ابن جبير : وقيل : المراد اهجروهن في الفرائض بأن تولوهن ظهوركم فيه ولا تلتفتوا إليهن ، وروى ذلك عن ابن جعفر رضي الله تعالى عنه ولعله كتابة أيضا عن ترك الجماع وقيل : المضاجع المجابت أي اهجروا حجرهن ومطن مبيتتهن ، وقيل : ( في ) للسببية أي اهجروهن بسبب المضاجع أي بسبب تخلفهن عن المضاجعة وإليه يشير كلام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيما أخرجه عنه ابن أبي شيبة من طريق ابن الضمى ، فالهجران على هذا بالمنطق ، قال عكرمة : بأن يغلف لها القول ، وزعم بعضهم أن المعنى أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهजार ، وتعبه الزمخشري بأنه تفسير الثقل ، وقال ابن المنير : لعل هذا المفسر يتأيد بقوله تعالى : ( فإن أطعنكم ) فإنه يدل على تقديم إكراه في أمر ما ، وقريب المضاجع ترشد إلى أنه الجماع ، فأطلق الزمخشري لما أطلقه في حق هذا المفسر من الإفراط انتهى ، وأظن أن هذا لو عرض على الزمخشري لنظم قائله في سلك ذلك المفسر ، ولعله تركه من التفريط ، وقرئ في المضجع « واضربوهن » يعني ضربا غير مبرح كما أخرجه ابن جرير عن ججاج عن

(١) تفسير أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي « روح المعاني »

رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفسر غير المبرح بالألا يقطع لصا ولا بكسر عظماء وعن ابن عباس أنه الضرب بالسواك ونحوه والذي يدل عليه السياق والقريضة العتلية أن هذه الأمور الثلاثة مترتبة فإذا خيف نشوز المرأة تنصح ، ثم تهجر ، ثم تضرب .

إذ لو عكس استتمنى بالأشد عن الأضعف ، وإلا فالواو لا تدل على الترتيب وكذا الفاء « معطوهم » لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع فالقول بأنها أظهر الأدلة على الترتيب ليس بظاهر ، وفي الكنف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجزئة مختلفة في الندة والضعف مترتبة على أمر مدرج فانما النقص هو الدال على الترتيب

هذا وقد نص بعض أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة والزواج يريدان ، وترك الإجابة إذا دعاها لفرائشه ، وترك الصلاة - في رواية والغسل والخروج من البيت إلا لعذر شرعي ، وقيل : له أن يضربها متى أغضبته ، فمن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها - كنت رابعة أربع نسوة عند الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه فإذا غصب على واحدة منها ضربها بعود المشجب حتى يكسره عليها ، ولا يخفى أن تحمل أذى النساء والمبرع عليهن أفضل من ضربهن إلا اداع قوى ، فقد أخرج ابن سعد والبيهقي عن أم كلثوم بنت الصديق رضي الله تعالى عنه قالت : « كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم شكوهن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلى بينهم وبين ضربهن ثم قال : « ولن يضرب خيلوكم »

جاء في تفسير الشيخ الجاوي (١) المتوفى في القرن الثالث عشر : « وأجروهن في المضاجع » أي حولوا عنهن وجوهكم في المراقب فلا تدخوهم تحت اللحف إن علمتم النشوز ولم تنفعهن النصيحة . « واضربوهن » إن لم ينجع الهجران ضربا غير مبرح ولا شائنا والأولى ترك الضرب ، فإن ضرب فالواجب أن يكون الضرب بحيث لا يكون مفضيا إلى الهلاك . بأن يكون مفرقا

على البدن ، وبالألا يكون له موضع واحد والألا يوالى به وأن يبقى الوجه وأن يكون بمنديل ملفوف .

وجاء في تفسير الأستاذ الامام المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ (١) أن مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر في العقل أو الفطرة فيحتاج إلى التأويل ، فهو أمر يحتاج إليه في حال فساد البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة . وإنما يباح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، وإذا صلحت البيئة وصرن يعقلن النصيحة ويستجبن للوعى ، أو يزدجرن بالهجر . فيجب الاستئذان عن الضرب ، فلعل حال حكم يناسبها في الشرع ، ونحن نأمورون على كل حال بالرفق بالنساء واجتناب ظلمهن ، وأمسكن بمعروف . أو تسريحهن بإحسان ، والأحاديث في الرمية بالنساء كثيرة جدا

أقول ومن هذه الأحاديث ما هو في تقبيح الضرب والتفجير عنه ، ومنها حديث عبد الله بن زمعة في الصحيحين قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيضرب أحدكم امرأته ، كما يضرب العبد ثم يجامعها في آخر الليل » وفي رواية عائشة عن عبد الرزاق : « أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد ، يضربها أول النهار ثم يجامعها آخره » يذكر الرجل بأنه إذا كان يعلم من نفسه أن لا بد له من ذلك الاجتماع والاتصال انفاص بامرأته وهو أقوى وأحكم اجتماع يكون بين اثنين من البشر ، يتصد أحدهما بالآخر اتحادا تاما فيشترك منهما بأن ملته بالآخر أقوى من صلة بعض أعضائه ببعض . إذا كان لا بد من هذه الصلة والوحدة التي تنفصها الفطرة ، فكيف يليق به أن يجعل امرأته ، وهي كنفه ، مهينة كهيئة عبده ، بحيث يضربها بسوطه أو يده ، حقا إن الرجل الحي الكريم ليتجافى به طبعه عن مثل هذا الجفاء ، ويأبى عليه أن يطلب من الاتحاد بمن أنزلها منزلة الإماء ، فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقال في تشنيع ضرب النساء ، وأذكر أنني هويت إلى معناه العالي قبل أن أطلع على لفظه الشريف ، فكتبت كلما سمعت أن رجلا يضرب امرأته أقول يا لله العجب ، كيف يستطيع الإنسان



« والنساء على قسمين : صالحات مطيعات لله قائمات بحقوق الأزواج ، وعاصيات ناشزات لا يعطن أزواجهن » . فالقسم الأول أمره معلوم . أما الفريق الثاني فابتدئوا بوعظه فإن لم ينجح الوعظ فاهجروهم في المصاحج ولا تبيتوا معهم ليأتيين ، فإن لم يأتين فاضربوهن ضربا غير مبرح ، وإياكم ومخالفة هذا الترتيب فالوعظ يتلوه الهجر ، والهجر يتلوه الضرب ، فمن أطاعت واعتدلت فانسوا ذنبها ولا تذكروه البتة لأن الله فوقكم كما أنكم فوق النساء مقاماً وقدره . فإن تبن من الذنب فلا تعتدوا به لكم من القدرة عليهن ، والله أقدر عليكم من قدرتكم عليهن ، وإن خفتم خلافاً بينهما فابشروا رجلين يصلحان للحكومة أحدهما من أهله والآخر من أهلها وهما أدري بأحوالهما ليوفقا بينهما ، فهذا قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء » فهم كالولاية . والنساء كالرعية « بما فضل الله بعضهم على بعض » بسبب تفضيله الرجال على النساء ، بما هو معلوم مما تقدم « وبما أنفقوا من أموالهم » كالمهر ونفقة ، ومن قسمان : مطيعات . وعاصيات « فالصالحات نائبات » مطيعات لله « حافظات للغيب » يحفظن ل غيبة أزواجهن ما يجب أن يحفظ في النفس والمال : « بما حفظ الله » أي بسبب حفظ الله لهن حيث حثن ورغبهن بالوعد وأذرن وخوفهن بالتهديد ووقفن لحفظ أسرار الزوج وللعفة ومراعاة ما يجب عليهن مراعاته في غيبته من أعراضهن وأموال الأزواج ، فنعته عليه الصلاة والسلام : « خير النساء امرأة إن نظرت إليها سرك ، وإن أمرتها أطاعتك ، وإن غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها » وتلا الآية . فاما القسم الثاني وهن العاصيات ، فقال فيهن : « واللاتي يخافون نشوزهن » أي عصيتهن وترفعهن عن مطاوعة الأزواج فعضوهن واهجروهن في المصاحج » . « واضربوهن فإن أضعفكم فلا تبيتوا عليهن سبيلا » بالتوبيخ والإيذاء ، فإن النائب من الذنب كمن لا ذنب له ، « إن الله كن عليا كبيرا » ، وهذه المأني قد قدمناها هنا ، وقوله « وإن خفتم شقاق بينهما » أي خلافا بين المرأة وزوجها وإضافة الشقاق إلى البين على حد قولهم : نصاره صائم ، وليله نائم والحكم الوسط الذي يصلح للحكومة والإصلاح وكون الحكيم من أهله وأهلها أفضل ، ولا يمنع أن يكون من الأجانب ، وإرسال الحكيم من قبل الحكم أو من قبل الزوجين أو من قبل مائتي الأداة ، وللحكيم أن يجريا الخلع

بلا إذن من الزوجين إن رأيا الإصلاح فيه عند مالك ، وعند غيره لا يليان جمعا ولا تفريقا إلا بإذن الزوجين .  
واعلم أن لإرادة الحكيم دخلا في تحقيق الصلح كما قال : « إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما » إن يرد الحكمان إصلاحا يوفق الله بين الزوجين ، أو بين الحكيم في إتمام الصلح . وليس للحاكم أن يبيت عدلين ويجعلهما حكيمين عند الشائسي . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه جاءه رجل وامرأة ومع كل واحد منهما فئة من الناس ، فقال لعلام شأن هذين ؟ قالوا وقع بينهما شقاق ، قال علي : « فبعتوا حكما من أهله وحكما من أهلها » ثم قال للحكيم : « اتدريين ما عليكما : إن رأيتما أن تجمعا جمعتما ، وإن رأيتما أن تفترقا ففرقتما » الخ ..  
فأعجب للمسلمين في حصر والشام . وكثير من بلاد الاسلام كيف غفلوا عن بعث الحكيم .

### تعقيب

تسلمنا - في الشرق - قضية المرأة حيث انتهت في الغرب بعد تاريخ طويل يخالف تاريخها في مطالعه ونهايته ، كما يخالفه في مجراه

تاريخ هذه القضية في الغرب متقل بما حمل من جهالة الوثنية ، وخرافة القرون الوسطى ، ومعارك الدين والدولة في القرون المتأخرة ، وليس بأهونها ولا أسلمها معركة النضال على حرية الفكر وحرية الانتخاب ..

وظفرت المرأة الغربية ببعض الرعاية منذ القرن التاسع عشر ، فكانت من قبيل تلك الرعاية التي سببناها بضرورة الاجراءات أو بحلول الادارة الحكومية : شأن المرأة في ذلك شأن المطالبين بالحرية الديمقراطية أجمعين . إنما ظفروا بها بعد عصر الصناعة على الخصوص ، لأنهم توسلوا إليها باستغلال حاجة المجتمع إليهم في المانع ومرافق المدن الاقتصادية ، ولم يظفروا بها حقاً « إنسانياً » ملائماً للإنسان حيث كان ، لأنه المخلوق العاقل المسئول بين يدي الله

والمرأة الغربية لم تظفر بتلك الرعاية لأنها حق تملكه المرأة في كل بيئة ، بل كان ظفرها بها ثمرة لنزاع طويل على الحقوق المهضومة ، شاركت فيه المتنازعين طرفاً آخر كما يقول المتنازعون في قضايا القانون حق الرعية مع الراعي ، حق الزارع مع صاحب الأرض ، حق العامل مع صاحب المال ، حق الفكر مع رجل الدين ، حق الأحرار المجددين مع المحافظين الجامدين ، بل حق الأبناء مع الآباء ، وحق الجيل الناشئ مع الجيل القديم ..

هذه المرأة ليست بالمرأة المسلمة ولا بالمرأة الشرقية ، في ماضيها وفي حاضرها ، ولا في مستقبلها

تلك امرأة تجرى بها المقادير إلى نهايتها  
أما نحن في الشرق فالمرأة لها قضيتها الشامة غير تلك القضية : قضية ثابتة لأنها لا تنسى المرأة في ذاتها بعباطفها وأخلاقها ، ولا تنسى المرأة وهي جنس يقابل الجنس الآخر بشكوئيه واستعداده ، ولا تنسى المرأة

بوظيفتها في الأسرة ، ولا بوظيفتها في الحياة العامة كما دعها المسلحة  
إيها ..

وهذه المرأة بحقوقها وواجباتها منذ أدركتها شريعة الإسلام لا تتقاضى  
حقا ولا تتلقى واجبا من مخالف الفتنة الجامعة ولا من برائن المنع الشحيح ،  
وإنما هي ملزمة هذه الحقوق وهذه الواجبات لأنها من خلق الله ، على  
تساوي المساواة العادلة بين الحقوق والواجبات

ولقد يسوغ في شريعة العقل وشريعة القانون أن يتنازع أصحاب  
الحقوق جميعا إلا الحق الذي يتنازعه النساء والرجال فإنهما جنسان لا ينفصلان  
ولا يخلق أحدهما إلا وهو شطر وله بقية ، ولا سبيل إلى انفرداد بينهما  
في تركيب الطبيعة ولا في وظيفة النوع . فإذا انفردا في تكاليف المجتمع فلك  
علامة الظل والانحراف ، لا حاجة بعدما إلى علامة من أقاويل ادعاء  
أو الادعاء

ملك العدل والمصلحة بين الجنسين أن تجرى الحياة بينهما في الأمة  
على سنة التعاون والتقسيم لا على سنة الشقاق والتناضل بالملح  
والحقوق ..

وليس الخلاف بينهما بالخلاف الذي ينفذ بالصراع على كفاية واحدة  
يدعيها كلاهما في مقام الخصومة ، ولكنه خلاف على كفايتين بينهما أصلح لئلا ،  
وإن ملح كلاهما لكفاية الآخر في كثير من الأحيان

فلا جدال في استطاعة الرجل أن يعمل ما تعمل المرأة من تكاليف البيت  
والأسرة ، ولكنه لا يقضى عليه من أجل ذلك أن يدع الحياة العامة ،  
ليحل في البيت حيث حلت المرأة من قديم الزمن . ولا جدال في استطاعة  
المرأة أن تشارك الرجل في الحياة العامة ، ولكنها لا تتخل عن البيت من أجل  
ذلك التراجع على جميع أعماله ، مما يستطيعانه على السواء

وإذا قضى اختلاف الجنسين أن يكون لكل منهما عمله الذي هو أصلح  
له وأقدر عليه ، فالجدال في ذلك محال ذاهب في الهواء

نعم لا جدال في الوظيفة المثلى التي تستقل بها المرأة ، وهي حماية  
البيت في ظل الكفة الزوجية من جهاد الحياة ، وحضنة الجيل المقبل  
لإعداد بالتربية المصلحة ذلك الجهاد

وليس هذه الحصة بأمنر الحصتين : ليس تدبير المكنة في الحياة  
بأمنر من تدبير الجهاد ، وليس العمل الصالح لسياسة الغد بأمنر من  
العمل الصالح لسياسة اليوم

وإن الحياة العامة لتتصرف عن سواها فيصرف البيت عن سواها ،  
ونعجز المرأة والرجل معا عما يستطيعان في الأسرة وفي المجتمع ، فلا يقاس  
على ذلك ولا يبنى عليه ، ولا يجوز - مع ذلك - أن تبوء المرأة وحدها  
بجريرة الظل والانحراف ، فيحال بينها وبين العمل النافع الذي تلجئها  
الضرورة إليه

إن الشريعة المحمّدية هي الشريعة التي تصب حساب الحالتين ، وتشرع  
لحالة المثلى ولا يطوئها أن تشرع لحالة القصر والانصراف ، فلا تمنع شيئا  
يوجب نقص المجتمع ، حتى ينتهي له حظه من الكمال

وفي شريعة القرآن الكريم حساب لكل أولئك في قضية المرأة ، فيها  
حسب المعيشة التي ترتضيها المرأة باختيارها ، وفيها حساب المعيشة  
التي تساق إليها على كره منها ، فلها في هذه الحالة كل ما للرجل وعليها  
كل .. عليه ..

والمجتمع الإسلامي لم يبلغ بعد غايته من الحياة المثلى باختيار  
الجنسين ، وقد يطول الأمد قبل أن يفلح إلى تلك الغاية ، ولكنه يتعد  
عنها ولا يقترب منها إذا أقام البناء على النقص . وعمل لدوامه وتمكينه ،  
والزينة عليه من ظله وانصرافه ، ولا يحتاج له أن يقترب منه خطوه  
واحدة على سنة الصراع بين رجاله ونسائه ، فإنها غاية الجنسين معا  
يتعاونان عليها ويتقاسمان المؤنة والجهد في السعي إليها ، ويدركانها لا محالة  
بعد حين ..

ولربما ضلنا الطريق فركب كل من الجنسين رأسه في اللجاجة  
والشغف : حق وحقك ، وكفايتي وكفايتك ، وسلاحي وسلاحك ، وانتصاري  
وهزيمتي ، على النحر الذي سبقنا إليه الغرب القديم والحديث غير  
محسود على سبقه

ولكن الأمر الذي نحن منه على أتم اليقين أن ضلالتنا عن الطريق سببنا طائفتين أو كاهن إلى سوائه ، وأن عواقب الأخطاء سوف تصدنا عنها وتخيفنا من وبالها ، ثم تستفد شرورها وأخطارها ، فلا نجعلها ولا تبقى منها بقية تسترها وتطلى لمن يلجج في ضلالتة أن يوغل فيها ..

وإن يكن لهذا العالم خير أريد به نسيان الأوان المقدور الذي تسمع فيه المطالبات بحقوق المرأة مطالبات بحق جديد تستحقه بكل جهد جهيد .. ولكنه في هذه المرة حقها الضال الذي لا ينزعها فيه منزع : حق الأمومة والأفئدة ، لا حق الرجولة المدعاة ، ولا حق السباق إلى ميادين الصراع ، وسلام يومئذ في العالم الصغير - عالم البيت والأسرة - وسلام في العالم الكبير.

\* \* \*

## فهرس

الصفحة	
٣	مقدمة الكتاب .....
٥	الفصل الأول : للرجال عليهن درجة .....
١٣	الفصل الثاني : من الأخلاق .....
١٧	الفصل الثالث : هذه الشجرة .....
٢٧	الفصل الرابع : الأخلاق الاجتماعية .....
٤٧	الفصل الخامس : مكانة المرأة .....
٥٧	الفصل السادس : الحجاب .....
٦٣	الفصل السابع : حقوق المرأة .....
٧١	الفصل الثامن : الزواج .....
٨٣	الفصل التاسع : زواج النسي .....
٩١	الفصل العاشر : الطلاق .....
١٠١	الفصل الحادي عشر : الرأى والإماء .....
١٠٧	الفصل الثاني عشر : المعاملة .....
١١٧	الفصل الثالث عشر : مشكلات البيت .....
١٢٣	الفصل الرابع عشر : القرآن والزمن .....
١٣٩	تعقيب .....